

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

محددات نفاوت نوزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة-2013 (1995)

Determinants of Income Inequality Distribution in the Palestinian Economy (2013-1995)

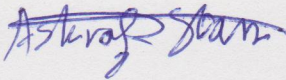
أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

اسم الطالب: أشرف خليل مصطفى سكاك

Student's name: **ashraf Khalil moustafa skaik**

Signature: 



التوقيع:

Date:

التاريخ: 2015/05/30



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم اقتصاديات التنمية

محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد

الفلسطيني للفترة (1995-2013)

Determinants of Income Inequality Distribution in
the Palestinian Economy (1995-2013)

إعداد الباحث

أشرف بن خليل سكيك

إشراف

د. خليل بن أحمد النمروطي أ. د. سمير بن خالد صافي

أستاذ الاقتصاد المشارك أستاذ الإحصاء

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد من

كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة

غزة - فلسطين

2015م - 1436هـ

نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجامعة الإسلامية - غزة
The Islamic University - Gaza

هاتف داخلي 1150

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

الرقم... ج. س. ع. /35/..... Ref

التاريخ..... Date
2015/05/30

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شؤون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ أشرف خليل مصطفى سكيك لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم اقتصاديات التنمية وموضوعها:

محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995 - 2013) Determinants of income inequality distribution in Palestine (2013-1995)

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 12 شعبان 1436 هـ، الموافق 2015/05/30م الساعة العاشرة صباحاً بمبنى طيبة، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....	مشرفاً و رئيساً	د. خليل أحمد النمروطي
.....	مشرفاً	أ.د. سمير خالد صافي
.....	مناقشاً داخلياً	د. علاء الدين عادل الرفاتي
.....	مناقشاً خارجياً	أ.د. معين محمد رجب

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم اقتصاديات التنمية. واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مناقشاً نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا



أ.د. فؤاد علي العاجز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْدينِ ﴿۱﴾ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ ﴿۲﴾ وَلَا يَحْضُ عَلَيَّ
طَعَامِ الْمَسْكِينِ ﴿۳﴾ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴿۴﴾ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿۵﴾
الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ ﴿۶﴾ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴿۷﴾﴾ صدق الله العظيم

[الماعون: 1-7]

الإهداء

أهدي هذا البحث إلى:

- ❑ إلى روح أمي وأبي -أسأل الله أن يرحمهما بواسع رحمته-...
- ❑ إلى زوجتي الغالية وأبنائي خليل، محمد، وفاطمة وزينة...
- ❑ إلى أخوتي وأخواتي الأحباء...
- ❑ إلى كل مسلم في أرض الله ...

أهدي هذا العمل المتواضع

الباحث

أشرف بن خليل سكيك

شكر وتقدير

قال تعالى: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكُمْ لَنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَادِيَّ لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم:7]، وعن

أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ" (رواه أحمد).

أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني ووقف بجاني في كتابتي لرسالة

الماجستير. والله أسأل أن يجزيهم عني كل خير. وأخص منهم بالذكر:

- الدكتور الفاضل / خليل النمروطي.
 - والأستاذ الدكتور الفاضل / سمير صافي.
 - وأتقدم بالشكر والتقدير للدكتور / معين رجب، والدكتور / علاء الدين الرفاتي، لتفضلهما بمناقشة هذه الرسالة.
 - كما وأتوجه بالشكر والتقدير إلى أخي الدكتور / سيف الدين عودة الذي لم يتوانى في تقديم توجيهه وإرشاداته في إتمام هذه الرسالة.
 - ولا أنسى شيخي الفاضل وأخي / عماد الداية، وشيخنا الفاضل الشيخ / عمر الهمص، وجميع إخواني في جمعية ابن باز الخيرية الإسلامية.
- فأقول للجميع جزاكم الله عني كل خير من أساتذة ناصحين وإخوة صادقين

الباحث

أشرف بن خليل سكيك

ملخص الدراسة

محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني (1995-2013)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مجموعة العوامل المحددة لتوزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995-2013)، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح، نصيب الفرد من الناتج الإجمالي، حجم الانفاق الحكومي، ومتغير الانقسام السياسي كمتغير نوعي)، وبين معامل جيني كمتغير تابع، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، معتمداً طريقة المربعات الصغرى.

وقد أثبتت الدراسة أن العلاقة بين معامل جيني ونصيب الفرد من الدخل القومي المتاح علاقة عكسية تعمل في اتجاه تقليل التفاوت، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي فكانت إشارة العلاقة موجبة، أي تعمل في اتجاه زيادة التفاوت، وهذا يعني عدم مساهمة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الفلسطيني في تحقيق التوزيع العادل للدخل، وعدم تطابق نظرية كوزننر للعلاقة بين التفاوت والنمو الاقتصادي على واقع الاقتصاد الفلسطيني. كما أن متغير الانفاق لم يعمل على تقليل التفاوت حيث كانت الإشارة موجبة مع معامل جيني، وهذا يعني قصور السياسة المالية في علاج التفاوت في توزيع الدخل.

وبناءً على النتائج السابقة أوصت الدراسة بضرورة زيادة الانفاق الحكومي في جوانب الخدمات الأساسية خاصة للفئات ذات الدخل المتدني لرفع المستوى المعيشي لنصيب أدني (40%)، من مستلمي الدخل، كما وأوصت بضرورة إعادة صياغة خطط التنمية على أساس استجابة الهيكل الإنتاجي لتحسين مستوى نصيب الفرد من الناتج الحقيقي.

Abstract

This study aimed to detect and identify the range of factors that determinants the income distribution in the Palestinian economy during the period (1995-2013), through studying the relationship between these independent variables (the per capita from the GDP, the per capita from the available national income, the size of government expenditure, and the political divide as Dummy variable) and the Gini coefficient for the Palestinian Terrorise as follower variable, using the least squares method.

Results of the study have shown that the Gini coefficient to measure the inequality in income distribution in the Palestinian economy, as reaching the average value of variable to (34%), during the study period, and this means the occurrence of a state of injustice in the percentage distributions, where the study showed that the independent variables were all real determinants of income distribution in the Palestinian economy in different levels and degrees during the (1995-2013), in a different directions.

The study also proved that the relationship between Gini coefficient and the per capita from the available national income is Inverse relationship, which work toward reduce the inequality, in the per capita from the gross domestic product there is a sign to a positive relationship, which work toward increasing inequality ,This means that the production structure of the Palestinian economy do not contributing to achieve equitable distribution of income, and the mismatch of the Kuznetz theory in the relationship between the inequality and the economic growth, on the reality of the Palestinian economy, and the spending variable has not worked to reduce the inequality , as the sign is positive with the Gini coefficient, This means that the financial policy is insufficient in treating the inequality in the income distribution.

Based on previous results the study recommended the need to increase the governmental expenditure, especially in the aspects of basic services to the low-income groups to increase the standard of living of the lowest share (40%), from the income recipients, also recommended the need to reformulate the development plans, based on the productive structure response to improve the level of per capita of the real output.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير
ج	آية قرآنية
د	الإهداء
هـ	شكر وتقدير
و	ملخص الدراسة
ز	Abstract
ح	فهرس المحتويات
ل	قائمة الجداول
م	قائمة الأشكال
ن	قائمة الملاحق
1	الفصل الأول الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة
2	مقدمة
2	1.1 الإطار النظري للدراسة
2	1.1.1 مشكلة الدراسة
3	1.1.2 أهداف الدراسة
3	1.1.3 فرضيات الدراسة
3	1.1.4 أهمية الدراسة
4	1.1.5 منهجية الدراسة
4	1.2 الدراسات السابقة
4	1.2.1 الدراسات المحلية
6	1.2.2 الدراسات العربية
9	1.2.3 الدراسات الأجنبية
11	1.2.4 ملخص الدراسات السابقة
13	1.2.5 واقع الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

15	الفصل الثاني	
	توزيع الدخل في الفكر الاقتصادي	
16	مقدمة	
16	المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لتوزيع الدخل	2.1
16	مفهوم ومصادر الدخل	2.1.1
18	الدخل القومي وطرق توزيعه	2.1.2
18	التوزيع الوظيفي للدخل	2.1.2.1
20	التوزيع الشخصي للدخل	2.1.2.2
20	المدخل النظرية لدراسة وتحليل توزيع الدخل	2.1.3
21	النمو والفقير والتوزيع	2.1.4
23	المبحث الثاني: عدالة توزيع الدخل في النظرية الاقتصادية	2.2
23	التوزيع في الإسلام	2.2.1
24	التوزيع وفق المذهب التجاري	2.2.2
24	المذهب الطبيعي في التوزيع	2.2.3
25	التوزيع في النظام الرأسمالي	2.2.4
27	التوزيع في النظام الاشتراكي	2.2.5
28	المبحث الثالث: محددات توزيع الدخل	2.3
28	المحددات الديموغرافية	2.3.1
28	المحددات الاقتصادية	2.3.2
29	المحددات الثقافية	2.3.3
30	المحددات الاجتماعية	2.3.4
31	المبحث الرابع: مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل	2.4
31	منحنى لورنز	2.4.1
32	معامل جيني	2.4.2
33	معامل كوزنتز	2.4.3
34	الخلاصة	2.5

35	الفصل الثالث	
	التحليل الوصفي لمؤشرات الاقتصاد الفلسطيني	
36	مقدمة	
37	المبحث الأول: المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني	3.1
37	تطور الدخل القومي في الأراضي الفلسطينية	3.1.1
39	مصادر الدخل القومي	3.1.2
39	الناتج المحلي الإجمالي	3.1.2.1
40	صافي عوائد عناصر الإنتاج	3.1.2.2
40	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي	3.1.3
42	نصيب الفرد من الناتج والدخل القومي	3.1.4
45	الفقر ومستوى المعيشة	3.1.5
47	التحويلات والمساعدات الخارجية	3.1.6
48	الأجور	3.1.7
48	البطالة	3.1.8
49	التضخم	3.1.9
51	المبحث الثاني: مؤشرات توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية	3.2
51	نمط توزيع الدخل في الأراضي فلسطين	3.2.1
52	تطور الإنفاق الاستهلاكي في الأراضي الفلسطينية	3.2.2
53	توزيع الإنفاق حسب نصيب العشير	3.2.3
57	التوزيع الجغرافي للإنفاق	3.2.4
57	توزيع الإنفاق الاستهلاكي حسب نوع التجمع السكاني	3.2.5
58	توزيع الاستهلاك حسب حجم الأسرة	3.2.6
58	منحنى لورنز للأراضي الفلسطينية	3.3
60	معامل جيني لقياس لعدالة التوزيع	3.4
63	الخلاصة	3.5

64	الفصل الرابع	
	التحليل لقياسي لتقدير نموذج محددات التفاوت في الأراضي الفلسطينية	
65	مقدمة	
66	المبحث الأول: منهجية التحليل وصياغة النموذج القياسي	4.1
66	المنهج القياسي المستخدم	4.1.1
66	نماذج الدراسة	4.1.2
68	آلية المعالجة الإحصائية	4.1.3
69	المبحث الثاني: التحليل الوصفي والتقدير القياسي للنموذج	4.2
69	التحليل الوصفي لمتغيرات النموذج القياسي	4.2.1
70	التقدير القياسي لنموذج الدراسة	4.2.2
71	اختبار السكون لمتغيرات الدراسة	4.2.2.1
73	تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر	4.2.3
76	تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر	4.2.4
78	نتائج اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنموذج المقدر	4.2.5
82	الفصل الخامس	
	النتائج والتوصيات	
83	النتائج	5.1
84	التوصيات	5.2
85	الدراسات المقترحة	5.3
86	قائمة المراجع	
86	أولاً: المراجع العربية	
89	ثانياً: المراجع الأجنبية	
89	ثالثاً: المواقع الإلكترونية	
90	الملاحق	

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	م
11	ملخص الدراسات السابقة	1-1
37	الدخل القومي الإجمالي، الدخل المتاح الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي، حسب الأعوام (1995-2013) ، بالأسعار الثابتة (القيمة بالمليون دولار أمريكي)	3-1
44	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار في بعض بلدان الإسكوا بالأسعار الثابتة سنة الأساس عام (2000)	3-2
46	مستوى الفقر كنسبة مئوية وفق نمط الاستهلاك ونمط متوسط الدخل للعام (2001)	3-3
47	مستويات الفقر والفقر المدقع لسنوات مختلفة في الأراضي الفلسطينية	3-4
53	توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الأراضي الفلسطينية لسنوات الدراسة (أنصبة العشير من حجم الإنفاق الاستهلاكي: نسبة مئوية)	3-5
55	مؤشرات نسب الاستهلاك من الإنفاق	3-6
56	حصة الخمس الأفقر من الإنفاق الاستهلاكي لمجموعة من الدول العربية سنة (2010)	3-7
57	متوسط إنفاق الفرد الشهري (بالشيكل الإسرائيلي) على مجموعات السلع بالأسعار الجارية في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة (2009-2011)	3-8
61	معامل جيني ومؤشر كوزنتز للتفاوت في الأراضي الفلسطينية للفترة (1996-2013)	3-9
69	المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة للسنوات (1995-2011)	4-1
71	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة	4-2
72	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة -جوهانسون- لمتغيرات نموذج الدراسة	4-3
73	نتائج تقدير النموذج القياسي لجميع المتغيرات	4-4
75	نتائج حساب معامل تضخم التباين (VIF)	4-5
76	نتائج تقدير نموذج الإنفاق الحكومي	4-6

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	م
32	منحنى لورنز للتفاوت في توزيع الدخل	2-1
38	اتجاه الدخل القومي والنتاج الإجمالي والدخل المتاح للفترة (1995-2013)	3-1
42	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013)	3-2
43	تطور نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح في الأراضي الفلسطينية	3-3
45	نصيب الفرد من الناتج الإجمالي لدول الإسكوا	3-4
54	نصيب أغنى (10%)، وأفقر (10%)، في الأراضي الفلسطينية من حجم الانفاق الاستهلاكي للفترة (1996-2011)	3-5
56	نصيب أغنى (20%)، ونصيب أفقر (40%)، في الأراضي الفلسطينية	3-6
59	منحنى لورنز للأراضي الفلسطينية لسنة (1995)	3-7
59	مقارنة لمنحنى لورنز بين عامي (1996، 2007) للأراضي الفلسطينية	3-8
60	منحنى لورنز للأراضي الفلسطينية وقطاع غزة والضفة الغربية لسنة (2005)	3-9
60	منحنى لورنز في الأراضي الفلسطينية سنة (1996-2009)	3-10
62	اتجاه معامل جيني في الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة	3-11
74	اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للنموذج	4-1
76	اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للنموذج الثاني	4-2

قائمة الملاحق

م	عنوان الملحق	الصفحة
1	الدخل القومي الإجمالي، الدخل المتاح الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي، حسب الأعوام (1995-2012)، بالأسعار الثابتة (القيمة بالمليون دولار أمريكي)	91
2	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي للأعوام (1995-2013)، بالأسعار الثابتة	92
3	نصيب الفرد من الناتج والدخل القومي الإجمالي للأعوام (1995-2013)، بالأسعار الثابتة (2004)، سنة أساس	93
4	قيم مشاهدات متغيرات الدراسة	94
5	اختبار جذر الوحدة لكافة المتغيرات	95
6	نتائج اختبار التكامل المشترك	97
7	نتائج تقدير النموذج القياسي الأول	98
8	نتائج اختبار (t) لاختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر	99
9	اختبار (LM Test) للارتباط الذاتي	99
10	اختبار White لقياس ثبات تباين الخطأ	99
11	اختبار الارتباط المتعدد (VIF)	99
12	معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة كلاً على حده	100
13	لوحة انتشار المشاهدات الحقيقية، والمقدرة، والبواقي للنموذج الأول	100
14	خط اتجاه البواقي للنموذج الأول	100
15	نتائج تقدير النموذج القياسي الثاني نموذج koyek model	101
16	نتائج اختبار (t) لاختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر	101
17	اختبار (LM Test) للارتباط الذاتي	101
18	اختبار (White) لقياس ثبات تباين الخطأ	102
19	اختبار الارتباط المتعدد (VIF)	102
20	معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة كلاً على حده	102
21	لوحة انتشار المشاهدات الحقيقية، والمقدرة، والبواقي للنموذج الثاني	102
22	خط اتجاه البواقي للنموذج الثاني	103
23	لوحة انتشار المشاهدات الأصلية للمتغيرات	103
24	عقد اتفاق مع الجهاز المركزي الفلسطيني لمسوح الانفاق الاستهلاكي العائلي	104

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

مقدمة

1.1 الإطار النظري للدراسة

1.1.1 مشكلة الدراسة

1.1.2 أهداف الدراسة

1.1.3 فرضيات الدراسة

1.1.4 أهمية الدراسة

1.1.5 منهجية الدراسة

1.2 الدراسات السابقة

1.2.1 الدراسات المحلية

1.2-2 الدراسات العربية

1.2.3 الدراسات الأجنبية

1.2.4 ملخص الدراسات السابقة

1.2.5 واقع الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

1.1 الإطار النظري للدراسة:

مقدمة:

تميزت العقود الاجتماعية التي عرفتها الدول العربية منذ استقلالها عن الاستعمار بعدد من الملامح التنموية، كان من أبرزها تغليب اعتبارات العدالة، وإعادة توزيع الثروة عبر السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتبني رؤية شاملة لدور الدولة في تحقيق الرفاه، وتوفير الخدمات الاجتماعية؛ مما ترتب عليها نتائج إيجابية على صعيد النمو الاقتصادي والتنمية المجتمعية، كما حققت تلك العقود الاجتماعية انخفاضاً في مستويات الفقر وتحسن في عدالة توزيع الدخل إلى حد ما، وبما إن فلسطين من الدول النامية، والاقتصاد الفلسطيني يتأثر بسياسات الاحتلال الاقتصادية ولا يزال، فقد ارتبطت مصادر الدخل في الأراضي الفلسطينية بشكل مباشر باقتصاد الاحتلال الإسرائيلي من حيث هيكل الاقتصاد، والعملية الإنتاجية، وإسهامات القطاعات الإنتاجية في تكوين الدخل والثروة، وبدا فقد ارتبط توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية بعدة عوامل فرضتها سياسات الاحتلال بالدرجة الأولى، ألا أنه وبعد عام (1994)، مع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، بدأت مرحلة جديدة من السياسات الاقتصادية انعكست في مجملها على المستوى المعيشي للمواطن وتوزيع الدخل والثروة وكان من المفترض أن تحدث تغييراً ملموساً على صعيد عدالة التوزيع إلا إن الواقع يؤكد أن التفاوت خلال الفترة السابقة قد ازداد، وزادت الفجوة بين الفقراء والاعنياء، فإن هذا يفتح الباب نحو النظر في موضوع تفاوت الدخل واتجاه العدالة التوزيعية؛ وذلك بالتعرف على أهم محددات التفاوت في توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013).

1.1.1 مشكلة الدراسة:

يشير مؤشر معامل جيني لقياس التفاوت في توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية إلى وجود ازدياد ملموس في قيمة المؤشر مع الزمن؛ حيث بلغت قيمة مؤشر معامل جيني (0.41)، عام (2010)، بعد ان كانت قيمته لا تتجاوز (0.33)، في عام (1996)، مما يدل على تزايد معدل التفاوت في التوزيع، كما بينت المؤشرات الأولية لتوزيع حصص الانفاق الاستهلاكي تصاعدياً بين أفراد المجتمع حسب العُشيرة إلى ازدياد نسبة ما يحصل عليه أغنى (10%)، من السكان واستحوادهم على أكثر من (30%)، من الانفاق الاستهلاكي، من هنا جاء السؤال الرئيس للدراسة والذي يكمن في الاجابة عن: ما هي محددات التفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني؟

حيث تفرع عن السؤال الرئيس للدراسة أسئلة فرعية هي:

- 1- هل يؤثر نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح على التفاوت في توزيع الدخل؟
- 2- هل يؤثر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على التفاوت في توزيع الدخل؟
- 3- هل يؤثر الانفاق الحكومي على التفاوت في توزيع الدخل؟
- 4- هل يؤثر الانقسام السياسي على التفاوت في توزيع الدخل؟

1.1.2 أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى:

- 1- التعرف على توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني.
- 2- بيان أهم العوامل التي أسهمت في ارتفاع مستوى التفاوت في توزيع الدخل.
- 3- تحديد وتحليل محددات التفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995-2013).
- 4- استخراج معامل كوزنتز ومعامل جيني لعدالة التوزيع لفترة الدراسة من مسوح الإنفاق والاستهلاك كمؤشرات مهمة عن العدالة التوزيعية.

1.1.3 فرضيات الدراسة:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، بين عدد من المحددات المتوقع تأثيرها على التفاوت في توزيع الدخل بين الأفراد والذي يمثله معامل التفاوت جيني، أهمها:

- 1- توجد علاقة دالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، بين نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح ومعامل جيني.
- 2- توجد علاقة دالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعامل جيني.
- 3- توجد علاقة دالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، بين حجم الانفاق الحكومي والتفاوت في توزيع الدخل.
- 4- توجد علاقة دالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، بين حالة الانقسام السياسي ومعامل جيني.

1.1.4 أهمية الدراسة:

يعتبر مؤشر عدالة التوزيع للدخل من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية، فهو هدف وثمره عملية التنمية بكافة جوانبها، لذا كان من المهم تحديد وتحليل أهم العوامل المؤثرة في هذا

المؤشر بهدف الحد من ظاهرة التفاوت، وتحقيق العدالة التوزيعية، والمساعدة في وضع الحلول المناسبة بين يدي المخطط الاقتصادي ومنتخب القرار للحد من مشكلة التفاوت في توزيع الدخل؛ وذلك من خلال توجيه السياسات المناسبة عبر المحددات المؤثرة بشكل مباشر في التفاوت.

1.1.5 منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث يناسب دراسة الظاهرة موضوع البحث؛ وذلك لمعرفة أهم محددات تفاوت توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية، كما وتم استخدام البيانات الثانوية من مصادرها الرسمية غير المنشورة المتعلقة بمسوح الانفاق الاستهلاكي للأسر في الأراضي الفلسطينية، حيث تم استخراج قيم معامل جيني من خلالها، بالإضافة الى البيانات المنشورة على موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والبيانات المنشورة على موقع سلطة النقد الفلسطينية. أما المنهج الكمي فقد تم استخدامه من خلال بناء نموذج قياسي يعتمد على بيانات سلسلة زمنية لمحددات تفاوت توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية، عبر استخدام برنامج (Eviews7) للتحليل الإحصائي.

1.2 الدراسات السابقة:

يستعرض هذا الفصل بعض الدراسات التي قامت بتحليل محددات التفاوت في الدخل باستخدام معامل جيني في الغالب وباقي المتغيرات المستقلة الأخرى حسب اقتصاد كل دراسة، وقد اعتمدت أغلب الدراسات على سلسلة زمنية لمتغير معامل جيني مع باقي المتغيرات، وتناولت أغلب الدراسات التي أطلع عليها الباحث المتغيرات (نصيب الفرد من الناتج الإجمالي، نصيب الفرد من الدخل القومي، والانفاق الاجتماعي - النفقات التحويلية - وحجم الاستثمار وغيرها من المتغيرات). وقد استخدمت أغلب الدراسات طريقة المربعات الصغرى في تقدير حجم التفاوت في هذه البلدان، ورغم تعدد هذه الدراسات وتطورها في كثير من الدول المتقدمة إلا إنها في الأراضي الفلسطينية محدودة وقد أورد الباحث منها حسب ما أتيج له من مصادر.

1.2.1 الدراسات المحلية:

1.2.1.1 (زيدان، 2011)، تفاوت توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية.

هدفت دراسة زيدان (تفاوت توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية)، إلى التعرف على التفاوت في توزيع الدخل في المجتمع الفلسطيني، ومعرفة حجم هذا التفاوت في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية للفترة (1996-2011). واستخدمت الدراسة أدوات التحليل الوصفية في قراءة التفاوت عبر استخراج معامل جيني، ومنحنى لورنس للأراضي الفلسطينية من بيانات

استهلاك وإنفاق الأسر الفلسطينية. وكان من أهم استنتاجات الدراسة وجود تفاوت كبير في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع الفلسطيني من خلال معامل جيني الذي وصل متوسط قيمته حسب الدراسة (0.33)، كما بينت الدراسة أن تدهور الوضع السياسي والبطالة كانا من أبرز المتغيرات التي عملت على انخفاض نصيب الفرد من الدخل، وكذا حصته من الاستهلاك.

1.2.1.2 (رجب، 1989)، الدخل القومي في قطاع غزة ومصادره خلال الفترة (1983-1989).

هدفت دراسة الدخل القومي في قطاع غزة ومصادره خلال الفترة (1983-1989)، إلى التعرف على مصادر الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة وكذلك الدخل القومي الإجمالي، ومن ثم صافي مساهمة المصادر الخارجية في تكوين الدخل القومي، خلال الفترة (83-89)، وذلك على أساس الأسعار الحقيقية لعام (1986). وقد تبينت الدراسة أن قطاع التجارة والنقل والمال قد أستحوذ على الأهمية النسبية العظمى بين سائر هذه المصادر حيث بلغ في المتوسط (26%)، من حجم الناتج المحلي، أما قطاع الزراعة ساهم بنسبة (22%)، في المتوسط ثم قطاع التشييد بنسبة (21.5%)، وقطاع الخدمات بنسبة (20%)، وأخيرا القطاع الصناعي وكانت مساهمته متدنية واقتصرت على (10.2%)، في المتوسط. أما القطاع الخارجي فقد ساهم في المتوسط بنسبة (39%)، من مجموع الدخل القومي الإجمالي. وقد أشارت الدراسة الى أن مختلف مصادر الدخل المحلية والخارجية قد حققت نمو سالبا في عام (1988)، وذلك بسبب عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية وانخفاض أيام العمل للوحدات الانتاجية وزيادة أعداد المتعطلين، كما وبينت الدراسة أن نصيب الفرد من الدخل القابل للتصرف حيث شهد زيادة ملموسة في ظل الأسعار الجارية غير أن هذه الزيادة لم تكن حقيقية، ففي ظل الأسعار الثابتة أخذ معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الدخل في التناقص طوال فترة الدراسة باستثناء عام (1986) الذي تحقق فيه نمو موجب بلغ (13.2%)، مقارنة بالعام السابق له، إلا أن هذا الدخل رغم ارتفاعه في عام (1986)، ظل دون المستوى السائد في عام (1983)، وقد استنتجت الدراسة أن نسبة هذا الدخل في قطاع غزة قد بلغت (71.3%)، مقارنة بالضفة الغربية وبلغت (24.9%)، مقارنة بإسرائيل؛ أي إن دخل الفرد في الضفة الغربية وإسرائيل بلغ (140%)، (402%)، على التوالي مقارنة بدخل الفرد في قطاع غزة، أخذا في الاعتبار أن الفجوة التي تفصل الدخل في قطاع غزة عن كل من الضفة الغربية وإسرائيل أخذت بالاتساع.

1.2.1.3 (أبو شكر، 1988)، التركيبة الاجتماعية ونمط توزيع الدخل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

هدفت دراسة "التركيبة الاجتماعية ونمط توزيع الدخل في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى التعرف على التركيبة الاجتماعية، ونمط توزيع الدخل في الضفة والقطاع، وكيفية توزيع

الدخل بين الأفراد ومقدار التفاوت في توزيع الدخل، ودرجة تركزه، بالإضافة إلى تحديد حجم التفاوت في التوزيع بين الأقاليم، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، واعتمد على تعبئة استمارات، إضافة إلى المقابلات الشخصية، وقد استخدم الباحث معامل جيني لقياس التفاوت ودرجة التركيز في توزيع الدخل بين الأقاليم، وكانت أهم العوامل والمغيرات المستقلة التي ركزت عليها الدراسة؛ هي دور سياسات الاحتلال وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية كسوق العمل وأنماط التشغيل والخدمات الصحية والتعليمية والتركيبة السكانية وأثرها في توزيع الدخل. وقد استنتجت الدراسة ارتفاع معدل التفاوت في توزيع الدخل حيث بلغ معامل جيني للتفاوت في الضفة والقطاع معا (0.45) وفق الدراسة حيث بلغ في الضفة الغربية (0.42)، وفي قطاع غزة (0.44)، وتفسير هذا التفاوت هو اتساع الطبقة الوسطى في الضفة وضيقها في غزة. وبينت الدراسة أن من أسباب التفاوت أيضا في توزيع الدخل يعود إلى اختلاف مصادر الدخل نفسه، أي ما يتحصل عليه من دخل من عمل بدني أو عقلي (توزيع شخصي للدخل) أو ما يتحصل عليه من الملكية والثروة. وقد توصلت الدراسة الى أن (47.91%)، من أرباب الاسر في الضفة والقطاع هم من فئة العاملين غير المستقلين؛ أي الذين يعملون لقاء أجر لحساب رب العمل، وهؤلاء ينحدرون بصورة رئيسية من الأسر ذات الدخل تحت حد الكفاف، والأسر ذات الدخل المنخفض. ومن الأسباب الأخر للتفاوت التي توصلت لها الدراسة وجود البطالة بنسبة (10.2%)، وتتركز في أسر ذات دخل الكفاف بالإضافة الى دور الملكية من الأراضي والأموال في زيادة التفاوت، بالإضافة الى تركيز الأسر تحت حد الكفاف في قطاعات اقتصادية منخفضة الانتاجية.

1.2.2 الدراسات العربية:

1.2.2.1 (أحمد، 2009)، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك.

هدفت دراسة "تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك" إلى تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة التوزيع، وتحديد مصادر الدخل وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي الإحصائي، واعتمدا على بيانات أولية عبر استبانة من عينيه عشوائية من مجتمع الدراسة. وقد وجدت الدراسة وجود تباين كبير في توزيع الدخل لصالح الطبقات العليا من خلال استخدام مقياس كل من منحني لورنز، ومعامل جيني، ومعامل الاختلاف، وأظهر التحليل أن (40%)، من سان كركوك يحصلون على (62%)، من إجمالي الدخل في حين أن نسبة (60%)، من السكان المتبقي يحصل على (38%)، من إجمالي الدخل. ويتأني اغلب الدخول من الوظيفة الحكومية. وتبين الدراسة ضعف مشاركة باقي قطاعات الاقتصاد الإنتاجية مما حتم على تعديل التفاوت في توزيع الدخل عبر التدخل الحكومي بإتباع سياسة متوازنة لرفع

الرفاه الاقتصادي من خلال رفع مستوى الدخل الحقيقي عبر دعم السلع الضرورية. بالإضافة إلى استخدام السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الأولية وخلق مصادر أخرى للدخل.

1.2.2.2 (دوخي، 2005)، عدالة توزيع الدخل والإنفاق بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة في الأردن.

هدفت دراسة "عدالة توزيع الدخل والإنفاق بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة في الأردن" إلى التعرف على أنماط الدخل والإنفاق الاستهلاكي السائدة في المجتمع النائي من إقليم الجنوب في الأردن، وقياس مستوى الرفاهية من خلال قياس عدالة توزيع الدخل وفجوة الفقر بين فئات المجتمع، ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء الدراسة على عينة قوامها (203)، أسرة من بين (660)، أسرة تم اختيارها بطريقة عشوائية في (11)، قرية تابعة لإقليم الجنوب، وتم جمع البيانات بطريقة المقابلة الشخصية باستخدام استمارتين أعدتا لهذا الغرض، واستخدام أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي، وتحليل منحنى (لورنز)، وتحليل (كوزنت وبيجو) لتحقيق الهدف. وقد توصلت الدراسة إلى أن الفارق بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة في الدخل قد يكون مرده جزئياً إلى الفارق بينها في نوع العمل وليس في معدل العمل أولاً، وفي حيازة الممتلكات ثانياً، وفي الرواتب التقاعدية ثالثاً، وتبين أن متوسط الإنفاق الأسري الشهري في منطقة الدراسة متوسط حجم (8.19)، أفراد حوالي (233.7)، ديناراً، وأن متوسط الإنفاق الأسري الذي يعتبر حداً للفقر في المنطقة (209.2)، دنانير، بينما بلغ معامل (جيني) للإنفاق (0.29)، وبلغت قيمة معامل كوزنتز (0.25)، وعليه فقد بلغ مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع المنطقة بواسطة مقياس بيجو (166) أي مستوى دون المتوسط، بينما بلغت فجوة الفقر المطلق (2748)، ديناراً شهرياً لجميع الأسر، وشدة الفقر (2%)، ووضعت الدراسة استراتيجية للحد من الفقر وتقليل التفاوت في الدخل من خلال توليد الدخل عن طريق العمل.

1.2.2.3 (المقدسي، 2004)، منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في

الاقتصاد العربي.

هدفت دراسة "منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي" إلى توضيح العلاقة بين النمو والتوزيع والفقر في الاقتصاد العربي، وإلى تحديد نمط توزيع منظومة التكافل الاجتماعي على فئات المجتمع، وعلاقته بمتغيرات الفقر والبطالة وسلم الدخل، واستخدمت الدراسة منهجاً تحليلياً يستند على بيانات مقطعية بعمل نموذج قياسي لدراسة العلاقة بين النمو والتوزيع من ناحية وبين البطالة والفقر من ناحية أخرى. واستنتجت الدراسة إلى إن ارتفاع مستوى الدخل في الاقتصاد العربي اقترن بتحسين درجة عدالة توزيعية، كما إن الفقر والبطالة مترابطان تحليلياً وواقعياً، ويقع ضحيتهما من قل حظه من التعليم، وانخفض أجره

وسكن الريف في الوطن العربي، كما خلصت الدراسة إلى إن شبكات التكافل الأهلية أكثر كفاءة من تلك الرسمية منها في توصيل المعونات إلى مستحقيها، الأمر الذي يوجب تفعيل منظومة التكافل الاجتماعي بشقيها الرسمي والأهلي.

1.2.2.4 (أحمد وشهاب، 2003)، أثر التنمية الاقتصادية في توزيع الدخل حالة دراسية عن العراق.

تطرق دراسة "أثر التنمية الاقتصادية في توزيع الدخل حالة دراسية عن العراق" إلى أثر التنمية الاقتصادية على اتجاهات توزيع الدخل الفردي، من خلال دراسات مختارة، أجريت لبعض الدول النامية باستخدام الأسلوب التحليلي المقارن، ومن ثم اختبار فرضية كوزنتس في العراق كحالة دراسية، ولمعرفة هل تم تضيق أو توسيع فجوة التفاوت أثر التنمية الاقتصادية التي طبقت بالعراق، حيث يكون التفاوت متزايد في بداية عملية التنمية، ثم ينخفض في المراحل الأخيرة، وأخذ الباحث العراق كحالة دراسية للفترة (1971-1988)، معتمداً في الدراسة على أسلوب التحليل والمقارنة، ومؤشر معامل جيني كمتغير تابع لقياس التفاوت. وقد تبين أن التفاوت في توزيع الدخل في العراق خلال مدة الدراسة ازداد ولم يحدث تضيق لفجوة التفاوت وهذا يخالف فرضية البحث المبنية على فرضية كوزنتس القائلة بان نمط التفاوت يكون متزايداً في بداية عملية التنمية ثم ينخفض في المراحل اللاحقة كما وبينت النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن تأثير التنمية على توزيع الدخل لم تتفق مع فرضية البحث المبنية على نظرية كوزنتس باتخاذ التفاوت شكل الحرف (U)، أي ازدياد الدخل في المراحل المبكرة من عملية التنمية، ومن ثم يقل تدريجياً بعد مستوى معين منها، بالإضافة الى محدودية تأثير التنمية المعبر عنها بمتوسط دخل الفرد على معامل جيني دولة.

1.2.2.5 (خرايشه، 2001)، العوامل المؤثرة في تفاوت الدخل في الأردن.

هدفت دراسة "العوامل المؤثرة في تفاوت الدخل في الأردن" إلى التعرف على أهم محددات التفاوت في توزيع الدخل في الأردن، من خلال قياس أثر العوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية على مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل بين الأسر والإفراد. واستندت الدراسة إلى تحليل انحدار مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل على المتغيرات المستقلة باستخدام النموذج الخطي العام للمعادلات الآتية باستخدام طريقة المربعات الدنيا ذات المرحلتين (2SLS)، إضافة إلى تحليل الارتباط بين مختلف المتغيرات الأكثر تأثير في الظاهرة المدروسة. واعتمدت الدراسة مؤشرات معامل جيني ومعامل التفاوت الانتروبي لتوزيع أنفاق الأسر على مستوى المحافظات لتعبر عن المتغير التابع، أما المتغيرات المستقلة فكانت العوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية. وقد توصلت الدراسة إلى أنه هناك ارتباط خطي متداخل بين المتغيرات المستقلة أدى إلى استبعاد بعضها من معادلات

الانحدار وتقدير بعضها من خلال مجموعة المتغيرات المرتبطة بها. كما أظهر تحليل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة أن التفاوت في توزيع الدخل مقاس بمعامل جيني ومعامل التفاوت إنتروبي يمكن أن يتأثر بمجموعة من العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، وأنه توجد علاقة طردية معنوية بين التفاوت في توزيع الدخل وكل ممن المتغيرات المقدره التالية: متوسط حجم الأسرة، ونسبة التحضر، ومعدل الإعالة الاقتصادي، ومتوسط دخل الفرد، كما بينت النتائج بعدم وجود علاقة معنوية بين التفاوت في توزيع الدخل ومؤشرا الوضع الصحي، كما لم يظهر علاقة مع العوامل الثقافية. وكانت أهم توصيات الدراسة كانت بالعمل على زيادة دخل الفرد والحد من الهجرة الداخلية والحد من الأمية وخفض معدل وفيات الرضع، كذلك العمل على خفض معدل الإعالة الاقتصادي من خلال توسيع فرص العمل في الريف والحضر والاهتمام بالقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي وإعطاء أهمية للبعد الديموغرافي لأنه يمثل تحديا في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن.

1.2.3 الدراسات الأجنبية:

1.2.3.1 (Hae-Young, Jongsung Kim, and Beom Cheol, 2012) "Empirical Analysis on the Determinants of Income Inequality in Korea".

هدفت الدراسة الى تحديد اتجاه التفاوت ومحدداته في كوريا الجنوبية، وكان نمط تفاوت التوزيع حسب مقياس جيني لتوزيع الدخل قد ازداد منذ عام (2003)، حتى وصل الى القمة عام (2009)، وقد أثبتت الدراسة عدم تطابق الحالة الكورية في عدالة التوزيع مع نظرية كوزنتر في انخفاض التفاوت بشكل إيجابي تماشي عملية النمو، حيث لم تدعم الأدلة التحليلية على مستوى الاقتصاد الكلي هذه العلاقة. وأثبتت الدراسة أثر عكسي للإنفاق الحكومي على مستوى التفاوت وكذلك أثر حجم الاستثمار بالنسبة للنتاج المحلي على التفاوت أثر عكسي يعمل على تقليل التفاوت، كما وتطرقت الدراسة الى حجم التوظيف وتبين بان له أثر عكسي ايضا على التفاوت. وخلصت الدراسة إلى إن الاتجاه العام للتفاوت في كوريا الجنوبية قد ازداد في العقدين الآخرين.

1.2.3.2 (صاحب أبو حمد، 2011)، العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية.

هدفت دراسة " العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية " إلى توضيح مفهوم توزيع الدخل، وأهميته في الفكر الاقتصادي، ومن ثم بيان علاقته بالنمو الاقتصادي في الدول النامية، وقامت على فرضية أن التفاوت في توزيع الدخل يكون محدود في المحلة الأولى من عملية النمو الاقتصادي، ثم يزداد مجاله إلى أن يصل إلى حد معين، بعدها يأخذ بالتقلص مع استمرار عملية النمو الاقتصادي في الدول النامية. وقد اعتمد البحث على الأسلوب القياسي التحليلي القائم على استخدام بيانات المقاطع العرضية لعينة قدرها (90)، دولة

نامية ولفترة (22)، سنة وتطبيق طريقة (OLS)، ومن أجل الوصول إلى هدف البحث وإثبات فرضيته تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تناول الأول: توزيع الدخل في الفكر الاقتصادي وقدم المبحث الثاني استعراضا مرجعيا لدراسات توزيع الدخل والنمو وكرس المبحث الثالث للفحص القياسي. وقد توصلت الدراسة إلى أن تحسين نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي له أثر في تقليص مدى التفاوت في توزيع الدخل، وأن التقديرات التي أجريت على العينة تشير إلى أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي أثر أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على توزيع الدخل. وأوصت الدراسة إلى ضرورة تحقيق موازنة بين هدف زيادة النمو الاقتصادي وهدف تقليل درجة التفاوت في توزيع الدخل لأن زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يؤدي بالضرورة إلى مساواة أكبر في توزيع الدخل.

1.2.3.3 (Rafas, 2005) "Determinants of Income Distribution in the Nigeria Economy".

هدفت الدراسة إلى استكشاف أهم العوامل التي تعمل على تحديد درجة التفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد النيجيري للفترة (1977-2005)، حيث بلغ معامل جيني لقياس التفاوت (0.52)، وهي قيمة عالية لذا تعتبر نيجيريا من أكثر الدول تفاوتًا في توزيع الدخل. وقد استخدمت الدراسة المنهج التطبيقي والتحليلي القياسي، وفق منهجية التكامل المشترك لتحليل العلاقة بين هذه المحددات وتوزيع الدخل، وكانت أهم المتغيرات المستقلة التي اعتمدها الدراسة معدل البطالة، التضخم، إجمالي الناتج المحلي، والإنفاق الاجتماعي "النفقات التحويلية" وقد اثبتت الدراسة أثر كبير لهذه المحددات على ارتفاع قيمة المتغير التابع معامل "جيني" الذي مثلت قيمته التفاوت الكبير في الدخل بين أفراد المجتمع في نيجيريا. كما أثبتت الدراسة أن معدل النمو الناتج والإنفاق الحكومي على قطاع الصحة ذا علاقة عكسية مع معامل جيني أي ان الإنفاق على الصحة ونمو الناتج المحلي يخفض من التفاوت، بينما علاقة كل من معدل البطالة والإنفاق الحكومي على التعليم ومعدل التضخم ذا علاقة مباشرة طردية مع معامل جيني، أي تعمل على ارتفاع معدل التفاوت. وقد اثبتت الدراسة وجود علاقة طويلة الأجل بين معامل جيني ومتغيرات الدراسة المستقلة، وأوصت بضمن الحكومة لصياغة سياسات حماية التشغيل، والعمالة والإنفاق على التعليم والصحة من خلال السياسات والتدابير الملائمة كونها تعمل على انصاف وعدالة أكبر لتوزيع الدخل.

1.2.3.4 (Kuznets,1955) "Economic Growth and Income Inequality".

تعتبر دراسة سيمون كوزنتس عام (1955)، من أولى الدراسات التي تطرقت إلى العلاقة بين التفاوت بين توزيع الدخل والنمو، حيث يرى كوزنتس أن هذه العلاقة تأخذ شكل مقلوب الحرف "U". فقد تم التوصل إلى ذلك نتيجة للاختبار الذي قام به كوزنتس لمؤشرات

التفاوت في توزيع الدخل لكل من بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة باستخدام السلاسل الزمنية، حيث كانت هذه الدول الوحيدة التي توفر بيانات لسلسلة طويلة في الخمسينيات، وفي ذلك الوقت كانت هذه الدول تحقق مستويات متدنية للتفاوت في التوزيع قبل أن تبدأ في الزيادة فيما بعد. وتستند الميكانيكية الاقتصادية لهذه الفرضية على انتقال العمال من القطاعات الإنتاجية المنخفضة (وانخفاض مستوى التفاوت في توزيع الدخل) إلى القطاعات الإنتاجية العالية - مستوى متوسط للتفاوت في توزيع الدخل - مما يدل على أن التفاوت في التوزيع بين مختلف القطاعات فعليا أكبر من تفاوت في داخل كل قطاع، ونتيجة لانتقال العمال من قطاع إلى آخر فإن التفاوت في توزيع الدخل في البداية سوف يزداد، ثم يبدأ بعدها بالانخفاض لأن معظم العاملين سيجدون أن العوائد المتحققة لمختلف القطاعات ستكون متساوية، مما يبرر الشكل المقلوب للحرف (U) الممثل للعلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو، وفي ظل البيانات المتاحة في ذلك الوقت كان من غير الممكن رفض هذه الفرضية.

1.2.4 ملخص الدراسات السابقة:

جدول (1-1): ملخص الدراسات السابقة

محددات التفاوت المؤثرة	مؤشر التفاوت	الدراسات السابقة
1. البطالة 2. الأوضاع السياسية	- معامل جيني - منحى لورنز	(زيدان، 2011)، بعنوان: "تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني"
1. سوق العمل وأنماط التشغيل 2. الخدمات الصحية 3. التعليمية 4. التركيبة السكانية	معامل جيني	(أبو شكر، 1988) بعنوان: "التركيبة الاجتماعية ونمط توزيع الدخل في الضفة الغربية وقطاع غزة"
1. استقرار الأوضاع الاقتصادية 2. انخفاض أيام العمل للوحدات الإنتاجية 3. زيادة أعداد المتعطلين	نصيب الفرد من الدخل القابل للتصرف	(رجب، 1989) بعنوان: "الدخل القومي في قطاع غزة ومصادره خلال الفترة (1983-1989)"
1. وظيفة حكومية وغير حكومية 2. ضعف مشاركة باقي قطاعات الاقتصاد	1. منحى لورنز 2. ومعامل جيني 3. معامل الاختلاف	(أحمد، 2009) بعنوان: "تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009"

محددات التفاوت المؤثرة	مؤشر التفاوت	الدراسات السابقة
1. نوع العمل وليس في معدل العمل (التشغيل) 2. حيازة الممتلكات 3. الرواتب التقاعدية	1. مقياس (كوزنت وبيجو)* 2. معامل جيني 3. معامل كوزنتز	(دوخي، 2005) بعنوان: "عدالة توزيع الدخل والإنفاق بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة في الأردن"
1. التعليم 2. الفقر 3. البطالة 4. شبكات التكافل الأهلية	مؤشر النمو الاقتصادي	(المقدسي، منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي، 2004)
مؤشر التنمية الاقتصادية	معامل جيني	(أحمد وشهاب، 2003) بعنوان: "أثر التنمية الاقتصادية في توزيع الدخل حالة دراسية عن العراق"
1. الديموغرافية (متوسط حجم الاسرة + معدل الولادة الخام) 2. الاقتصادية (متوسط دخل الفرد + معدل الاعالة الاقتصادي) 3. الاجتماعية (نسبة التحضر) 4. الصحية (معدل وفيات الرضع) 5. الثقافية (نسبة الامية + نسبة حملة الدبلوم العالي)	1. معامل جيني 2. معامل التفاوت الانتروبي*	(خرايشة، 2011) بعنوان: "العوامل المؤثرة في تفاوت الدخل في الأردن"
1. الانفاق الحكومي 2. حجم الاستثمار/ الناتج 3. حجم التوظيف	معامل جيني	دراسة (Hae-Young)، تحليل تطبيقي لمحددات توزيع الدخل في الاقتصاد الكوري، (2012)
1. نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي له أثر أكبر من 2. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على توزيع الدخل	معامل جيني	(صاحب أبو أحمد، 2011) بعنوان: "العلاقة بين الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية"

محددات التفاوت المؤثرة	مؤشر التفاوت	الدراسات السابقة
1. التحول التدريجي للتقنية 2. العولمة 3. تأثير النقابات العمالية	معامل جيني	(دراسة صندوق النقد الدولي للتفاوت، 2010) بعنوان: "أسباب التفاوت"
1. نسبة الحساب الجاري/اجمالي الناتج المحلي (العولمة)	معامل جيني	(كومهوف، ورومين 2012) بعنوان: "زيادة تفاوت الدخل في البلدان المتقدمة يرتبط بزيادة المديونية المحلية والخارجية"
1. معدل البطالة، التضخم 2. أجمالي الناتج المحلي 3. والانفاق الاجتماعي "النفقات التحويلية"	معامل جيني	(Rafas، 2005) بعنوان: "محددات توزيع الدخل في الاقتصاد النيجيري"
1. القطاعات الإنتاجية المنخفضة (انخفاض الإنتاجية) 2. النمو في الناتج الإجمالي	معامل جيني	(Kuznets، 1955) بعنوان: "العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدالة التوزيع"

1.2.5 واقع الدراسة في ضوء الدراسات السابقة:

في ضوء إطلاع الباحث على الدراسات السابقة تبين أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة ما يلي:

1- تعتبر الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت موضوع تقدير محددات تفاوت توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية.

2- تعتبر الدراسة جديدة من حيث استخدام المنهج التحليلي القياسي في بناء نموذج انحدار للنتبؤ بدرجات التفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني.

3- لم تتعرض الدراسات المحلية بدراسة قياسية لظاهرة التفاوت في توزيع الدخل، وإنما كان أغلبها في دراسات وصفية للظاهرة وتحليل من خلال مؤشرات نصيب الفرد من الدخل والناتج، فقد ركزت دراسة (أبو شكر، 1988) على نمط توزيع الدخل بين غزة والضفة.

4- اتفقت الدراسة مع أغلب الدراسات الاجنبية في استخدام معامل جيني للتعبير عن التفاوت كمؤشر للظاهرة، كما واتفقت معها في تحديد أهم المتغيرات المؤثرة على التفاوت في توزيع الدخل، حيث تقاطعت مع الدراسة على الحالة الكورية في أن تحسن نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي له أثر في تقليص مدى التفاوت، وأن النتائج تشير إلى أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي أثر أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على توزيع الدخل.

الفصل الثاني

توزيع الدخل في الفكر الاقتصادي

مقدمة

2.1 المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لتوزيع الدخل

2.1.1 مفهوم ومصادر الدخل

2.1.2 الدخل القومي وطرق توزيعه

2.1.3 المداخل النظرية لدراسة وتحليل توزيع الدخل

2.1.4 النمو والفقير والتوزيع

2.2 المبحث الثاني: عدالة توزيع الدخل في النظرية الاقتصادية

2.2.1 التوزيع في الإسلام

2.2.2 التوزيع وفق المذهب التجاري

2.2.3 المذهب الطبيعي في التوزيع

2.2.4 التوزيع في النظام الرأسمالي

2.2.5 التوزيع في النظام الاشتراكي

2.3 المبحث الثالث: محددات توزيع الدخل

2.3.1 المحددات الديموغرافية

2.3.2 المحددات الاقتصادية

2.3.3 المحددات الثقافية

2.3.4 المحددات الاجتماعية

2.4 المبحث الرابع: مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل

2.4.1 منحى لورنز

2.4.2 معامل جيني

2.4.3 معامل كوزننتز

2.5 الخلاصة

الفصل الثاني

توزيع الدخل في الفكر الاقتصادي

2.1 المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لتوزيع الدخل

مقدمة:

تعتبر قضية عدالة توزيع الدخل جوهر عملية التنمية، حيث تعتمد عليها نتائج عملية النمو الاقتصادي في تحقيق الفعالية الاقتصادية التي لها امتدادات أخلاقية واجتماعية واقتصادية، والذي يؤدي إهمال أي جانب منها إلى تعطيل قدرات الفعالية الاقتصادية ويحول دون أن تحقق نتائجها توزيعاً إيجابياً. وتشكل العدالة التوزيعية أحد الأضلاع الثلاثة الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية مع الفقر والبطالة. ولا تتوقف عدالة التوزيع على مجرد توزيع ثمار النمو؛ ولكن تتعدى ذلك إلى العدالة في تكافؤ الفرص لجميع الناس المشاركة في العملية الإنتاجية. لقد تعددت تعريفات عدالة التوزيع في النظرية الاقتصادية وان كانت قد اتفقت جميعها في تحقيق العدل إلا أنها اختلفت في توحيد الآليات التي تحقق مفهوم العدالة، وتفاوتت في توضيح حقيقة العدل، وهل يعني المساواة التامة بين الأفراد في تحصيل الدخل والثروة كما في النظام الاشتراكي، أم هو الاعتماد على توفير حد الكفاية كأسس لبقاء المجتمع عبر نظام التكافل، وإتاحة فرص التفاوت وفق المزايا الفردية للأفراد المجتمع على أساس من تكافؤ الفرص كما جاءت به الشريعة الإسلامية، أم ترك آليات السوق تتفاعل وفق قانون العرض والطلب بعيداً عن تدخل الدولة في توزيع عوائد عناصر الإنتاج بطريقة ذاتية لتحقيق التوزيع الأنفع كما في الاقتصاد الرأسمالي. مهما يكن الخلاف فقد أجمعت دول العالم في الوقت الراهن على تنويع الاهتمام بقضايا العدالة الاجتماعية، ففي مؤتمر قمة الألفية الذي عقده الأمم المتحدة في سبتمبر (2000)، والذي أصدر إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وهو الإعلان الذي تضمن "الأهداف الإنمائية للألفية" حيث كان الهدف الأول هو القضاء على الفقر المدقع والجوع وأضيف إليها حديثاً بعد الحد من مستوى التفاوت في توزيع الدخل بين الأفراد.

2.1.1 مفهوم ومصادر الدخل:

بدأ الاهتمام بدراسة الدخل القومي وعدالة التوزيع وقياس تفاوت الدخل من قبل المفكرين الاقتصاديين بعد الحرب العالمية الثانية، حيث شكلت دراسة عدالة توزيع الدخل وطرق قياسه ذو أهمية خاصة للسياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والباحثين والمخططين في رسم السياسة الاقتصادية ورسم الاتجاه العام لنمو الاقتصاد القومي على المدى المتوسط والبعيد، فالدخل

القومي مؤشر عام لقدرة الاقتصاد الانتاجية والتشغيلية، وهو في النهاية انعكاس لمستوى رفاهية الفرد والمجتمع على اعتبار توزيع هذا الدخل على أفراد المجتمع مؤشر رئيسي لقوة الدولة الاقتصادية.

- الدخل القومي:

يعرف الدخل القومي بأنه مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد الوطني خلال العام (يوسف، 2011، ص145). وتحسب الحسابات القومية للدخل إما عن طريق الإنتاج وهو مجموع السلع النهائية والخدمات والأسعار الجارية مع استبعاد السلع الوسيطة والمواد الخام، أو عن طريق إنفاق القطاعين العام والخاص على الاستهلاك والاستثمار وتعاملهم مع العالم الخارجي، ويعتبر الدخل القومي تدفق أو تيار؛ أي أنه شيء يقاس عبر الزمن، فتيار الدخل بالنسبة للفرد هي الأموال التي يستلمها بين نقطتين من الزمن، أما بالنسبة للمجتمع فإنه لما كان الغرض الأساسي لكل نشاط اقتصادي هو إشباع الحاجات الإنسانية، ولما كان إشباع الحاجات يتحقق بواسطة استهلاك البضائع والخدمات فلا بد من أن يقاس أداء الاقتصاد بمقدار النشاط الإنتاجي أي بمقدار البضائع والخدمات المنتجة ذات القيمة. وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الدخل، من زاوية المجتمع بأسره، بأنه تيار الإنتاج خلال مدة من الزمن أو أنه مجموعة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدة محددة من الزمن (الغزالي، محمد عيسى، 2003، ص57)، وإذا كان الدخل يساوي مجموعة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية محددة فإن قياسه يعتبر من المشاكل الصعبة، إذ إن الإنتاج يتكون من كمية هائلة من البضائع والخدمات المتنوعة التي لا يمكن جمعها دون الربط بينها بقاسم مشترك أو بوحدة مشتركة للقياس. والطريقة الوحيدة لجمع أنواع البضائع والخدمات المختلفة التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة محددة من الزمن هي قياس قيمتها النقدية، فالقيمة النقدية هي القاسم المشترك الذي يمكننا من جمع مختلف البضائع والخدمات المنوعة الداخلة في الإنتاج بشكل رقمي موحد. إن الدخل في النهاية يمثل كافة الاستحقاقات النقدية لمالكي عوامل الإنتاج في مدة زمنية معينة، فعنصر الأرض يأخذ الربح وعنصر العمل يأخذ الأجر وعنصر رأس المال يأخذ الفائدة وعنصر يأخذ التنظيم الربح وجميعها يمثل الدخل القومي لعناصر الإنتاج في المجتمع⁽¹⁾.

(1) الفائدة: هي الربا المحرمة في الشريعة الاسلامية ويحرم الإسلام التعامل بها لأن المال لا يلد المال، وهو الأصل في التسمية، ويستعاض عنها بالربح الشرعي.

2.1.2 الدخل القومي وطرق توزيعه:

يقصد بتوزيع الدخل القومي "تحديد حصة كل عنصر من عناصر الإنتاج ومساهمة في تكوين الدخل" وأسلوب هذا التوزيع يعكس طبيعة النظام الاقتصادي وآلية عمله، فالتوزيع هو حسيطة عمل آلية النظام الاقتصادي لتوزيع ما تم إنتاجه على العناصر التي ساهمت في إنتاجه، كلاً حسب وزن هذه المساهمة. ويتم التوزيع في كل نظام حسب مبدأ معين يقوم عليه النظام بالشكل الذي يعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين عناصر الإنتاج. (جواد، 2006، ص 89) ويقاس غنى الدولة عادة بمقاييس أساسية منها "متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أو الإنتاج القومي" إذ -غالباً- كلما زاد نصيب الفرد من هذا الدخل كلما دل ذلك على أن الدولة المعنية أكثر تطوراً وتقدماً اقتصادياً. وبحسب نصيب الفرد على أساس "قسمة مجموع الدخل القومي الناتج عن إنتاج السلع والخدمات على عدد السكان". وكلما زاد مجموع الدخل القومي وقل عدد السكان كلما زاد نصيب الفرد من الدخل، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي له الأهمية الكبرى، إذ كلما زاد نصيب الفرد من الدخل القومي كلما زادت المقدرة الشرائية حال ثبات معدل التضخم، ولكنه يجب علينا أن نذكر أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لا يدل بالضرورة على الحالة الاقتصادية لجميع أفراد المجتمع، لأن ذلك يرتبط بعدالة توزيع الدخل والثروة، كما أن مستوى المعيشة يرتبط بالقوة الشرائية للنقود. وتسعى الحكومات المختلفة إلى معرفة مستوى المعيشة في بلدانها مع ما يشمله تطور المستوى المذكور من مجالات، ووفقاً للمقاييس المعتمدة دولياً فإن المستوى المذكور يرتبط بحجم السلع والخدمات التي يستلمها أو يستهلكها الفرد اعتماداً على دخله النقدي، ومن ثم فإن الارتفاع في مستوى المعيشة رهن بزيادة ما يستعمله أو ما يستهلكه من السلع والخدمات، وهذا لا يتحقق إلا بزيادة كافية لما في حوزته من قوة شرائية حقيقية تتمثل في زيادة حقيقة في الدخل. لذا فإن متوسط دخل الفرد في أي مجتمع اقتصادي هو الذي يحدد مستوى المعيشة. لقد تباينت نظرة الاقتصاديين للتقسيم الذي يعطي الهيكلة العامة لمجمل العناصر والأنشطة الاقتصادية لأي مجتمع، غير أنهم استطاعوا أن يصوغوا تلك الخصائص كلها في إطارين اثنين، اصطلاح عليهما فيما بعد كأساس لتقسيم في ضوءه وظائف التوزيع في الاقتصاد وهذان الإطاران هما: (بن جليلي، 2005، ص 45).

2.1.2.1 التوزيع الوظيفي للدخل:

المقياس الأول لقياس توزيع الدخل والذي يستخدم من قبل الاقتصاديين هو التوزيع الوظيفي أو توزيع عوائد عوامل الإنتاج من الدخل، فهو يحاول أن يشرح أو يفسر تقسيم الدخل القومي الإجمالي على كل عوامل الإنتاج (العمل - راس المال - التنظيم - الطبيعة) بدلاً من

النظر الى الأفراد كوحداث منفصلة. إن توضيح نظرية التوزيع الوظيفي للدخل يتحقق من خلال مقارنة النسبة المئوية المتسلمة للعمل متمثلة في الأجور ومقارنتها بالنسبة المئوية لإجمالي توزيع الدخل من ريع وفائدة وربح (أي عوائد الأرض ورأس المال والتنظيم)، وعلى الرغم من أن بعض الأفراد قد يتسلموا الدخل من هذه المصادر المجتمعة، ولكن ذلك لا يهم في شرح المدخل الوظيفي للدخل.

أن الهيكل النظري المبني على مفهوم التوزيع الوظيفي للدخل، يحاول شرح دخل عوامل الإنتاج بمساهمة هذه العوامل في العملية الإنتاجية من خلال الاعتماد على منحنيات العرض والطلب لكل عنصر من عناصر الإنتاج، ان منحنيات العرض والطلب للعنصر الإنتاجي تفترض أنها تحدد سعر هذا العنصر، وبالتالي فإن الطلب والعرض على العمل يفترض تحديدها في سوق العمل، وعندها يتحدد الأجر التوازني، وعندما نحصل على ناتج مضروب الأجر والمستوى الإجمالي للتوظيف نحصل على مقياس لإجمالي الأجور، وفي بعض الأحيان تسمى فاتورة الأجور الإجمالية، وتحت التوزيع الوظيفي للدخل عادة ما يتم النظر إلى سلوك الأنصبة التالية في إجمالي الدخل:

- 1- نصيب عنصر العمل وهو يتمثل في الأجور على مستوى الاقتصاد.
 - 2- نصيب عنصر رأس المال وهو الذي يتمثل في الدخول من الفوائد التي تدفع لقاء استغلال رصيد رأس المال في العملية الإنتاجية.
 - 3- نصيب عنصر الموارد الطبيعية وبالأخص الأرض، وهو الذي يتمثل في الربح الذي يدفع لقاء استغلال الأرض في العملية الإنتاجية.
 - 4- نصيب عنصر التنظيم والمبادرة وهو الذي يتمثل في الأرباح التي يتم الحصول عليها من العملية الإنتاجية (بن جليلي، 2009، ص47).
- وفي حال التوزيع الوظيفي للدخل، إذا تعرفنا على أنصبة ثلاثة من عناصر الإنتاج يمكننا من التعرف على العنصر الرابع، وعادة ما ينصب الاهتمام تحت هذا النوع من التوزيع على الاتجاهات الزمنية طويلة المدى خصوصا في حالة الاستقرار الاقتصادي طويل المدى (بن جليلي، 2009، ص48)، ولكن نجد أن أهمية النظرية الوظيفية لتوزيع الدخل قد تضاعلت بدرجة كبيرة، وذلك إغفالها أن تأخذ في الحسبان الدور المهم لتأثير القوة غير السوقية في تحديد أسعار هذه العوامل، مثل دور المساومة الجماعية بين العاملين وأصحاب العمل في تحديد معدلات الأجور في القطاع الحديث، وقوة المحتكرين وأصحاب الأرض.

2.1.2.2 التوزيع الشخصي للدخل:

يعتبر التوزيع الشخصي للدخل مقياساً شائعاً للدخل لدى الاقتصاديين، فهو يوضح ببساطة تقسيم للأفراد أو القطاع العائلي وإجمالي الدخل الذي يحصلون عليه. ويلاحظ أن طريقة حصول الأفراد على الدخل غير مهمة، فلا يهم إذا كان دخل الفرد جاء من التوظيف أو من مصادر أخرى مثل الحصول على فائدة أو ربح أو إرث، كذلك مكان تحقيق الدخل (مناطق ريفية أو حضرية)، والمصادر المهنية للدخل (مثل قطاع الزراعة - الصناعة - التجارة - الخدمات...)، فكل ذلك نتجاهله عند التوزيع الشخصي للدخل، كما أن الاقتصاديين والإحصائيين في هذا النوع من التوزيع يقومون بترتيب الأفراد ترتيباً تصاعدياً على حسب دخولهم الشخصية، ويقومون أيضاً بتقسيم إجمالي السكان إلى مجموعات وأحجام متميزة. إن الطريقة الشائعة تقوم بتقسيم السكان إلى فئات خمسية (أي 20% للمجموعة)، أو شرائح عشرية (أي 10% للمجموعة)، طبقاً لتصاعد مستويات الدخل، ثم تحديد النسبة من الدخل القومي التي تستلمها كل مجموعة دخلية (تودارو، 2008، ص 200).

2.1.3 المداخل النظرية لدراسة وتحليل توزيع الدخل:

تعتبر مسألة إشباع الحاجات الإنسانية لب قضايا علم الاقتصاد التي قام من أجلها، وتختلف هذه الحاجات وتتعدد، ويتصارع البشر فيما بينهم بكافة الوسائل لتحقيقه أقصى منفعة ممكنة، وتختلف مقدرتهم على تحصيل إشباعهم نتيجة تفاوت القدرات الذاتية لكل منهم، وبذلك يبرز التفاوت فيما بينهم سواء بالدخل والثروة، أو في المستوى العلمي، أو الدرجة الاجتماعية. فالتفاوت في توزيع الدخل له آثار سلبية على الفقر والنمو وعملية التنمية؛ وذلك عبر تأثيره على أهم عنصر انتاجي في العملية الانتاجية وهو العمل أو العنصر البشري، كما أن عدالة توزيع الدخل يمكن قياسها بعدم تركيز الثروة بيد فئة قليلة في المجتمع، وتحقيق التشغيل شبه الكامل للقوى العاملة، عدم وجود فئات فقيرة مهمشة من المواطنين. وعلى ذلك فإن دراسة وتحليل توزيع الدخل والتعرف على آليات ومحددات توزيعه على الأفراد والمجموعات وغيرها يعتبر أمراً هاماً ومساعداً للدولة في التخطيط لإزالة الفوارق الشاسعة وغير المتجانسة بين الدخول، ومن أهم المداخل لدراسة توزيع الدخل هو:

- المدخل الوظيفي:

ويقوم على أساس النظرة إلى الوظيفة التي تقسم الدخل القومي وفقاً لعوائد عناصر الانتاج: الأجور، عوائد الملكية، الفائدة، والربح، وهي نظرة يتبناها أنصار المدرسة الاقتصادية النيوكلاسيكية.

المدخل الرياضي:

ويفترض استجابة توزيع الدخل لقانون طبيعي مقتضاه انتظام وتطابق شكل توزيع الدخل في مختلف دول العالم، وهو اتجاه يتبناه بعض الاقتصاديين والرياضيين والاحصائيين منهم الاقتصادي باريتو Pareto. (مبدأ باريتو أن (80%)، من النتائج مرجعها (20%)، من الأسباب، ويعرف هذا المبدأ أيضا بقاعدة (80-20)، وسمي هذا المبدأ على اسم عالم الاقتصاد الإيطالي فيلفريدو باريتو⁽¹⁾ الذي لاحظ أن (80%)، من الثروة في إيطاليا، مملوكة لـ (20%)، من السكان.

- المدخل الاقتصادي الاجتماعي:

يسعى هذا المدخل لتفسير اتجاهات توزيع الدخل في ضوء تأثير المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. ومن رواد هذا التوجه الاقتصادي الأمريكي (Irma Adelman)، حيث وضع في دراسة لصالح البنك الدولي نشرت عام (1973)، أن أكثر المتغيرات تأثيراً على عدالة توزيع الدخل هي التعليم، وتدخّل الدولة الاقتصادي، وإذابة الفوارق بين الريف والمدينة، والصناعات التقليدية، والصناعات الحديثة، ومستوى الدخل الفردي المتوسط، وقوة النقابات العمالية والمهنية (موسى، 2006، ص44).

2.1.4 النمو والفقير والتوزيع:

يؤدي النمو الاقتصادي إلى تخفيض الفقر، ويقلل التفاوت في توزيع الدخل، ويعمل التوزيع العادل للدخل على خفض نسبة الفقر في المجتمعات، هذه المنطلقات الاقتصادية للعلاقة بين النمو والفقير والتوزيع، كذلك فإن التفاوت في توزيع الدخل له آثار سلبية على الفقر، وبالتالي تشترك السياسات الاقتصادية الكلية التي تهدف إلى تخفيض معدل التفاوت إلى تخفيض الفقر نفسه. إن النمو الاقتصادي هو المؤثر الأول في الفقر والمحدد الأساسي في إعادة توزيع الدخل، وتتعدى آثار النمو التوزيع الأولي للدخل إلى التأثير على الطلب الفعال من خلال زيادة دخل الفقراء بالإضافة لزيادة الطلب على العمالة غير الماهرة من الفقراء، وذات الدخل المتدني مما يحفز النشاط الاقتصادي ويزيد من قدرة الحكومة على الانفاق على القطاعات الخدمائية الأساسية من تعليم وصحة وبنية تحتية حيث إن أغلب دول العالم النامي تعاني من الفقر وسوء التوزيع معاً كمشكلة متلازمة، مما يعطي إحاء بأن الفقر معضلة غير حتمية في بنیان كثير من اقتصاديات الدول النامية، ولكن أثر سوء عدالة التوزيع عمل على

(1) ولفريد باريتو عالم اقتصادي واجتماعي شهير ولد في فرنسا عام 1848م، صاحب مبدأ باريتو المعروف بقاعدة 80-20 في علم الاقتصاد.

تفاقم مشكلة الفقر بسبب تبيد مكاسب النمو في ظل الفساد الإداري، وعدم عدالة التوزيع للدخل والتكافؤ في الفرص لطبقات المجتمع.

لقد تنوعت الدراسات التي درست العلاقة بين النمو والفقر وعدالة التوزيع، كون هذه المؤشرات الثلاثة تمثل جوهر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها. فالنمو الاقتصادي يعمل على زيادة الهجرة من الريف إلى الحضر، وهذا ينعكس بصورة محدودة على إعادة التوزيع وانخفاض الفقر لقلة حجم العمالة المستوعبة، بالإضافة إلى تدهور القطاع الزراعي في النهاية والانعكاسات على المستوى المعيشي للأسر الفقيرة، على عكس إذا ما كان النمو في الريف نفسه فإنه سيعمل على تقليل الفقر وتحقيق دخل أفضل وفرص عمل أكثر (تودارو، 2008، ص220).

أما على مستوى الصناعة التحويلة فإن انتقال العمالة من الريف إلى العمل في الصناعات التحويلية لن يقلل كثيراً من التفاوت لضعف حجم هذا القطاع وعدم مقدرته على استيعاب الأعداد الكبيرة من القوى العاملة غير الماهرة، هذا بالإضافة إلى أن كثير من الصناعات التحويلية في البلدان النامية هي مكمله لقطاعات استهلاكية، أو تصدير لمورد خام مما يقلل من الأثر النهائي من الدخل المتولد عن هذا القطاع. وبينما تعد العلاقة بين النمو والتفاوت معقدة، تُظهر البحوث التي أجريت مؤخراً أن الدرجة العالية من التفاوت قد تحرم المجتمعات من تحقيق نمو شامل ومستدام، وقد أحدثت الأزمة المالية العالمية على وجه الخصوص زيادة كبيرة في الوعي بالصلة بين التفاوت المتزايد وصعود الأسواق المالية غير المنظمة، والتهديد الذي يتعرض له الأمن الاقتصادي والاجتماعي من جراء الصدمات والأزمات (الاونكتاد، 2014، ص78).

2.2 المبحث الثاني: عدالة توزيع الدخل في النظرية الاقتصادية

2.2.1 التوزيع في الإسلام:

تعتبر العدالة التوزيعية من أهم خصائص الفقه المالي الإسلامي، وركيزة مهمة من ركائز الاقتصاد الإسلامي؛ حيث إن الانتاج في الفقه المالي الإسلامي لا يركز على غاية تحقيق الربح كما هو الشأن في سائر الأنظمة الاقتصادية؛ بل إنه يتجاوز ذلك الهدف الضئيل إلى هدف أجل منه؛ وهو تحقيق التوازن القائم على إشباع حاجات الإنسان بجميع ألوانها؛ وفق خطة إجرائية محكمة، تراعى فيها العدالة في جميع مراحلها، سواء من حيث التوزيع الأولي، قال تعالى: ﴿إِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الجمعة:10]، وقال ﷺ: "المسلمون شركاء في ثلاث: الماء والكلاء والنار" رواه أبو داود وابن ماجه في الآية تحددت قاعدة التساوي في الفرص للاجتهاد في تحصيل الرزق وفتح باب التنافس بين جميع الناس وفي الحديث ضمان أساسيات الحياة للمنافع التي لا يحق لأحد التفرد بها، وبذا تقام أسس متينة للعدل ثم تأتي مرحلة تقليل الفروق من خلال الزكاة التي قال الله تعالى فيها: ﴿أَمَّا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة:60]. فهي حق لله في أموال الأغنياء ترد إلى الفقراء.

(الكتتاني، مصباح الزجاجه، ص80)

لقد حدد الإسلام إن توزيع الثروة في الاقتصاد الاسلامي تمر بثلاث مراحل؛ مرحلتان يتم من خلالهما توزيع الثروات؛ ومرحلة ثالثة تابعة لهما، وتعتبر بمثابة جزء استدرائي لخلق توازن في عملية التوزيع، وهي مرحلة إعادة توزيع الدخل؛ حيث تقوم المرحلة الأولى على أساس تنظيم التملك في الاسلام، وبيان طرق مشروعيته، ونوعية الأموال التي يمكن تملكها ملكاً خاصاً، وما لا يجوز فيه الملكية الخاصة. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التوزيع العملي للدخل كعائد للخدمات الإنتاجية التي تمت عن طريق عوامل الإنتاج، ويكون التوزيع فيها خاضعاً لمدى العمل الذي يبذله العامل، ويرتكز أساساً على مدى دور السوق في إدارة عملياته، والعلاقة بين القوى الاقتصادية التي هي المكون الحقيقي للجانب الفعلي من إدارة التوزيع (الصالحين، 2007، ص329).

أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة إعادة التوزيع وهي حالة استدرائية؛ يتدخل فيها الإسلام بجملة من التنظيمات؛ لإعادة توزيع الدخل؛ بما يحقق التوازن بين أفراد الأمة وقطاعاتها الواسعة، وبما يحقق المتطلبات والحاجات التي يفتضيها التكافل الاجتماعي. ومن هنا يتبين أن

معياري العدالة التوزيعية في الاقتصاد الإسلامي هما الحاجة والعمل، فبقدرهما يعطى المرء من الموارد ما يحقق له حد الكفاية، وهو الحد الذي يضمن له حياة كريم.

2.2.2 التوزيع وفق المذهب التجاري:

ساعدت الحروب الصليبية على ازدهار التجارة بين الشرق والغرب، حيث برزت الدولة القومية في أوروبا لمجابهة دوله الإقطاع وغطائها الكنسي، وبدأت الطبقة الوسطى التي اشتغلت في التجارة في شق طريقها نحو التراكم الرأسمالي بالتحالف غير المعلن مع الدولة القومية، وبذلك كانت ولادة المذهب التجاري ولادة طبيعية بسبب عدم ملائمة علاقات الإنتاج في النظام الإقطاعي لمجريات المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والديموغرافية التي حدثت في أوروبا ابتداء من القرن الرابع عشر. لقد خرج اقتصاد أوروبا في عهد التجاريين من اقتصاد الاكتفاء الذاتي إلى اقتصاد فائض المستهلك المعد للمناجزة، إضافة إلى تعزيز مكانة النقود (المعادن النفيسة)، حيث تحولت الثروة إلى مقياس لقوة الدولة وأصبحت النقود غاية في ذاتها لأنها تعبر عن قوة الدولة اقتصادياً (كينث، 2000، ص28)، هذا الفلسفة الاقتصادية أدت إلى اتساع الهوة بين طبقات المجتمع عبر توزيع الدخل، هذا التوزيع الذي لا ينطوي على أي قدر من العدالة أدى إلى تسارع عظيم في النمو لتركز رؤوس الأموال بيد فئة تعمل على استثماره، وبذلك كانت السياسات الاقتصادية للمذهب التجاري تتركز على تعظيم دور الدولة القومية في التدخل في الحياة الاقتصادية، مع تعظيم دور المعادن النفيسة والحفاظ عليها، وتأكيد المقدره التصديرية والميزان التجاري الموجب، فلا نجد أي أثر لمسألة التوزيع وعدالته والرفاهية الاقتصادية، وهي مسائل لم ترد في أدبياتهم، كما أن زيادة السكان مرتبطة لديهم ارتفاع الأجور من خلال زيادة عرض العمل، كذلك ارتباط المبدأ الأخلاقي بالميكافلية في أن الغاية تبرر الوسيلة (قاسن، 1990، ص154). لقد فشل التجاريون في تحقيق العدالة التي لم تكن تشغلهم كثيراً، بسبب انشغالهم بتكون الثروة، وبذلك شكلت أطروحاتهم خلفية فكرية في اتجاه العلمنة، وبشكل أعمق لظهور تيار فكري جديد هو المذهب الطبيعي. (منصور، 2007، ص54).

2.2.3 المذهب الطبيعي في التوزيع:

الفيزقراط، أو المذهب الطبيعي، مذهب نشأ في فرنسا في القرن الثامن عشر، وذهب أصحابه إلى القول بحرية الصناعة والتجارة وبأن الأرض هي مصدر الثروة كلها، وزعيم هذا المذهب هو "فرنسوا كيناي"، وقد أطلق على أنصار هذا المذهب الطبيعيين، لاعتقادهم بسيادة

القوانين الطبيعية، وقد انتقدوا مذهب التجاريين -المركنتلية- الذين اعتبروا ثروة الأمم إنما تقاس بما تملكه من معادن نفيسة - الذهب والفضة - وقالوا بأن هذين المعدنين ليسا غاية النشاط الاقتصادي، وإنما هما وسيلة له (منصور، 2007، ص55). وأهتم دعاة المذهب الطبيعي بالنزعة الفردية والحرية الفردية استجابة للتطور الطبيعي في الفكر الاقتصادي والنظام الاقتصادي بعد إخفاق المذهب التجاري الذي ساد أوروبا لأكثر من ثلاثة قرون من استيعاب حاجات المرحلة الجديدة من تطور النظام الرأسمالي، حيث نظرو إلى تدخل الدولة بارتياح، فكان القانون الطبيعي الذي يتيح للأفراد الحرية الكاملة والمساواة هو البديل الموضوعي للمذهب التجاري، لقد كان شعارهم إن الزراعة هي مصدر كل ثروة الدولة وثروة كل المواطنين (جالبيرت، 1978، ص 45). ونتيجة لذلك لم يكن تشجيع الزراعة ودعمها مجرد خير سبيل إلى رفاهية قومية أكبر، وإنما كانا السبيل الوحيد إليها، فالعمل الزراعي هو العمل المنتج الوحيد، والزراعة هي التي تغل ناتجا صافيا، وإن الصناعة والتجارة هما عبارة عن أعمال خدمية غير منتجة. وكانوا يسمون التجار والصناع وأرباب المهن بالطبقة العقيمة غير المنتجة، لأنها لا تخلق ثروة جديدة، ولهذا فإن أهم ما ترتب على نظرية المذهب الطبيعي من نتائج إنها اختصت بالضرائب، وطالما إن الأرض هي مصدر الثروة فيجب أن تقتصر عليها الضريبة فحسب. يرى جون ستيوارت ميل أنه إذا كان النظام الطبيعي بوصفه سياقاً للحياة، يوفر قدراً لا محدوداً من الحرية، وقدر أقل من المساواة فإن الوقائع تدل على أن الفلسفة الجديدة للنظام الطبيعي جاءت بمشكلة جديدة؛ هي كيفية إبقاء الفقراء على فقرهم، فإن لم يبق الفقراء على فقرهم، لن يكون بالإمكان الاعتماد عليهم في أداء العمل اليومي الأمين من دون أن يطالبوا بأجور باهظة، إذ لكي نجعل المجتمع سعيداً فمن الضروري أن تكون أعداد كبيرة من أفراد شقية وفقيرة أيضاً.

(منصور، 2007، ص56)

2.2.4 التوزيع في النظام الرأسمالي:

ساهمت المدرسة الرأسمالية بنظريات وآراء كثيرة، لكن يمكن وضع كل تلك المساهمات تحت نظريتين أساسيتين هما النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية التي تشترك كل واحدة مع الأخرى في إن التفاوت في توزيع الدخل مسألة طبيعية ومقبولة؛ بل ويذهب الرأسماليون الجدد ومنظرو العولمة إلى أن التفاوت مطلوباً في حلبة التنافس العالمي الضاري وشرطاً ضرورياً من شروطه. ينطلق الكلاسيك في تفسير ظاهرة التوزيع من أن المشكلة في الاقتصاد السياسي هي تقرير القوانين التي تتحكم بتوزيع الانتاج بين طبقات المجتمع؛ الممثلة بالأجور والأرباح والريع

والفائدة، لذلك اهتموا بالكشف عن القوانين التي تحكم توزيع الناتج الكلي بين عناصر الإنتاج المختلفة، وركز على التوزيع الوظيفي؛ أي التوزيع بين عناصر مختلفة من عمل ورأس مال ناظرين إلى كل واحد من هذه العناصر المختلفة على أساس وظيفته في الإنتاج، وفي صورته المجردة كلياً دون الاهتمام بالأفراد الذي يتكون منهم. لقد كانت مسألة تفاوت الدخل عندهم على أنها مسألة طبيعية تفرضها قوانين الطبيعة؛ حيث يرى دافيد ريكاردو أن القوانين الطبيعية في انطباقها الحتمي تسبب بعض الآلام والمتاعب التي يجبر الناس على تحملها، أما المتفائلون مثل "ساي" يرى ان القوانين الطبيعية يمكن ان تجذب آلاماً للبشرية، وهي شيئاً عابراً له صفة التطهير والتخليص (البستاني، 1985، ص16).

أما آدم سميث فيطرح مسألة العدالة الاجتماعية من خلال التحولات في العملية الإنتاجية، والعمل والأجور، فهو يرى أن العمل خادم رئيس في العملية الإنتاجية، وهو لا يضيف إلى القيمة شيء بسبب أن الأجور المقدمة له هي كلفة يتحملها المنتج، وان القيمة الحقيقية للعمل إنما هي بشكل رئيسي تظهر مع الأرباح، لان العامل من الناحية الموضوعية استعمل مقابل أجور، وبناء على ذلك فان خدمات العامل لا تعوض بعد دفع الأجور المتفق عليها له، وبذلك فان ثراء الرجل يعتمد على تشغيل العامة، كذلك فقرهم يعود إلى قلة أو انعدام الطلب على عملهم، لذا فان رؤوس الأموال قادرة على الاحتفاظ بإنتاجية العمل، عندما تكون كمية العمل مساوية لرؤوس الأموال وهذا يعني خلق قدرات جديدة وتحفيز معدلات متنوعة من التشغيل (منصور، 2007، ص69). يقول الكلاسيك إن النمو أولاً؛ لأنه يعمل على إضافات جديدة للإنتاج والعمل، أما التوزيع فانه مسوغ؛ لأن التوزيع الذي يجري طبقاً لاصطفاء القانون الطبيعي، والذي يتجسد منطوقه في أن القيمة مصدرها العمل، وفائض القيمة المتحقق من جراء العمل هو أساس الربح، على نحو يجعل قيمة السلعة وكلفة العمل متساوية. من هنا تبدو العدالة متوافرة بشكل يجعل بقاء طرف يحقق تراكما حتى يعمل على بقاء الطرف الآخر يعمل ويبقى على قيد الحياة -أجور حد الكفاف - إن المبدأ الذي يحكم النشاط الاقتصادي هو أن كل فرد يسعى لتحقيق مصلحة الخاصة المتمثلة في الحصول على أكبر نفع شخصي ممكن، وألا تعارض بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامة؛ لكون هذه الأخيرة ما هي إلا مجموع المصالح الخاصة، ويتم ذلك من خلال شيئين اثنين، هما التنافس الموجود بين الأفراد جميعاً والذي يكبح الانطلاق في تحقيق المصالح الخاصة، وجهاز الثمن الذي يجعل كل فرد لا ينتج إلا إذا كان ذلك موافقاً لرغبات الجماعة.

لقد طالب كينز بإعادة توزيع الدخل بين الافراد توزيعاً يخفف التفاوت من خلال تدخل الدولة بأدوات السياسة المالية، كفرض الضرائب التصاعدية، وتفعيل العوامل المؤدية إلى إعادة توزيع الدخل لأن التفاوت بالنسبة اليه يحدث أزمة في الطلب الكلي، وإعادة التوزيع لصالح الطبقات الفقيرة من شأنه أن يزيد الادخار، ومن ثم التأثير على الإنفاق الكلي؛ الاستثماري منه والاستهلاكي، ويعاد التوازن العام للاقتصاد، هذا فقط في الأمد القصير لأن اعتماد آرائه في الأجل الطويل يعني تغيراً في المبادئ الأساسية للنظام الرأسمالي وتناقض فلسفته.

(روبرت هليبرو، 1963، ص75)

2.2.5 التوزيع في النظام الاشتراكي:

تنقسم الاشتراكية الى مرحلتين الأولى هي الاشتراكية، والثانية هي الشيوعية، ففي الأولى يكون القانون الاقتصادي للتوزيع من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله، وفي الثانية من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته، وترى الماركسية أن توزيع الثروة يجري لصالح من يملك وسائل الانتاج، وبما أن المجتمع هو من يملك وسائل الانتاج فإن عملية توزيع الثروة تكون لصالح المجتمع ككل وليس لصالح طبقة معينة، كما وترفض الماركسية مبدأ المساواة في توزيع الخيرات المادية، إنما هي يجب أن تكون حسب كمية العمل المبذول ونوعيته. يقول الاشتراكيون "أن الملكية الخاصة وسوء توزيع الثروة هما السبب في البؤس والحرمان الذي تعيشه بعض فئات المجتمع، ويقولون" إن مساواة وسعادة الناس وتطور مزاياهم الجسمية والعقلية، وبالقدر نفسه العدالة الاجتماعية والتسيير الرشيد للشؤون الاجتماعية لا يمكن تصورها ما دامت الملكية الخاصة قائمة، وما دامت الثروة التي يخلقها عمل الأكثرية تقع في أيدي الأقلية)، لذلك كان "مور" يدعو إلى إقامة مجتمع لا وجود فيه للسلادة والعبيد، يقدم فيه المواطن عمله، ويحصل لقاء ذلك على حاجته فقط، كما دعا إلى توزيع الثروة بين الناس بالتساوي (أفانا، 1984، ص9).

2.3 المبحث الثالث: محددات توزيع الدخل

بتم تحديد العوامل المؤثرة على توزيع الدخل بشكل أساسي على جميع متغيرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على التفاوت في توزيع الدخل، ونظرا لطبيعة التشابك في العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات فإن من الصعوبة تحديد أثر كل متغير من هذه المتغيرات على توزيع الدخل من الناحية النظرية بمعزل عن العوامل الأخرى، وحسب الواقع العلمي لظاهرة التفاوت، فإن من أهم هذه المحددات:

2.3.1 المحددات الديموغرافية:

يؤثر النمو السكاني بشكل مباشر على عرض العمل؛ فارتفاع معدل النمو السكاني قد يؤدي الى زيادة التفاوت في توزيع الدخل؛ لأن نسبة كبيرة من قوة العمل سوف تتجه الى وظائف الدخل المتدني، خاصة في القطاعات التقليدية في اقتصاديات الدول النامية، وفي الوقت نفسه يمكن أن يؤدي ارتفاع معدل النمو السكاني إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين وضع القطاع الزراعي بالنسبة لباقي القطاعات.

(خرابشة، 2011، ص370)

ولكن زيادة الطلب على العمالة في القطاع الزراعي لن تساهم في تقليل التفاوت في التوزيع في كثير من الدول النامية؛ لطبيعة تركيب الملكية داخل هذا القطاع. أن التنبؤ بأثر الزيادة السكانية على التفاوت في توزيع الدخل يحمل إشكالية الأثر الصافي؛ حيث إن تأثير الخصوبة ومعدل الوفيات والهجرة هي متغيرات لها آثار غير مباشرة على التفاوت في توزيع الدخل، كما أن مؤشر متوسط دخل الفرد الذي يعبر عن مستوى الرفاهية الاقتصادية للسكان في اقتصاد معين؛ ما هو إلا ناتج قسمة الدخل القومي لتلك الدولة على عدد السكان، وكذا معدل الإعالة الاقتصادية لعدد الأفراد الذي يعولهم الشخص يؤثر على حجم الدخل الفردي للأسرة، وبذا قد تذهب كل زيادة في النمو عبر الزيادة الحاصلة في زيادة عدد السكان وارتفاع معدلات الإعالة الاقتصادية فتعمل على زيادة التقات للدخل في اقتصاد الدول.

2.3.2 المحددات الاقتصادية:

تتفاعل المتغيرات الاقتصادية في تشكيل الناتج الكلي للبلدان، وتختلف طرق تفاعلها في توزيع هذا الناتج على أفراد المجتمع، ويمكن حصر أهم المتغيرات الاقتصادية في الآتي:

1- السياسات الاقتصادية الحكومية، وتفاعل قوى العرض والطلب للسوق المحلية والدولية في الاستفادة من نتائج العملية الاقتصادية. ومع دخول دول العالم الاقتصاد الحر وعصر العولمة بدأت تزداد آثار المتغيرات الاقتصادية على المستوى المعيشي للسكان، ورافق هذا تراجع في دور الدول في تقديم الإعانة والخدمات الأساسية لصالح الطبقات الفقيرة، وبذا لعبت العوامل الاقتصادية الدور الأكبر في عدالة التوزيع، وتعددت هذه المتغيرات في درجات تأثيرها وان كانت ذات سمات مشتركة في كثير من البلدان النامية.

2- البطالة، حيث تعمل معدلات البطالة المرتفعة على زيادة نسبة الفقراء، واتساع رقعة التفاوت في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، حيث تعاني أغلب الدول النامية من ارتفاع في معدلات البطالة نتيجة المنظومة الرأسمالية التي تحكم العالم وأساليب التصنيع الحديثة، والتقنيات المتطورة والتي تتطلب عمالة عالية الكفاءة، وهو ما تفتقر اليه لدول الفقيرة.

3- معدل التضخم الذي يؤدي الى تآكل قيمة النقود، وينعكس سلبا على مستوى المعيشي ويبدد معدلات النمو الاقتصادي، وهو من أخطر مشاكل الاقتصاد بالذات التضخم المستورد في البلدان النامية.

4- السياسة المالية بشقيها الاستهلاكي والاستثماري لها دور كبير في علاج النفوت ومساعدة الطبقات الفقيرة في تحسين من مستوى معيشتها وزيادة قدرتهم الاستهلاكية.

2.3.3 المحددات الثقافية:

تؤثر العوامل الثقافية والمستوى التعليمي على نوعية العامل، وبشكل عام يمكن القول إن التعليم الأساسي للأفراد يعتبر من الطرق المناسبة لتقليل التفاوت في توزيع الدخل، كما إن الاستثمار في التعليم في المستويات التعليمية العليا يمكن أن يؤدي إلى زيادة التفاوت من خلال زيادة التفاوت في توزيع مخزون رأس المال، وهناك العديد من الدراسات التي أظهرت علاقة معنوية سلبية بين القراءة والكتابة والتفاوت في توزيع الدخل لمجموعه كبيرة من الدول. فكثير من الدول ذات الدخل المنخفض تزداد فيها نسب الأمية نتيجة انخفاض كفاءة وإنتاجية هذه الفئة من العمالة ودخولها القطاعات الإنتاجية التقليدية والزراعة والإنتاج في المواد الأولية وهي السمة البارزة للدول النامية، في حين نجد أن أصحاب الدخل المرتفعة في نفس البلدان النامية غالبا تتميز بارتفاع مستوى التعليم والمهارة التطبيقية والمعرفية.

2.3.4 المحددات الاجتماعية:

تتصف الدول ذات الدخل المنخفض أنها مجتمعات زراعية ذات وحدات إنتاجية صغيرة، تعيش في عائلات كبيرة يسودها التكافل والتعاون، وحيث أن القطاع الزراعي يشكل القطاع الرئيسي والمساهم الأكبر، في اقتصاديات هذه الدول فقد انعكس هذا على مستوى الدخل والتفاوت في التوزيع بين الأفراد وحتى بين الدول المتقدمة والنامية، لقد أثبتت الدراسات التطبيقية ارتفاع معامل جيني في هذه البلدان، فمن الناحية النظرية إن زيادة الأهمية النسبية للقطاع الزراعي يعني أن مساهمته في التفاوت تكون أعلى منها بالنسبة لباقي القطاعات، أذ فالعلاقة إيجابية بين مساهمة القطاع الزراعي ومعامل جيني حيث يزداد التفاوت في توزيع الدخل (kuzents, 1955)، وكذلك يعتبر التحضر مساعد على تقليل التفاوت في توزيع الدخل حيث ان القطاع الريفي يمتاز بخصوبة عالية مقارنة بالقطاع الحضري، مما يترتب فائض عرض عمل في هذا القطاع.

2.4 المبحث الرابع: مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل

إن قياس درجة التفاوت في توزيع الدخل أصبحت مسألة هامة مع غياب أثر معدلات النمو المتحققة عن واقع الأغلبية في كثير من بلدان العالم، مما دفع علماء الاقتصاد الى تطوير أدوات ومؤشرات قياس واقع هذا التباين لتشخيص حجم التفاوت في الدخل وما يستتبعه من انعكاسات اقتصادية واجتماعية سيئة، لقد حاول علماء الاقتصاد والإحصاء أن يستخرجوا القوانين التي بموجبها يقاس التفاوت في الدخل، ومن أشهر هذه القوانين هو قانون (باريتو Pareto)، ومؤداه أنه كلما ازداد الدخل كلما أدى إلى زيادة التفاوت في توزيعه بسبب ظهور قوى أو متغيرات تعمل على ذلك وفي مقدمتها الفساد، وذلك يؤدي إلى تقليل عدد المستفيدين منة، أي أن مقدار الدخل يتناسب تناسباً عكسياً مع عدد الأفراد الذين يستحذون عليه (أحمد، 2009، ص35)، وبطبيعة الحال فلن يوجد مجتمع إنساني تتحقق فيه العدالة التامة في التوزيع، أو توزيعه يكون متحيزاً بالملق، غير أن كل توزيع حقيقي للدخل يتوسط بين هاتين الحالتين المتطرفتين. أن التعادل التام بين المنافع الحدية لدخول كافة أفراد المجتمع لا ينطوي على تحقيق المساواة التامة في توزيع الدخل، إذ يختلف الأفراد ليس فقط باختلاف أعبائهم الاجتماعية وحاجاتهم إلى الدخل، بل باختلاف ميولهم وأذواقهم وقدراتهم على إشباع حاجاتهم؛ يختلف الأفراد في القدرات الذهنية والخبرات العلمية فلا يتساوى العالم والجاهل، ومن هنا فلا بد من التفاوت ليحفز التفوق والتميز، والصورة السائدة لتوزيع الدخل هي التفاوت المتوسط، وهي درجة وسط بين التفاوت المطلق والعدالة المطلق، ولأجل التعرف على عدالة التوزيع يمكننا استخدام مجموعة من الطرائق العلمية لهذا الغرض (الحصري، 2007، ص24). ومن أهم مقاييس ومؤشرات تحليل عدالة توزيع الدخل:

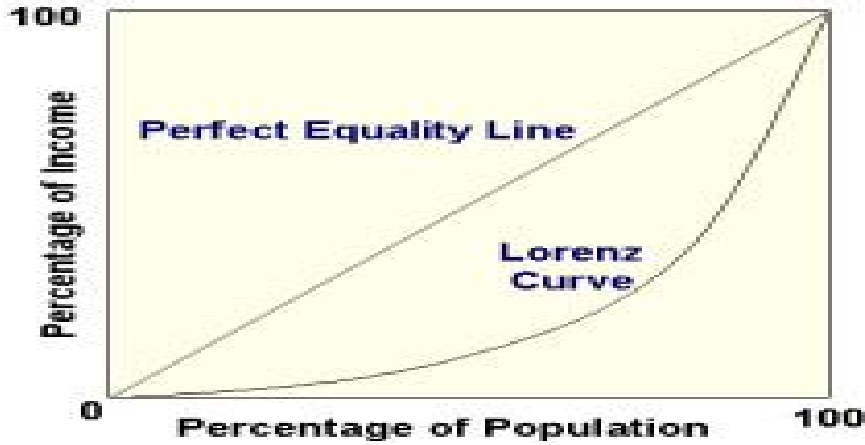
2.4.1 منحنى لورنز: "Lorenz curve"

يعتبر منحنى لورنز من طرق التحليل الإحصائي الشائعة للدخل الشخصي، وهو يوضح أعداد مستلمي الدخل، ولكن ليس بشكل مطلق بل كنسبة مئوية تراكمية، ومن ثم فإن منحنى لورنز يوضح العلاقة الكمية الحقيقية بين النسبة المئوية لمستلمي الدخل والنسبة المئوية للدخل الكلي الذي يتسلمه السكان سنوياً. لقد استخدم هذا المنحنى لأول مرة من قبل الإحصائي الأمريكي (M.O.Lorenz)، عام (1950)، وهو يعد حالياً من أكثر الأشكال البيانية استخداماً في التعبير عن حجم التفاوت في توزيع الدخل أو الثروة وغيرها. وهو واحد من أهم المؤشرات المستخدمة في تحليل بيانات الدخل العائلي للوقوف على مدى عدالة توزيع الدخل (الطبولي، 2007، ص214)، ويستخدم منحنى لورنز للتعبير عن عدالة توزيع الدخل من جهة، إضافة إلى ارتباطه بعدد كبير من مقاييس عدم المساواة المشتقة عنه، وبشكل خاص معامل جيني

ومعامل الاختلاف ومعامل كوزنتس الواسع الاستخدام، ومن جهة أخرى هناك حالتان لعدالة التوزيع باستخدام منحني لورنز، فإذا ما وقع منحني لورنز على خط المساواة أو خط التوزيع الأمثل خط المرشد (Guide Line)، يعني أن المساواة ستكون تامة (100%)، في توزيع الدخل وهي حالة نادرة ما تحدث أو لا تحدث على الإطلاق، وكلما أقترب منحني لورنز من خط المساواة فهذا دليل على توزيع أكثر عدالة، أما عندما لا يقع التوزيع على هذا الخط بل على منحني تحته فان هذا المنحني هو منحني لورنز لعدم عدالة التوزيع، وكلما اتسعت الفجوة بين هذا المنحني والخط المرشد كلما زادت حالة عدم عدالة التوزيع والعكس صحيح.

(الطبولي، 1990، ص46)

شكل (2-1): منحني لورنز للتفاوت في توزيع الدخل



2.4.2 معامل جيني: "Gini Coefficient"

بالاعتماد على منحني لورنز اقترح عالم الرياضيات الايطالي، (جيني) مقياسا جبريا لدرجة التفاوت في توزيع الدخل، الذي يمثل نسبة المساحة بين خط (45°) ومنحني لورنز، إي المساحة الكلية تحت خط (45°) ، (مجلة جسر التنمية، مؤشرات قياس عدالة التوزيع، 2007، ص5). ويعد معامل جيني من المعايير الرياضية السائدة في دراسة وقياس عدالة توزيع الدخل، بل يعد من أكثر المقاييس استخداما لاعتبارات عديدة منها ارتباطه بعدد كبير من مقاييس التفاوت في توزيع الدخل والرفاهية الاقتصادية، وعلاقته بمنحني لورنز الواسع الاستخدام، بحيث يمكن تقديره من الدول المعبرة عن هذا المنحني، وتوجد صيغ رياضية مختلفة لحساب معامل جيني (عبدالقادر علي، 2007، ص5)، ويستمد معامل جيني فكرته من منحني لورنز حيث يتم الحصول على هذا المعامل من الناحية الهندسية بحساب نسبة المساحة المحصورة بين منحني لورنز والخط المرشد من الجهة الأخرى.

الصيغة الأولى:

$$G = 1 - \frac{1}{10000} \sum (S_i + S_{i-1}) W_i$$

S_i = التكرار النسبي التراكمي للدخل للفئة اللاحقة.

S_{i-1} = التكرار النسبي التراكمي للدخل للفئة السابقة.

W_i = التكرار النسبي لفئات الأسر.

G = معامل جيني.

هذا ويمكن التعبير عن معامل جيني بالمعادلة التالية:

المساحة المحصورة بين منحنى لورنز والخط المرشد

$$\text{معامل جيني} = \frac{\text{المساحة المحصورة بين منحنى لورنز والخط المرشد}}{\text{المساحة الإجمالية تحت الخط المرشد}}$$

المساحة الإجمالية تحت الخط المرشد

وكما كبرت قيم البسط ارتفع معامل جيني وازداد تفاوت التوزيع، وتتراوح قيم معامل جيني بين الصفر الذي يمثل حالة العدالة التامة، والواحد الصحيح وهي الحالة القصوى من سوء توزيع الدخل. (عبدالقادر علي، العدد 66، 2007).

الصيغة الثانية: معادلة معامل جيني:

$$G = \frac{10000 \sum_{i=1}^n b_i [a_i + (a_i + c_i)]}{1000}$$

حيث أن:

G = معامل جيني

b_i = النسبة المئوية لفئات الافراد

c_i = النسبة المئوية للدخل

$(a_i + c_i)$ = النسبة المئوية التراكمية للدخل

$a_i + (a_i + c_i)$ = النسبة المئوية التراكمية للدخل لكل فئة وللجنة السابقة

2.4.3 معامل كوزنتز: "Kuznets Coefficient"

اقترح كوزنتز عام (1955)، معاملا لقياس التفاوت في توزيع الدخل بحيث يمكن احتسابه من البيانات العائلية والفردية بعد تقسيمها إلى فئات دخلية متساوية من حيث نسبة العائلات والأفراد في كل فئة دخلية، كتقسيم الفئات إلى عشرة فئات متساوية، وتتراوح قيم

معامل كوزننتز ما بين الصفر الذي يمثل حالة العدالة المطلقة والواحد الصحيح، وهي الحالة القصوى من سوء توزيع الدخل ويمكن التعبير عنها بالصيغة الآتية: (خواجة، 2007، ص12)

$$k = \frac{\sum_{i=1}^{n=10} |di - 10|}{18}$$

حيث إن:

1- K: قيمة معامل كوزننتز

2- di: النسبة المئوية للدخل التي تتلقاها الفئة العشرية (i)

3- di-10: القيمة المطلقة للفروق بين النسبة المئوية للأفراد والنسبة المئوية للدخل الفردي

الذي تتلقاها الفئة الدخلية (i)

4- n: عدد الفئات الدخلية وتساوي (10)

يتبين من الصيغة أعلاه أنه عندما يكون توزيع الدخل متساويا تماما، فإن كل فئة عشرية تحصل على (10%)، من الدخل لأنها تتضمن (10%) من السكان، وأن قيمة معامل كوزننتز تنحصر بين الصفر والواحد الصحيح وكلما كانت قيمته أكبر كان التفاوت في توزيع الدخل واسعا، وقد قرر كوزننتز أن التباين في توزيع الدخل يزداد في المراحل الأولى من التنمية ثم يصل إلى أقصى درجاته ليعاود الارتفاع مرة أخرى، أي تبدأ درجة التفاوت بالانخفاض مع التقدم في التنمية.

- مقاييس أخرى:

هناك العديد من المؤشرات الإحصائية الصريحة التي يمكن استخدامها كالمدي، ومتوسط الانحراف النسبي، والتباين، ومعامل الاختلاف، والانحراف المعياري للوغاريتمات الإنفاق، بالإضافة الى مؤشر تايل الذي يعتمد على فكرة توفر المعلومات في الأنظمة، إلا أهم مؤشر يستخدم في الأدبيات هو معامل جيني الذي يعتمد على منحني لورنز.

2.5 الخلاصة:

تعرض هذا الفصل الى توضيح مفهوم الدخل القومي ومصادره الأساسية، وبين طريقة حسابه أما عبر مجمل عوائد عناصر الانتاج ويسمى التوزيع الوظيفي، أو عبر التوزيع الشخصي الذي يبين نصيب كل شخص كمتوسط من إجمالي الدخل القومي، كما تطرق الى تطور مفهوم عدالة التوزيع في الفكر الاقتصادي ولدى المذاهب الاقتصادية من حيث النظرة إلى حرية النشاط الاقتصادي المؤدية الى التفاوت، وبين أن محددات تفاوت الدخل تحدد حسب المداخل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنفرع منها كافة المتغيرات وتكون سبب في حصول التفاوت في عدالة توزيع الدخل حسب السياسات المتبعة في كل بلد. واختتم الفصل بتوضيح أهم المؤشرات التي استخدمت في شرح وتوضيح التفاوت في توزيع الدخل؛ حيث تم اختيار معامل جيني كمؤشر للتعبير عن الظاهرة وإتمام دراسة قياس التفاوت في الأراضي الفلسطينية.

الفصل الثالث

التحليل الوصفي لمؤشرات الاقتصاد الفلسطيني

مقدمة

- 3.1 المبحث الأول: المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني**
- 3.1.1 تطور الدخل القومي في الأراضي الفلسطينية
- 3-1-2 مصادر الدخل القومي
- 3.1.3 مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي
- 3.1.4 نصيب الفرد من الناتج والدخل القومي
- 3.1.5 الفقر ومستوى المعيشة
- 3.1.6 التحويلات والمساعدات الخارجية
- 3.1.7 الأجور
- 3.1.8 البطالة
- 3.1.9 التضخم
- 3.2 المبحث الثاني: مؤشرات توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية**
- 3.2.1 نمط توزيع الدخل في الأراضي فلسطين
- 3.2.2 تطور الإنفاق الاستهلاكي في الأراضي الفلسطينية
- 3.2.2 توزيع الإنفاق حسب نصيب العشير
- 3.2.4 التوزيع الجغرافي للإنفاق
- 3.2.5 توزيع الإنفاق الاستهلاكي حسب نوع التجمع السكاني
- 3.2.6 توزيع الاستهلاك حسب حجم الأسرة
- 3.3 منحنى لورنز للأراضي الفلسطينية
- 3.4 معامل جيني لقياس عدالة التوزيع
- 3.5 الخلاصة

الفصل الثالث

التحليل الوصفي لمؤشرات الاقتصاد الفلسطيني

مقدمة

شهد الاقتصاد الفلسطيني تغيرات كبيرة عملت في مجملها على تغيير أساسي وبنوي في هيكل الاقتصاد، حيث ظهرت نتائجها بصورة أساسية في مستويات المعيشة وتوزيع الدخل والتي عملت على إحداث تغيرات كبيرة في هيكله، ومن أهم هذه المتغيرات، سياسات الاحتلال الإسرائيلي، والحصار الاقتصادي والانقسام السياسي، ومتغيرات اقتصادية أخرى. هذا الفصل يتناول التطور الهام الحاصل لأهم العوامل الاقتصادية، وانعكاساتها على المستوى المعيشي للمواطن في الأراضي الفلسطينية، وأبرز المتغيرات المؤثرة في توزيع الدخل، وذلك من خلال استعراض أهم مكونات الاقتصاد الفلسطيني، وأهم المتغيرات الاقتصادية التي عملت فيه خلال هذه الفترة الممتدة من عام (1995-2013). أنه ومن خلال استعراض أهم خصائص الاقتصاد الفلسطيني، وما طرأ على مستوى الدخل من تغيرات والزيادة في معدل النمو للنواتج المحلي الإجمالي، وتباين هذا الناتج ما بين قطاع غزة والضفة الغربية؛ كان لا بد من محاولة حصر أهم المؤشرات الاقتصادية والمقاييس الإحصائية التي تعرضت لحالة توزيع الدخل والانفاق في الأراضي الفلسطينية؛ وذلك بغية تشخيص أكثر وضوحاً لمشكلة التفاوت في توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية. وحسب المدخل الشخصي لتوزيع الدخل سوف يتم التعرف على نسب الانفاق الاستهلاكي لفئات السكان لقياس حجم التفاوت بدقة، وتقدير معامل جيني ومنحى لورنز لقياس المساواة لتوضيح حالة التوزيع. كما يسعى الفصل إلى بيان اتجاه حالة عدالة التوزيع والتفاوت في الأراضي الفلسطينية وذلك بالتزامن مع التغيرات التي طرأت على الأوضاع الاقتصادية وحالة الاستقرار السياسي والأمني وانعكاساتها على المستوى المعيشي للمواطن الفلسطيني.

3.1 المبحث الأول: المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني

3.1.1 تطور الدخل القومي في الأراضي الفلسطينية:

شهد الدخل القومي الإجمالي تطوراً خلال الفترة الممتدة منذ عام (1995-2013)، على مستوى الحجم الكمي للدخل، والتغير من حيث المكون لهذا الدخل؛ فبعد أن كان معظم الدخل القومي يتأتى من الأنشطة المرتبط باقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، بدأت مرحلة الفصل وما استتبعته من انعكاسات أثرت على حجم الدخل القومي؛ نتيجة الانفصال التدريجي للتبعية الاقتصادية ولو بصورة جزئية، ثم شهدت الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً في إجمالي الدخل القومي نتيجة التوسع في القطاع الحكومي، وتدفق الاستثمارات الخارجية، وعودة رؤوس الأموال الفلسطينية من الخارج، وتقديم المساعدات والمنح الدولية المرافقة لعملية التسوية السياسية، حيث عملت هذه المتغيرات في مجملها على زيادة الدخل والنتائج للاقتصاد الفلسطيني بوتيرة متفاوتة. وبالنظر إلى الشكل (1-3) الذي يوضح لنا التطور الحاصل في الدخل القومي والنتائج الإجمالي والدخل القومي المتاح يتبين لنا التالي:

جدول (1-3): الدخل القومي الإجمالي، الدخل المتاح الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي، حسب الأعوام (1995-2013)، بالأسعار الثابتة (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

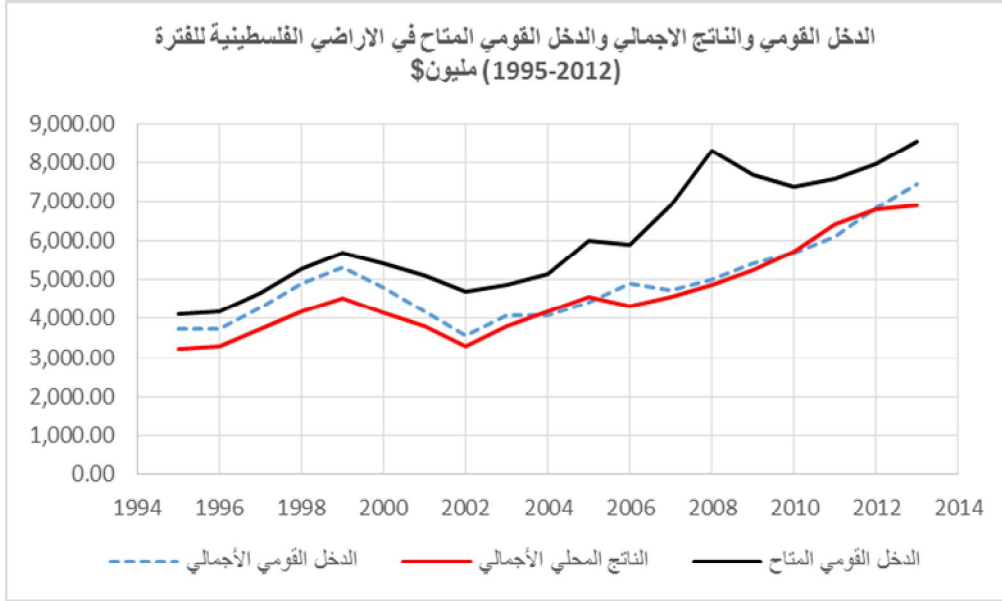
الفترة	الدخل القومي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الدخل القومي المتاح
1995	3,724.7	3,212.4	4,121.4
1996	3,752.1	3,292.8	4,195.9
1997	4,281.3	3,744.0	4,663.2
1998	4,919.5	4,197.7	5,280.8
1999	5,309.4	4,534.9	5,699.4
2000	4,802.1	4,146.7	5,436.1
2001	4,171.1	3,810.8	5,122.2
2002	3,565.9	3,301.4	4,705.4
2003	4,070.3	3,800.5	4,854.1
2004	4,070.3	4,198.4	5,151.1
2005	4,430.4	4,559.5	5,988.8
2006	4,896.9	4,322.3	5,902.5
2007	4,719.9	4,554.1	6,907.1
2008	4,993.9	4,878.3	8,308.5
2009	5,409.8	5,239.1	7,688.6
2010	5,709.0	5,724.5	7,378.6
2011	6,089.2	6,421.4	7,568.7
2012	6,812.8	6,797.3	7,948.2
2013	7,430.6	6,905.7	8,535.9

المصدر:

1- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متغيرات الحسابات القومية الرئيسية حسب المنطقة للأعوام (1995-2013)، بالأسعار الجارية.

وبالنظر إلى الشكل (3-1)، التقارب بين الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي طيلة فترة الدراسة كما يبين الجدول الفجوة بين منحنى الدخل القومي والدخل القومي المتاح وأن هذه الفجوة بلغت ذروتها عام (2008)، ثم أعقبتها فترة انخفاض على مستوى الدخل القومي المتاح عام (2010)، وعام (2011)، وهي فترات ارتفع فيه قيمة معامل جيني للتفاوت إلى مستوى (0.41).

شكل (3-1): اتجاه الدخل القومي والناتج الإجمالي والدخل المتاح للفترة (1995-2013)



المصدر: بيانات جدول (3-1).

الدخل القومي للفترة (1995-2013):

ارتفع الدخل القومي الإجمالي من (3,752.1) مليون دولار عام (1995)، حتى بلغ (7430.6)، مليون دولار عام (2013)، جاء هذا الارتفاع بوتيرة مطردة وغير مستقرة خلال فترة الدراسة. وتفاوت هذا الارتفاع عبر سنوات الدراسة متأثراً بالمتغيرات الاقتصادية والظروف السياسية، فقد استمر بالارتفاع حتى بلغ (4,802.1)، مليون دولار عام (2000)، عند بداية انتفاضة الأقصى، وهي فترة النمو التي رافقت مرحلة إعادة الأعمار وبناء الدولة. ومع بداية انتفاضة الأقصى وصل إجمالي الدخل القومي إلى (3,565.9)، مليون دولار عام (2002)، مما شكل صدمه اقتصادية وانعكاساً سلبياً على مستوى رفاهية الفرد، ثم جاءت المرحلة الثالثة كمرحلة تميزت بالانقسام السياسي سنة (2007)، وتخللها العدوان الإسرائيلي على غزة حيث دمرت البنية التحتية، وتركت الحرب انعكاسات اقتصادية تمثلت بتدفق المساعدات لإعادة الأعمار مما رفع الدخل القومي إلى (5,409.8)، مليون دولار، استمر الدخل

القومي بالارتفاع حتى بلغ (6,812.8)، مليون دولار عام (2012). أما على مستوى الدخل القومي المتاح والذي يضاف اليه مكون صافي التحويلات الجارية من الخارج، فقد اختلف من حيث الحجم وذلك بسبب اختلاف المساعدات الخارجي، وقد شهد تطور آخذاً وتيرة متصاعدة في النمو باستثناء فترة الانتفاضة (2000-2003)، حيث قل الدعم ودمر الاقتصاد، مما يوحي بتسييس المساعدات وعدم نزاهتها. وعلى صعيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح فقد بلغ عام (1995)، ما قيمته (\$1791.6)، في حين بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي لنفس العام (\$1619.2)، أما عام (2012)، فقد بلغ الدخل المتاح (\$1927.3)، دولاراً وبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (\$1734.8)، دولاراً وهذا الفرق يشكل مكوناً هاماً من الدخل الإضافي المتولد عن المساعدات والمنح والدعم الحكومي لرفع مستوى معيشة المواطن في الأراضي الفلسطينية. (البيانات من جدول 1-3)

3.1.2 مصادر الدخل القومي:

للدخل القومي مصدران رئيسيان هما الناتج المحلي الإجمالي، ودخل عوامل الانتاج من العالم الخارجي، ويشكل هذان المصدران معاً الناتج القومي الإجمالي (سمير، 2007، ص 241).

3.1.2.1 الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أهم مصدر من مصادر الدخل القومي بالنسبة لكافة الدول، خاصة الدول النامية، التي لا تمتلك عادة استثمارات خارجية ضخمة. ويعتبر الناتج المحلي المقياس الرئيسي للدلالة على حجم القاعدة الانتاجية للدولة، ومستوى النشاط الاقتصادي فيها بشكل عام. وبقدر ما يتعاضد هذا الناتج وتحسن بنيته بقدر ما تزداد مصادر الدخل على أرضية التطور الاقتصادي المحلي؛ بقدر ما تزداد استقلالية هذا الاقتصاد، وينقلص تأثير التقلبات والعوامل الاقتصادية الخارجية، التي يصعب التنبؤ بها عالية (سمير، 2007، ص 154). ويحد تطور نمو الناتج في الأراضي الفلسطينية سيطرة الاحتلال وعدم التحكم بالمعابر، وغياب الحماية التجارية لقطاعات الانتاجية الأساسية أمام المنافسة الخارجية، ومع ذلك أخذ الناتج المحلي بالنمو عبر فترة الدراسة رغم تعرضه لانخفاضات حادة كما حصل في الفترة الممتدة بين (2000-2003)، وهي فترة انتفاضة الأقصى فقد انخفض حجم الناتج المحلي الإجمالي إلى الذروة وبلغ (3,301.4)، مليون دولار بعد إن كان قد بلغ (4,534.9)، عام (1999). ثم شهدت الفترة من (2004-2007)، تحسناً طرأ على الناتج المحلي بالذات عام (2005)، فقد بلغ

(\$4559.5)، مليون، واستمر نمو الناتج المحلي بمعدلات مختلفة تراوحت بين السالب والموجب نتيجة الانتفاضة والحصار، وسجلت معدل متوسط سنوي (1.40%)، خلال فترة الدراسة إلى أن وصل (2.1%)، عام (2013)، (حسابات الناتج المحلي، 2013).

3.1.2.2 صافي عوائد عناصر الإنتاج:

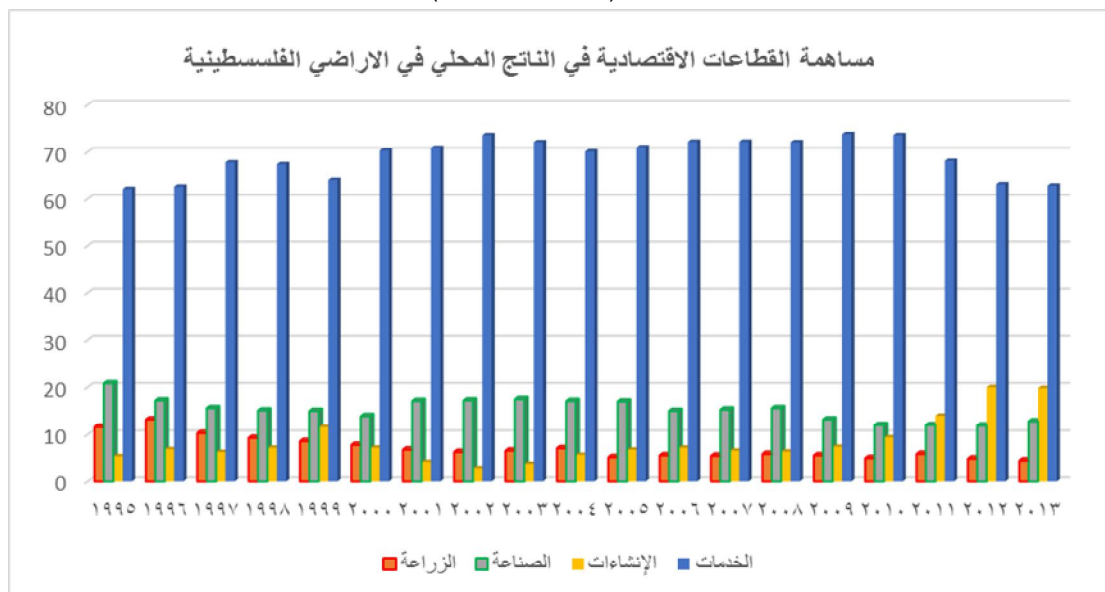
يعتبر دخل عوائد الإنتاج الفلسطينية في الخارج، المصدر الثاني للدخل القومي، ويتكون من دخل العمل وعائد رأس المال للعاملين في الخارج. وقد تزايدت أهمية صافي عناصر الإنتاج من العالم الخارجي في الدخل القومي بصورة كبيرة في الأراضي الفلسطينية مع ضعف القدرة للوصول لمرحلة الاعتماد على الذات في تغطية الاحتياجات المعيشية الأساسية أو في علاج عجز الموازنة، أو في التقليل من عجز الميزان التجاري. ففي حين كانت صافي العوائد تشكل ما قيمته (638.6)، مليون دولار خلال سنوات الدراسة واستمرت بالارتفاع حتى بلغت (1822.9)، مليون دولار عام (2012)، وبلغت الذروة عام (2008)، بـ(3419.9)، مليون دولار نتيجة ارتفاع المساعدات الخارجية وتحويلات الدول المانحة. وتعكس هذه الأرقام درجة الاعتماد على المصادر الخارجية التي تجذرت في هيكل الاقتصاد الفلسطيني؛ نتيجة سنوات الاحتلال الماضية، وتتأتى هذه المصادر في المقام الأول من حصيلة الدخل الذي يحصل عليه أبناء الوطن المقيمون في الخارج سواء تمثل هذا الدخل في صورة أجور العمال في إسرائيل، أو تحويلات العاملين بالخارج (رجب، 1987، ص 67). وكذلك الدخل المتولد من الاستثمارات الخارجية لصندوق الاستثمار الفلسطيني وغيره. وتكمن مصادر صافي عوائد الجارية من هيكل ميزان المدفوعات الفلسطيني في التدفقات الداخلة إلى فلسطين للقطاعين الحكومي والخاص، والتدفقات الخارجة من فلسطين دخل عناصر الإنتاج من الخارج في المساعدات الدولية، والمنح ودخل العمالة الفلسطينية في إسرائيل، ودخل العمالة، والتحويلات من باقي دول.

3.1.3 مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي:

يتكون الناتج المحلي الإجمالي من كافة فروع النشاط الاقتصادي، وهي مصنفة إلى عشرة قطاعات أساسية، يجري فيها جمع الفروع (القطاعات) المتقاربة في فرع (قطاع) واحد. وتباين الأهمية النسبية لهذه القطاعات في تكوين الناتج في الأراضي الفلسطينية، حيث يعتبر قطاع الخدمات أكبرها بمساهمة بلغت (70.0%) من إجمالي الناتج، خلال الفترة

(1995-2012)، في حين بلغ مساهمة قطاع الزراعة نسبة (8.0%)، والصناعة (16.0%) وقطاع الإنشاءات نسبة (6.0%) في عام (2012). يتضح مما سبق ضعف مساهمة القطاعات الانتاجية في تكوين الناتج الاجمالي للأراضي الفلسطينية، وانخفاض مساهمتها بالنسبة للقطاع الزراعي حيث بلغت نسبة المساهمة كمتوسط عبر سنوات الدراسة (7.6%)، وهي متدنية مقارنة بإسهامات هذه القطاع في دول اقليمية نامية ومجاورة. فالزراعة تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في دول العالم، كونها تلبي حاجة الأمن الغذائي وأساس نهوض القطاعات الانتاجية الأخرى، ويرجع السبب في ضعف مساهمة القطاع الزراعي الى ممارسة الاحتلال في تدمير وتجريف الأراضي الزراعية، ومصادرة الكثير منها وانعدام ترابط القطاع الزراعي مع قطاعات الصناعات الغذائية، بالإضافة الى الاغلاق المتكرر للمعابر مما حرم من تصدير الفائض وبالتالي ضعف القدرة على التوسع اكثر من احتياجات السوق المحلي. وبالنسبة للقطاع الصناعي فقد بلغت مساهمته في إجمالي الناتج المحلي (16%) وهي نسبة أيضا منخفضة؛ وهذا بسبب طبيعة الاقتصاد الفلسطيني النامي، وممارسات الاحتلال التدميرية لهذا القطاع، التي أدت الى تدهور مساهمة القطاع الصناعي، حيث انخفضت مساهمة الصناعة من (20.8%)، عام (1995)، الى (16.0%)، عام (2012)، بالإضافة الى عدم القدرة على المنافسة امام السوق الاقليمية والدولية، وغياب الحماية التجارية، التي أضعفت القدرة التنافسية لهذا القطاع، الذي يعتبر أساس محرك عملية النمو الاقتصادي. أما قطاع الإنشاءات فقد شهد نمو كبير بعد قيام السلطة الفلسطينية؛ نتيجة الدعم الخارجي لإعادة إعمار قطاع غزة والضفة الغربية، وتأسيس البيئة التحتية للاقتصاد الفلسطيني، وعودة عشرات الآلاف من المغتربين، حيث تطورت مساهمة هذا القطاع من (5.4%)، عام (1995) وبلغت (10%) عام (2010)، وقد تراجع خلال فترة اجتياح الاحتلال لمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة حيث تم تدمير البنية التحتية، وبذا تذبذبت مساهمة قطاع الإنشاءات حسب تأثير المراحل الثلاثة التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني بانعكاسات سياسة الاحتلال، وحجم التمويل الخارجي، والانقسام الداخلي، بالإضافة الى إغلاق المعابر والحدود والانفاق. أما قطاع الخدمات فقد أستحوذ على أكثر من نصف الهيكل القطاعي للناتج المحلي، بنسبة مساهمة بلغت (70.0%)، خلال الفترة (1995-2012)، (ملحق 4، ص94).

شكل (2-3): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013)

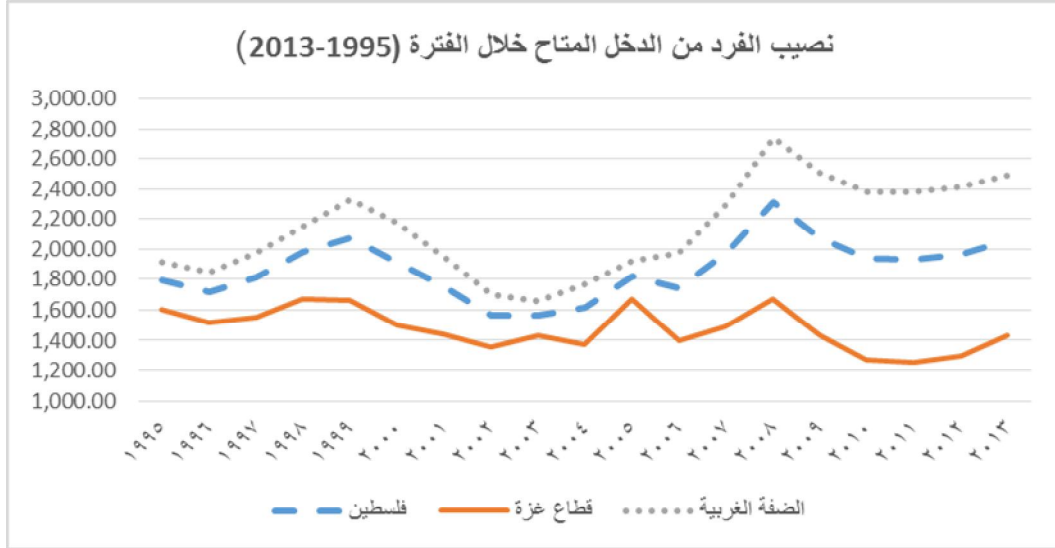


3.1.4 نصيب الفرد من الناتج والدخل القومي:

يعكس نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي مستوى المعيشة للأفراد في الدولة، ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية من المستويات المتدنية، ذلك إن الأراضي الفلسطينية تأتي ضمن الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط المتراوحة بين (\$1006-3975\$)، بناءً على تصنيفات البنك الدولي حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (\$1,380\$)، خلال الفترة (2013-1995)، وبلغت أعلى قيمة لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي عام (1999)، بقيمة (\$1,648.8\$)، نتيجة الاستقرار السياسي والأمني الذي ساد تلك الفترة، في حين يعتبر عام (2002)، الأسوأ من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي حيث بلغ متوسطة (\$1097.2\$)، بسبب الظروف الأمنية والسياسية واندلاع انتفاضة الأقصى. وقد بلغ متوسط نصيب الفرد في فلسطين من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (\$1,396.5\$) عام (1995)، ثم تطور حتى بلغ (1668) دولار، عام (2013)، وهو تطور محدود إذا ما قيس بمعدلات نمو الناتج للفرد في الدول المشابهة للاقتصاد الفلسطيني، ويرجع السبب إلى القيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني سياسية كانت أو اقتصادية، وبلغ نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج خلال تلك الفترة (9%)، أما متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح (1,858)، لفترة الدراسة، أما عام (2013)، فقد بلغ متوسط الدخل المتاح للفرد (\$2061.6\$)، وبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي (1734.8)، دولار وهذا الفرق يشكل مكونا

هام من الدخل الإضافي المتولد عن المساعدات والمنح والدعم الحكومي لرفع مستوى معيشة المواطن في الأراضي الفلسطينية.

شكل (3-3): تطور نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح في الأراضي الفلسطينية



المصدر: إعداد الباحث من بيانات جدول (3-2)، ملحق (1)، ص 91.

يبين الشكل (3-1) اتجاه نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح في الأراضي الفلسطينية بشكل عام والضفة الغربية وقطاع غزة بالتحديد، ويظهر الشكل الاتجاه التصاعدي لانحدار المنحنى مع الزمن باستثناء فترة الانقضاة (2001-2005)، حيث بدأ الدخل القومي بالتزايد مجددا حتى سنة (2007)، وهي فترة حصول الانقسام السياسي، كما يبين الشكل ارتفاع مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح للفرد في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة وازدياد التفاوت في الفجوة البينية بينهما مع الزمن بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل المتاح.

توزيع الدخل بين الضفة الغربية وقطاع غزة:

بدأت الفجوة تتسع بين قطاع غزة والضفة الغربية منذ عام (2007)، وبالنظر إلى شكل (3-2)، يتبين لنا خط سير منحنى نمو نصيب الفرد من الناتج في قطاع غزة والذي بدأ إيجابيا منذ عام (1994)، وحتى عام (2007)، أما في الضفة الغربية فنجد استمرار نمو نصيب الفرد من الناتج وبدرجة أكبر بعد عام (2007)، وهذا يعود للتركز غالب المشاريع التنموية والتوظيف في الضفة الغربية خلال فترة الانقسام مما زاد من فجوة التفاوت بين الاقليمين. فمن خلال المقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، يظهر مستوى أعلى من نصيب الفرد الدخل الحقيقي في الضفة الغربية عن قطاع غزة، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد في الضفة الغربية (1,482.7) عام (1995)، حين بلغ في قطاع غزة (1,258.0)، واستمرت الهوة في الاتساع بين الضفة وغزة في نصيب الفرد من الناتج حيث بلغت عام (2013)، دولار ما قيمته (2065.5)،

دولار في الضفة و(1094.2)، دولار في قطاع غزة وهو استمرار لحالة التفاوت في الناتج الاجمالي. اما الدخل القومي المتاح فقد بلغ نصيب الفرد منه خلال فترة الدراسة (1436.6)، دولار في قطاع غزة وبلغ (2491.8)، دولار في الضفة الغربية. ويعكس هذا الاختلاف التفاوت في توزيع الدخل بين الضفة وغزة من حيث التوزيع الاولي للدخل بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية وشدة الحصار والارتباط أكثر بالاقتصاد الإسرائيلي. ورغم أهمية نمو الناتج المحلي والدخل القومي⁽¹⁾ وأثرهما على نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح إلا أنهما لا يعتبران هدف في حد ذاتهما؛ فالمقياس الحقيقي هو في تحسن مستوى المعيشة بعيدا عن الارقام المطلقة المجردة للدخل القومي والناتج ومعدل نموهما. فحجم الدخل القومي يتأثر بصورة مباشرة بموارد الدولة وعدد سكانها، حيث ان حدوث نمو معين في الدخل القومي على مع زيادة عدد السكان يحد من اثار النمو على مستوى معيشة الفرد. (ملحق 3، ص 93)

مقارنة بين نصيب الفرد من الناتج في فلسطين وبلدان الإسكوا:

تدخل فلسطين ضمن تصنيفات الدول ذات الدخل المنخفض وفق لتصنيف البنك الدولي لفئات الدول متوسطة الدخل والدول المجاورة لفلسطين والتي تقع ضمن بلدان الإسكوا، وتتقارب من فلسطين في الظروف الاقتصادية والديموغرافية ومستويات المعيشة، ألا اننا نجد تفاوت في متوسط نصيب الفرد من الناتج مقارنة بدول الجوار وذلك بالنظر الى الجدول ادناه نلاحظ ما يلي:

جدول (2-3): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار في بعض بلدان الإسكوا
بالأسعار الثابتة سنة الأساس عام (2000)

البلد	2007	2008	2009	2010	2011
فلسطين	1,244	1,298	1,357	1,450	1,545
لبنان	5,421	5,842	6,322	6,716	6,718
الاردن	2,147	2,231	2,285	2,276	2,284
مصر	1,765	1,814	1,867	1,928	1,915

المصدر: دراسات الحسابات القومية للمنطقة العربية الإسكوا، النشرة 32، الأمم المتحدة، نيويورك، 2012.

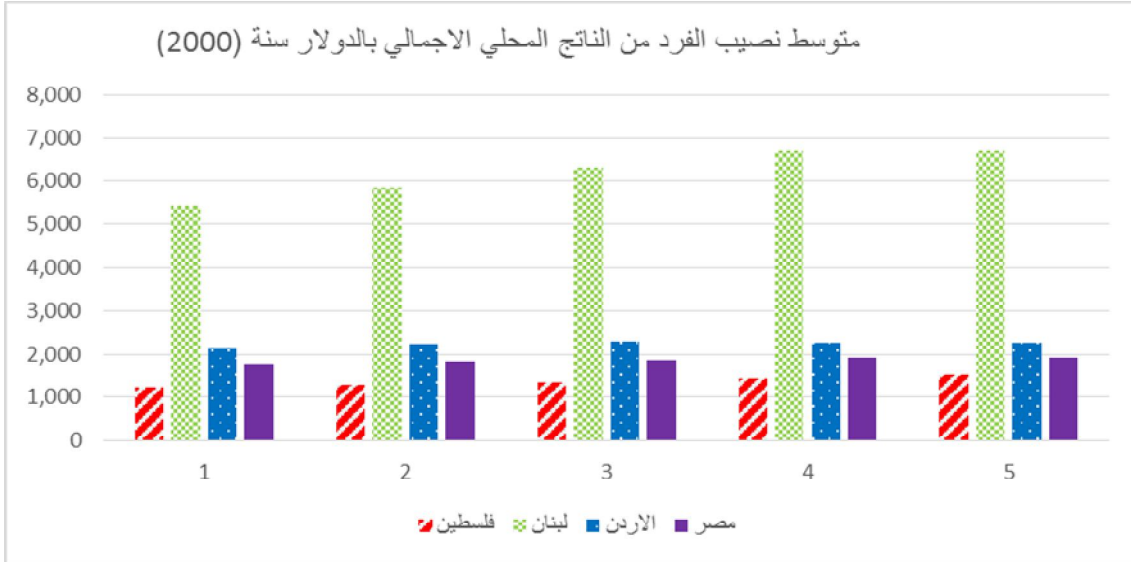
فبالمقارنة مع الاردن نجد أن متوسط نصيب الفرد من الناتج عام (2007)، بلغ (2147)، في حين بلغ في فلسطين (1244)، دولار رغم ارتفاع المستوى العام للأسعار في

(1) الدخل القومي المتاح الاجمالي = الدخل القومي الاجمالي + صافي التحويلات من الخارج.

الدخل القومي الاجمالي = الناتج المحلي الاجمالي + صافي عناصر الإنتاج الخارجية.

فلسطين وتكاليف المعيشة مقارنة بالأردن. كذلك بالنسبة لمصر حيث زادت عن فلسطين بمتوسط نصيب فرد (1765)، دولار في حين بلغت في لبنان (5421)، دولار مما يعطي صورة عن وجود تفاوت بين فلسطين ودول المحيط ، وهذا ما يتضح أكثر من خلال الرسم التالي:

شكل (4-3): نصيب الفرد من الناتج الإجمالي لدول الإسكوا



المصدر: بيانات جدول (3-4)، ملحق (1)، ص 91.

3.1.5 الفقر ومستوى المعيشة:

يعتبر الفقر مشكلة حقيقية في المجتمع الفلسطيني، وهو يمثل مشكلة بنيوية حتى في ظل حل الإشكاليات المتعلقة بالظروف السياسية والاقتصادية والتبعية للاقتصاد الإسرائيلي. هذا وتتباين مستويات الفقر بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين محافظات الضفة الغربية ومحافظات القطاع نفسها، وبين القرى والمدن والمخيمات الفلسطينية. وقد شهدت مستويات معيشة الفرد في الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة (1995-2012)، تدهور كبيراً، حيث بلغ الفقر مستوى قياسي بنسبة (35.3%)، عام (2003)، في فلسطين، وتفاوت بين قطاع غزة بنسبة (44.7%)، و(35.5%) في الضفة الغربية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003)، أما معدل الفقر بين الأسر الفلسطينية خلال العام فترة الدراسة (1995-2013)، وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية (27%)، بواقع (17%)، في الضفة الغربية و(33%)، في قطاع غزة، في حين بلغ نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع* لنفس الفترة (14%) في فلسطين ممثلة بنسبة (21%)، في قطاع غزة، و(7%)، في الضفة الغربية. وبلغ مستوى الفقر (27%)، للفترة (1995-2012)، (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي، 2012). ويظهر اختلاف مستوى المعيشي بين قطاع غزة والضفة لأسباب اقتصادية وسياسية وديموغرافية بالإضافة إلى الحصار المطبق على القطاع وفقر القطاع إلى الموارد الطبيعية. هذا

ولم يتفاوت التغيير في نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر كثيراً عبر سنوات الدراسة لتشابه الظروف التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني حيث بلغ معدل الفقر بين الأسر الفلسطينية عام (2001)، وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية (27.9%)، في حين بلغ نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر للعام (2013) نسبة (29%)، في فلسطين ويلاحظ أنه عند النظر إلى مستوى الفقر حسب الدخل الفرد يكون أقل إذا ما قورن بمستوى الفقر بالنسبة للاستهلاك، فقد بلغ مستوى الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك للأسر (35.5%)، في فلسطين عام (2003)، في حين بلغ (67.6%) وفقاً لمتوسطات الدخل لنفس العام. (مسح الفقر في الأراضي الفلسطينية، 2003، ص14).

جدول (3-3): مستوى الفقر كنسبة مئوية وفق نمط الاستهلاك ونمط متوسط

الدخل للعام (2001)

المنطقة	وفقاً لأنماط الاستهلاك للأسر	وفقاً لمتوسطات الدخل
الأراضي الفلسطينية	35.5	67.6
الضفة الغربية	30.9	62.6
قطاع غزة	44.7	77.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الفقر في الأراضي الفلسطينية، ص14 كانون أول، 2003.

ونظراً للمتغيرات التي شهدتها المجتمع الفلسطيني منذ بداية انتفاضة الأقصى في أواخر شهر أيلول (2001)، تم عرض نسب الفقر وفقاً لكل من أنماط الاستهلاك والدخل الشهري للأسر، لإظهار تأثير التقلبات التي ظهرت على مستويات المعيشة نتيجة للتفاوت في العوائد ومحدودية أو انعدام الدخل ولجوء الأسر إلى الاستدانة أو الحصول على القروض أو المساعدات أو استخدام المدخرات لتغطية تكاليف المعيشة والحفاظ على مستوى معين من الاستهلاك. حيث تعمل المساعدات والتحويلات الاجتماعية وبعض مصادر الدخل الذاتية للمواطنين على التخفيف من حدة الفقر، وبذلك يكون مؤشر الفقر وفق الانفاق والاستهلاك أكثر تعبيراً عن مؤشر الفقر وفق الدخل المكتسب حيث ترتفع نسبة الأفراد تحت خط الفقر⁽¹⁾.

(1) قدر خط الفقر للأسرة المرجعية المكونة من خمسة أفراد (اثنين بالغين وثلاثة أطفال) في الأرض الفلسطينية 2372 شيكلاً خلال عام 2010 (حوالي 609 دولار أميركي)، بينما بلغ خط الفقر المدقع لنفس الأسرة المرجعية 1783 شيكلاً (حوالي 478 دولاراً أميركياً) بمعدل سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الشيكلاً 3,73 خلال عام 2010.

جدول (3-4): مستويات الفقر والفقير المدقع لسنوات مختلفة في الأراضي الفلسطينية

السنة	نسب الفقر	نسب الفقر المدقع
2001	27.9	19.5
2003	35.5	18.4
2004	25.9	14.2
2005	24.3	15.3
2006	24.0	13.7
2007	31.2	18.8
2009	26.2	13.7
2010	25.7	14.1
2011	25.8	12.9
2012	23.0	13.1
2013	29.0	15.0

المصدر: المراقب الاقتصادي والاجتماعي، مركز الابحاث الاقتصادي الفلسطيني، ماس، 2014، العدد 35، ص55، (بيانات سنة 2013 من موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات مستوى المعيشة)⁽¹⁾.

3.1.6 التحويلات والمساعدات الخارجية:

عملت المساعدات الدولية وتحويلات العاملين في الخارج على تحسين المستوى المعيشي والتخفيف من حدة الفقر، وقد بلغ المتوسط السنوي الصافي لتدفقات دخل عناصر الانتاج الخارجية (934.37)، مليون دولار للأراضي الفلسطينية بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2012-1995)، بينما بلغ المتوسط السنوي لصافي تدفقات التحويلات من الخارج (1608.71)، مليون دولار بالأسعار الثابتة لنفس الفترة. وهذا يجعل الفجوة كبيرة بين الدخل الإجمالي المتاح، والنتائج المحلي الاجمالي (الجهاز المركزي للإحصاء، سنة (2013) الحسابات القومية، ميزان المدفوعات)، حيث بلغ متوسط الفجوة بينهما (1535.71)، مليون دولار والتي تمثل ما نسبة (36.3%)، من متوسط الناتج المحلي خلا الفترة المذكورة.

(1) تستند إحصاءات الفقر إلى التعريف الرسمي للفقر الذي تم وضعه في العام 1997، ويضم التعريف ملامح مطلقة ونسبية تستند إلى موازنة الاحتياجات الأساسية لأسرة تتألف من خمسة أفراد (اثنين بالغين وثلاثة أطفال)، هذا وقد تم إعداد خط الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية للأسرة).

3.1.7 الأجر:

هناك فجوة كبيرة في معدل الأجر في الأراضي الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبينهما وبين إسرائيل وهي فجوة قديمة قبل الانتفاضة، أي انها متأصلة في الاقتصاد بسبب متغيرات الواقع المفروض، حيث ينخفض المستوى المعيشي في قطاع غزة عن الضفة، وعن ومستوى المعيشة في إسرائيل، هذا وما زالت الهوة بين متوسط الأجر في الضفة والقطاع واسعة نسبياً، حيث إن الأجر في القطاع يمثل (71.3%)، فقط من متوسط الأجر في الضفة. وتجدر الإشارة الى أن الأجر اليومي الوسيط في قطاع غزة يعكس تفاوتاً أكبر في مستوى الأجر مقارنة بالضفة، إذ بلغ الأجر الوسيط في غزة (65%)، فقط من مستواه في الضفة. إن هذا التفاوت المستمر في معدلات الأجر بين الضفة وغزة يعكس واقع الطلب على العمالة في ظل الحصار المفروض. (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2014، ص14). كما إن بانخفاض الناتج المحلي الحقيقي تنخفض معه الأجر كما حدث عام (2000-2002)، وأما في الفترات التي تشهد نمواً اقتصادياً لم يكن هناك تجاوب في نمو الأجر نتيجة نمو الناتج المحلي الحقيقي كما حدث للفترة (2008-2010). أن مستوى الأجر متدنية في الأراضي الفلسطينية إذا ما قورنت بين مستويات المعيشة واعتماد المواطن الفلسطيني على دخلة في قضاء معظم احتياجاته الأساسية، ومع ضعف دور الدولة في تقديم الخدمات العلمية والصحية وغيرها وهذا أضعف من قدرة الأجر على رفع مستوى معيشة المواطن بالذات مع عدم ارتباط التحسن بالأجر بمعدلات التضخم مما زاد من حدة التفاوت في الدخل بين غزة والضفة الغربية من ناحية، وبينها وبين إسرائيل من ناحية، مع العلم أن هناك ارتباطات بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي في كثير من السياسات الاقتصادية كمتغير التعرفة الجمركية ومعدل التضخم للاشتراك بنفس العملة، وأسعار الطاقة وغيرها مما يزيد من حدة الفقر وتدني مستوى المعيشة ويعمل على زيادة التفاوت في الدخل لعدم ارتباط الزيادة في الأجر بمستوى معيشة المواطن.

3.1.8 البطالة:

دلت الاحصائيات عن الدول الأقل نمواً على أن (74%)، إلى (65%)، من المتعطلين عن العمل يتمركزون في أقل الفئات الدخل. بمعنى أن (40%)، من نسبة البطالة في المستويات الدنيا يقابلها (15%)، من البطالة في المستويات المرتفعة من الدخل، ومن هنا يمكن القول أن هناك علاقة قوية بين معدلات البطالة والفقر وتوزيع الدخل في المجتمع. (ميشيل، 2008، ص330). وفي الأراضي الفلسطينية فإن البطالة مشكلة متجذرة في الاقتصاد الفلسطيني، حيث أدى ضعف قدرة الاقتصاد على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل إلى ازدياد معدلاتها مع زيادة القوى العاملة. ويعتبر معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية من

المعدلات المرتفعة مقارنة بدول العالم الأخرى حيث بلغ معدلها (24%) عام (1996)، ثم انخفض إلى أن وصلت (11.8%)، في العام (1999)، ولكنها استقرت في سنوات انتفاضة الأقصى، ووصلت إلى (31.3) في العام (2002)، وفي العام (2008)، استقرت مشكلة البطالة في قطاع غزة تحديداً، نتيجة الحصار الإسرائيلي، لتصل إلى (44.8%)، في الربع الرابع من نفس العام وهي أعلى نسبة بطالة في العالم. ألا أنها أخذت بالتراجع في عام (2009)، لارتباطات خارجية، ثم ما لبثت أن عادت إلى الارتفاع في العام (2013)، نتيجة الظروف السياسية الإقليمية لتصل إلى (23%). (الحسابات القومية الربعية، 2013). هذا وقد بلغ متوسط نسبة البطالة (24%)، خلال فترة الدراسة، وهي في قطاع غزة أعلى من معدلاتها في الضفة الغربية، حيث بلغ متوسط البطالة في قطاع غزة (30.84%)، خلال فترة الدراسة، في حين بلغ في الضفة الغربية (18.26%)، خلال نفس الفترة. ويعود سبب هذا التفاوت للحصار والإغلاقات المتكررة، وتشديد الحصار على قطاع غزة وتدمير البنية التحتية في حرب عام (2008)، الأخيرة على القطاع، بالإضافة إلى ضعف الاستثمار في القطاع الخاص، الأمر الذي أدى إلى تراجع الأنشطة الاقتصادية. هذه التفاوت في حجم البطالة والتفاوت النسبي فيها بين غزة والضفة انعكس على التفاوت في الدخل ومستويات المعيشة للمواطن في غزة والضفة الغربية. ومن أهم صفات البطالة في الأراضي الفلسطينية إنها أعلى نسبة للبطالة بين الشباب من الفئات العمرية (15 - 24)، سنة وبخاصة بين الإناث وهذا يعني إن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل.

3.1.9 التضخم:

يعتبر التضخم في فلسطين تضخماً مستورداً إلى حد كبير، يتأثر كثيراً بالأسعار العالمية، وبالذات أسعار الوقود والغذاء، حيث يعتمد المنهج المستخدم في تحليل التضخم والتنبؤ به على متغيرين هما: تكاليف الواردات، الذي يأخذ بعين الاعتبار التضخم وأسعار الصرف في البلدان الشريكة تجارياً لفلسطين (إسرائيل بشكل خاص)، ومؤشر أسعار الغذاء العالمي، إذ يحتل الغذاء الوزن الأكبر في سلة المستهلك الفلسطيني.

وقد حافظت الأسعار في فلسطين على مستويات تضخم متدنية ومقاربة نسبياً خلال فترة الدراسة بمتوسط بلغ ما يقارب (3%)، باستثناء عام (2002)، حيث بلغ (5.7%)، و عام (2008) بلغ أوجه (9.9%)، نتيجة الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على العملة المتداولة محلياً من الدولار والشيكال الإسرائيلي، ومع ذلك، تمخضت هذه المستويات من التضخم عن تآكل في الأجور الحقيقية، نظراً لكون معدل التضخم أعلى من الزيادة في الأجور الاسمية. فقد تآكل معدل الأجر اليومي الحقيقي في فلسطين خلال عام (2012) بحوال (1.4%) مدفوعاً بانخفاض معدل الأجر

اليومي الحقيقي في الضفة الغربية بنسبة (1.7%)، وكذلك انخفاض معدل الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل والمستوطنات بنسبة (3%)، مقابل ارتفاع هذا المعدل للعاملين في غزة بنسبة (4.1%) جراء تدني مستوى التضخم في القطاع. وانعكس التفاوت في نسب التضخم بين الضفة الغربية وقطاع غزة، على تفاوت التغيرات في القوة الشرائية لكل من الشيكل والدولار في كلا المنطقتين، إذ انخفضت القوة الشرائية للشيكل في الضفة الغرب، بنسبة (4.1%)، في حين لم تتعدّ نسبة الانخفاض في قطاع غزة (0.5%)، مقابل ارتفاع القوة الشرائية للدولار بنسبة (7.2%)، في قطاع غزة، و(3.6%) في الضفة الغربية، وذلك بافتراض ثبات الأجور الاسمية، هذا وحسب دراسة لبكدار عن أثر تغير سعر الصرف الدولار على القوة الشرائية للمواطن الفلسطيني قد انخفضت بمقدار (13%) خلال ال(30)، عام 2003 (بكدار، 2004).

3.2 المبحث الثاني: مؤشرات توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية

3.2.1 نمط توزيع الدخل في الأراضي فلسطين:

يقوم نمط توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية بشكل عام على ثلاث مرتكزات أساسية، تميز الاقتصاد الفلسطيني عن غيره؛ نتيجة خصوصية الظروف والمتغيرات المتجسدة على أرض الواقع، وأهم هذه المرتكزات التي توضح نمط توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية هي:

1- الاعتماد على المساعدات الدولية والمنح الخارجية المرتبطة بالمتغيرات السياسية، مما يؤثر بشكل مباشر على حجم الدخل القومي المتاح، والذي انعكس أثراً بشكل جلي على حياة المواطن الفلسطيني، حيث شكلت مجموع التحويلات الجارية للقطاعين الحكومي والخاص ما قيمته (2171.8)، مليون دولار عام (2013)، أي ما نسبته (30%)، من إجمالي الدخل القومي المتاح (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2013، العدد 34، ص54). هذا وتختلف توزيع المنح والمساعدات على القطاعات الاقتصادية المختلفة وفق البرامج الممولة لهذه المساعدات، والتي في أغلبها تمس جانب الخدمات الأساسية للمواطن الفلسطيني بالذات في القطاع الصحي والبلدي والإغاثي والذي يؤثر بصورة مباشرة على الطبقات الفقيرة، مما تشكل رافعه لمستوى معيشة المواطن في الأراضي الفلسطينية.

2- بروز ظاهرة البطالة المقنعة، بسبب عدم قدرة سوق العمل المحلي من استيعاب اليد العاملة بسبب محدودية السوق والموارد للاقتصاد الفلسطيني والخارجية أهمها الاحتلال، ومحدودية الموارد والحصار، مما أدى إلى ضعف مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي، وزاد من الحاجة إلى المساعدات والمنح الخارجية لتغطية رواتب الموظفين في القطاع العام. وقد تزايد حجم الانفاق الحكومي من (1080.3)، مليون دولار عام (2000)، إلى أن بلغ (2027.1)، مليون دولار عام (2013)، مما يوضح التوسع المفرط في تضخم القطاع الحكومي، ناهيك عن بروز طبقة الموظفين الحكوميين التي تتفاوت في مستوى دخولها، وتتفاوت مع باقي طبقات المجتمع المحسوبة ضمن فئة البطالة. وهذا ما برز في آخر تقرير نشره موقع جيني لقياس التفاوت عن الأراضي الفلسطينية عام (2013)، عن تفاوت الدخل بين مرتبات العاملين بالسلطة الوطنية إذا ما قورنت بالنسبة إلى حجم الناتج وعدد السكان، حيث جاءت الأراضي الفلسطينية بالمرتبة قبل الأخيرة عالمياً في عدم المساواة.

3- إجراءات وسياسيات الاحتلال الإسرائيلية المنهجية في إيجاد واقع اقتصادي يكرس التعبية، ويصعب معه الاعتماد على الذات ويبقى الاقتصاد الفلسطيني في حاجة دائمة إلى المساعدات الخارجية للضغط على الشعب الفلسطيني في الرضوخ للممارسات

الإسرائيلية وتكريس سياسية الأمر الواقع؛ مما يولد نوع من الطبقة الناشئة عن سوء إدارة هذا المال أو تسييس المال حسب الحزب الحاكم.

إن العملية الإنتاجية تشكل جوهر النشاط الاقتصادي، وتتم باشتراك عوامل الإنتاج التي تحصل على عوائد تتمثل في الدخل في إطار ما يعرف بالتوزيع الوظيفي للدخل، وقد مر بنا في الفصل الأول إن تلك العوائد ليست متساوية بالنسبة لعوامل الإنتاج ولكنها متفاوتة، مما يؤدي إلى حدوث تفاوت بين الأفراد فيما يحصلون عليه من دخول وهذا ما يسمى بالتوزيع الأولي للدخل، وقد يكون هذا التفاوت كبيراً لدرجة يستدعي تدخل الدولة في إعادة توزيع الدخل، من خلال وضع حد أدنى لعوائد عوامل الإنتاج، أي تغيير التوزيع قبل الإنتاج، ومنها ما يتجه إلى تقليل التفاوت عن طريق تقديم الإعانات لمحدودي الدخل أي تعيد التوازن بعد العملية الإنتاجية. ولقياس درجة التفاوت في توزيع الدخل غالباً ما يلجأ الباحثون إلى الاعتماد على توزيع الأنفاق الاستهلاكي كمقياس للتفاوت من خلال حساب حصة الأخص من السكان في الإنفاق، كما إن مصداقية تسجيل ما ينفقه الفرد على مفردات السلع والخدمات هي أكثر من دخله الشخصي الذي لا يعدو أن يكون الظاهر منه الأجور والرواتب، ويحجب أنواع دخوله الأخرى التي تكون أساسية في الكثير من الأحيان، (الليثي، 2005، ص45)، ويذهب بعض الاقتصاديون إلى تفضيل استخدام الإنفاق بدل الدخل كون الفرد قد يستهلك جميع دخله (في حالة دقة تسجيله للدخل) وقد يحيل جزء منه للدخار وبالتالي قد تتأثر دراسة قياس مستويات الفقر والرفاهة بذلك. كما إن التفاوت في توزيع الدخل يتأثر بأسباب عدة أهمها النمو السكاني وانتشار التعليم وزيادة النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم التي تؤثر على القوة الشرائية للمستهلك، وغيرها من المتغيرات التي أوردناها قيد الدراسة. كذلك فإن توفير الخدمات الصحية والتعليمية يؤدي إلى تحسين أوضاع الفقراء من خلال زيادة قدرتهم في الاندماج في سوق العمل.

3.2.2 تطور الإنفاق الاستهلاكي في الأراضي الفلسطينية:

يوضح الإنفاق الاستهلاكي المستوى المعيشي للمواطن ويعتبر بديل عن مؤشر الدخل؛ لصعوبة معرفة الدخل الحقيقي للأفراد، حيث يحجم الكثير من الناس عن الإفصاح عن حجم دخولهم الحقيقية، بالإضافة إلى صعوبة قياس جميع مصادر الدخل المتاحة للأفراد وقيمة الكثير من النشاطات المنزلية ضمن الاقتصاد الخفي، لذا كان معرفة الإنفاق الاستهلاكي للأسرة والفرد مؤشر لما يتحصل عليه من دخل بطريقة الإنفاق. هذا ويتباين الإنفاق الاستهلاكي للأسرة الفلسطينية حسب عدد من المعايير الأساسية التي تؤثر على مستوى المعيشي من أهمها المعيار الجغرافي المتمثل بانفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية جغرافياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، كما أن طبيعة التجمعات السكانية من ريف وحضر ومخيمات للاجئين قد أثرت وبشكل قوي في اختلاف مستويات

الانفاق والدخل للأسرة الفلسطينية بحسب الظروف والمتغيرات الاقتصادية التي هي قيد الدراسة. إن قياس التفاوت في توزيع الدخل يتطلب تصنيف أصحاب الدخل إلى فئات حسب مستوى دخولهم، ومن ثم قياس التفاوت في توزيع الدخل، ومع وجود ندرة في الدراسات حول دخل الفرد والأسرة في الأراضي الفلسطينية والتحديد الدقيق لحجم الدخل لمختلف فئات المجتمع، فإنه سيتم اللجوء إلى استخدام الإنفاق كبديل للدخل، حيث تم استخراج هذه المؤشرات من الإنفاق الاستهلاكي للأسرة الفلسطينية لسنوات مختلفة مما ساعد على حساب عدد من أهم مقاييس توزيع الدخل والتي تبين مدى التفاوت في توزيع الدخل بين الفئات المختلفة، ونذكر أهمها:

3.2.3 توزيع الإنفاق حسب نصيب العشير⁽¹⁾:

لقد تمت دراسة التغيرات التي طرأت على معدلات الاستهلاك والتوزيع في نسب استهلاك الأسر من خلال مسح بيانات إنفاق الأسر لبعض أعوام لفترة الدراسة كما هو في الجدول (1-4) والذي يبين انخفاض حصة استهلاك أفقر عشير من الأسر وارتفاع استهلاك أغنى عشير:

جدول (3-5): توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الأراضي الفلسطينية لسنوات الدراسة (أنصبة العشير من حجم الإنفاق الاستهلاكي: نسبة مئوية)

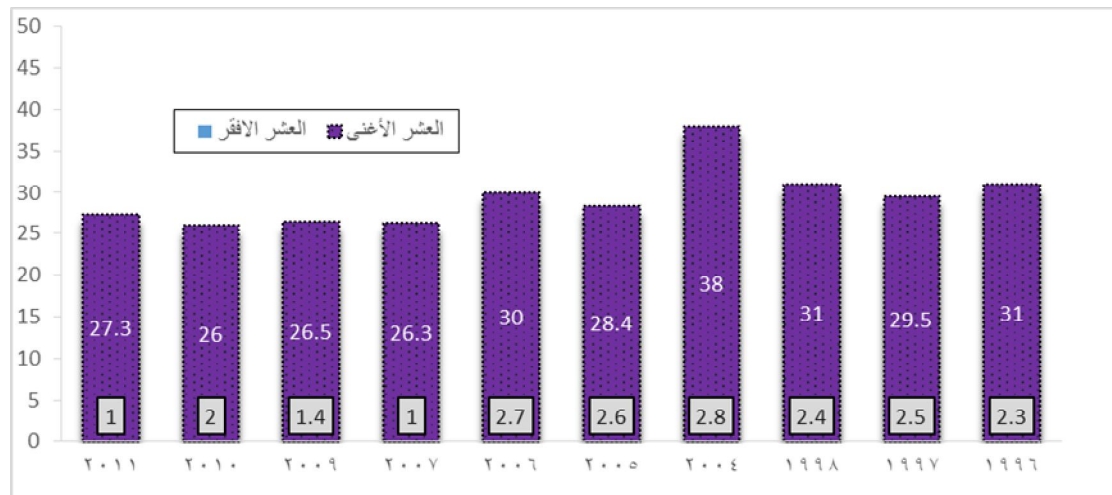
عشير السكان	1996	1997	1998	2004	2005	2006	2007	2009	2010	2011
الأفقر	2.3	2.5	2.4	2.8	2.6	2.7	1.0	1.4	2.0	1.0
الثاني	4.1	4.3	4.4	4.4	4.1	4.1	3.1	2.8	3.0	3.0
الثالث	5.3	5.6	5.5	5.6	5.2	5.2	3.8	4.1	4.3	4.0
الرابع	6.4	6.7	6.6	6.5	6.2	6.3	5.3	5.5	5.6	5.5
الخامس	7.6	7.8	7.6	7.6	7.2	7.3	6.8	6.8	6.7	6.8
السادس	8.9	9.0	8.9	8.9	6.8	8.5	08.4	8.2	8.4	8.3
السابع	10.4	10.0	10.4	10.5	11.4	10.0	10.0	10.1	10.1	10.1
الثامن	12.3	12.0	12.4	12.4	11.8	11.8	11.5	13.0	12.7	12.6
التاسع	15.7	15.8	15.34	15.5	14.6	15.2	13.0	16.8	16.6	16.6
الأغنى	27.3	26.0	26.5	26.3	30.	28.4	38.0	31.0	29.5	31.0

المصدر: استخراج الباحث من بيانات مسح استهلاك وإنفاق الاسرة في الأراضي الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسح بيانات الخام، للسنوات (1996-2011).

(1) العشير: توزيع الإنفاق الاستهلاكي للأسر الفلسطينية على 10 مستويات بحيث يحصل كل 10% من السكان على نسبة من الاستهلاك مرتبة تصاعدياً من العشر الأفقر إلى أغنى عشر.

يوضح الجدول أعلاه أن حصة الخمس الأغنى-أغنى (20%) - في الإنفاق كانت عالية جدا خلال فترة الدراسة واستمرت بالارتفاع مما يدل على استمرار التفاوت في التوزيع بشكل تصاعدي خلال فترة الدراسة، إذ أن هذه الشريحة من السكان كانت تستهلك (43%) من إجمالي الإنفاق عام (1996)، وباقي الأربعة أخماس يستهلكون (47%)، من إجمالي الإنفاق. وقد ارتفعت هذه النسبة لتصبح (50%)، سنة (2007)، ومن ناحية أخرى نجد أن استهلاك (40%) الأوساط من السكان كان وضعهم قريب من التوزيع الطبيعي وبشكل واضح خلال فترة الدراسة ففي الوقت الذي بلغت حصة أوساط (40%)، من السكان (39%) عام (1996)، نجده لم تختلف كثيرا في نهاية فترة الدراسة حيث بلغت حصة أوساط (40%) من السكان (37%) عام (2011)، نسبة (38%). وبالنظر الى جدول (3-4) يتضح الفرق بين أغنى وأفقر (10%).

شكل (3-5): نصيب أغنى (10%)، وأفقر (10%)، في الأراضي الفلسطينية من حجم الانفاق الاستهلاكي للفترة (1996-2011)



المصدر: إعداد الباحث من بيانات جدول (3-4).

ومن الدلالات الهامة على ازدياد مستوى التفاوت في توزيع الدخل هو أن النسبة التي يستهلكها أفقر (40%)، من السكان عام (1996) قد بلغت (12.7%)، من حجم الانفاق الكلي في حين كانت نسبة ما يستهلكه أفقر (40%)، أول فترة الدراسة ما نسبة (18%)، كمتوسط لحجم انفاق الفئة الوسطى وهي نسبة متدنية تدل على وضوح ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة. وعند النظر الى عمود أغنى خمس الى أفقر خمس (40%)، من السكان نجد أن النسبة كانت عام (1996) هي (2.3)، ضعف في حين استمرت بالارتفاع الى أن بلغت عام (2011)، ما يقارب (3.8) أضعاف مما يوحي ارتفاع الهوة بين الفقراء والأغنياء خلال فترة الدراسة بالاستناد الى المؤشرات الأولية لمسح أنفاق واستهلاك

الاسرة الفلسطينية. كما يمكن قياس عدالة توزيع الدخل من خلال متابعة نصيب الخمس الأعلى من السكان في الإنفاق إلى الخمس الأدنى من السكان في الإنفاق، بمعنى أوضح ما هي حصة الخمس الأغنى إلى الخمس الأفقر وبتتبع حصة الأخماس من الإنفاق يتبين مدى التحسن في توزيع الدخل، وكلما زاد نصيب الخمسين الأدنى من الإنفاق يقل نصيب الخمس الأعلى وهذا يعني تحسن في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع والعكس في حالة انخفاض حصة الخمس الأدنى من الإنفاق. ونعرض في الجدول رقم (3-5) حصة الأخماس من الإنفاق خلال السنوات الدراسة:

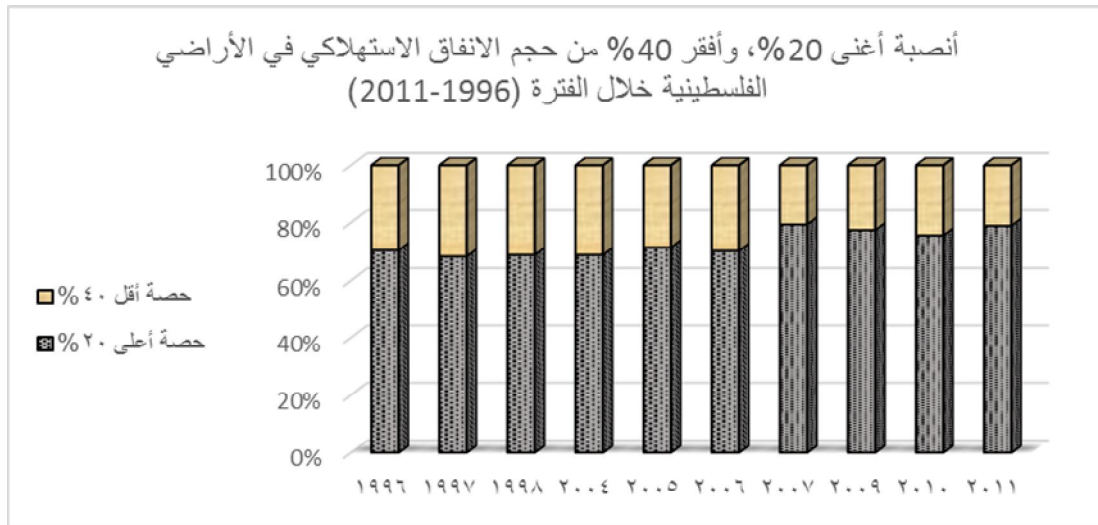
جدول (3-6): مؤشرات نسب الاستهلاك من الإنفاق

السنوات	حصة أقل (%40)	حصة أوسط (%40)	حصة أعلى (%20)	حصة أعلى (20%) على أدنى (40%)
1996	18	39	43	2.39
1997	19	40	41	2.2
1998	19	39	42	2.2
2004	19	39	42	2.2
2005	18	37	45	2.5
2006	18.5	37.8	43.7	2.4
2007	13	36.8	50	3.8
2009	14	38	48	3.4
2010	14.9	37.9	46.1	3.1
2011	12.7	37.8	47.5	3.8

المصدر: إعداد الباحث من بيانات مسح الانفاق الاستهلاكي لسنوات مختلفة.

يبين الجدول (3-6)، مؤشر هام من مؤشرات العدالة التوزيعية في المجتمعات وهو نصيب أغنى (20%) من السكان مقسومة على نصيب أفقر (40%)، وهو مؤشر معتمد لدى البنك الدولي في قياس العدالة التوزيعية لدى البلدان النامية، ويتضح أن النسبة كانت ضعفين ونصف سنة (1996)، ثم ارتفعت هذه النسبة لتبلغ (3.8)، ما يقارب أربعة أضعاف وهذا يدل على اتساع الفجوة بين الفئتين وأخذها اتجاهاً تصاعدياً مع الزمن. وللتوضيح أكثر نورد الشكل (3-6) الذي يقارن بين نصيب أغنى (20%)، مع أفقر (40%)، من حجم الانفاق الاستهلاكي في الأراضي الفلسطينية، حيث يتضح الفارق.

شكل (3-6): نصيب أغنى (20%)، ونصيب أفقر (40%)، في الأراضي الفلسطينية



المصدر: إعداد الباحث من بيانات جدول (3-5).

أما على مستوى وضع التفاوت في الأراضي الفلسطينية بالنسبة إلى دول المنطقة العربية فهناك تقارب نسبي التفاوت في التوزيع، ولإعطاء صورة عن التفاوت في فلسطين ومقارنتها ببعض الدول العربية نورد الجدول التالي:

جدول (3-7): حصة الخمس الأفقر من الإنفاق الاستهلاكي لمجموعة من الدول العربية سنة (2010)

البلد	ليبيا	الكويت	سوريا	البحرين	اليمن	الاردن	عمان	الأراضي الفلسطينية	الإمارات
حصة الخمس الأفقر	13.62	12.44	9.05	9.04	9.04	8.06	7.37	7.1	4.79

المصدر: تجميع الباحث من تقارير بلدان الإسكوا الأعداد (34،32)، واستخراج الخمس الأفقر لفلسطين من مسوح الانفاق للأسرة الفلسطينية لمتوسط سنوات الدراسة.

يتضح من الجدول أعلاه انخفاض حصة أدنى خمس من حجم الانفاق مقارنة بدول عربية، حيث كانت أكبر حصة لأدنى خمس في ليبيا، في حين جاءت الإمارات بأقل قيمة أنفاق للخمس الأدنى من السكان، وجاءت الأراضي الفلسطينية بالمرتبة قبل الأخيرة في حصة أدنى خمس من السكان قبل الإمارات مما يدل على ارتفاع مؤشر التفاوت للخمس الأدنى مقارنة بالدول العربية المجاورة.

3.2.4 التوزيع الجغرافي للإنفاق:

بلغ متوسط إنفاق الفرد الشهري في الأراضي الفلسطينية (158.2)، ديناراً أردنياً؛ (188.1)، ديناراً في الضفة الغربية مقابل (109.8)، ديناراً أردنياً في قطاع غزة، وبلغ متوسط الإنفاق على مجموعات الطعام (56.9)، ديناراً أردنياً؛ (64.3)، ديناراً أردنياً في الضفة الغربية و (44.8%)، ديناراً أردنياً في قطاع غزة، أما متوسط الإنفاق على غير الطعام بلغ (86.9) ديناراً أردنياً؛ (108.1)، ديناراً أردنياً في الضفة الغربية، و(52.4)، ديناراً أردنياً في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح إنفاق واستهلاك الأسر، 2011، ص43). وتوضح هذه الأرقام التفاوت في الإنفاق والذي يعكس تفاوتاً في الدخل بين محافظات غزة ومحافظات الضفة الغربية، وذلك حسب التقسيم الجغرافي للأراضي الفلسطينية. وفيما يخص حصة المجموعات الرئيسية من الأنفاق التقدي للفرد فقد بلغت نسبته على مجموعات الطعام من مجموع الأنفاق الكلي (35.9%)، في الأراضي الفلسطينية؛ (34.2%)، في الضفة الغربية، و(40.8%) في قطاع غزة حيث يبين كبر حجم الدخل المخصص للأنفاق على الطعام-الميل الحدي للاستهلاك-الى انخفاض الدخل.

3.2.5 توزيع الإنفاق الاستهلاكي حسب نوع التجمع السكاني:

أما على مستوى نوع التجمع السكاني، بلغ متوسط إنفاق الفرد الشهري (164.4)، ديناراً أردنياً في التجمعات الحضرية مقابل (154.0)، ديناراً أردنياً في التجمعات الريفية و(118.9)، ديناراً أردنياً في المخيمات. حيث تزداد نسب الفئات الأكثر عرضة للفقر بين الأفراد الذين يقيمون في المخيمات، فقد بلغت الفقر عام (2011)، بين الأفراد القاطنين في المخيمات (34.4%) تليها المناطق الحضرية بنسبة (26.1%)، وفي الريف بنسبة (19.4%). وحسب مؤشر الفقر المدقع، نجد أن نسبة الأفراد الفقراء في التجمعات الحضرية ومخيمات اللاجئين أعلى من المناطق الريفية، (13.7%)، (16.2%)، و(7.4%) على التوالي (مسح إنفاق واستهلاك الأسر، مرجع سابق ص50). أما على مستوى الدخل، فقد تبين أن (36.4%) من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الشديد؛ (24.3)، في الضفة الغربية و(55.9%)، في قطاع غزة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، مسح إنفاق واستهلاك الأسر، ص30)

جدول (3-8): متوسط إنفاق الفرد الشهري (بالشيكيل الإسرائيلي) على مجموعات السلع

بالأسعار الجارية في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة (2009-2011)

الأراضي الفلسطينية			قطاع غزة			الضفة الغربية			الإنفاق على الغذاء
2011	2010	2009	2011	2010	2009	2011	2010	2009	
807	781	734	562	547	580	959	922	828	الإنفاق الكلي

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح إنفاق الاستهلاك للأسر الفلسطينية، 2011.

حصّة الانفاق على الطعام من الاستهلاك الكلي: شكل استهلاك الفرد الشهري من الطعام (35.6%)، من الاستهلاك الكلي للفرد في الأراضي الفلسطينية (39.9%)، في قطاع غزة و(34.0%)، في الضفة الغربية، وحصّة الطعام من الاستهلاك تعكس المستوى المعيشي حسب نظرية انجل⁽¹⁾. فكلما زادت حصّة الطعام كلما قلّ المستوى المعيشي ومستوى الرفاهية للفرد، مما يعني ان موارده تتركز على المأكّل، وبناء على النتائج كانت حصّة الطعام في الضفة الغربية أقلّ من قطاع غزة مما يعني أن المستوى المعيشي للفرد في الضفة الغربية أفضل منه في قطاع غزة.

3.2.6 توزيع الاستهلاك حسب حجم الأسرة:

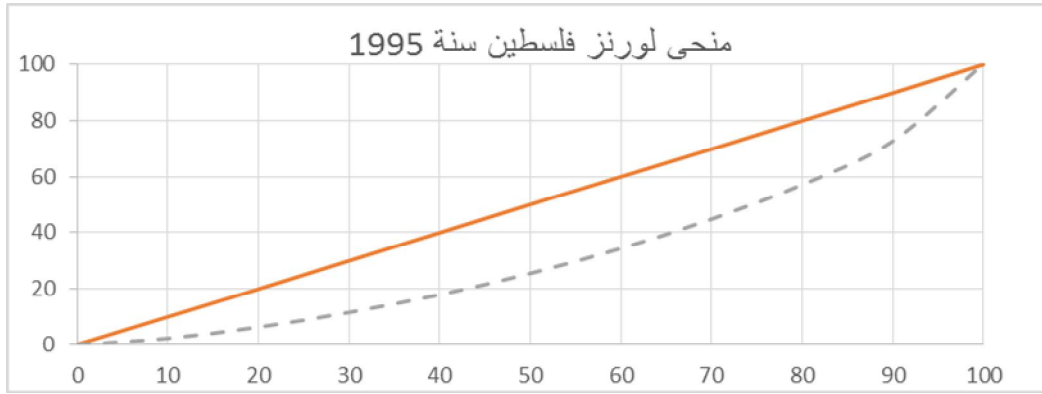
يزيد حجم الأسرة من احتمالية الوقوع في الفقر حيث تزداد معدلات الفقر بين الأفراد في الأسر كبيرة الحجم مقارنة بالأفراد في الأسر الأصغر حجماً، وفي فلسطين كان أعلى معدل للفقر في الأسر المؤلفة من (10)، أفراد فأكثر؛ حيث بلغت النسبة (49.6%)، لعام (2011)، في حين كان أدنى معدل أنتشار للفقر بين الأسر المكونة من (2-3) أفراد، حيث بلغت النسبة (8.8%)، لعام لنفس العام (مسح إنفاق واستهلاك الأسر، 2011، ص32) وهكذا يمكن استنتاج أن الأفراد في الأسر كبيرة الحجم يعانون الفقر أشد من أي أفراد في أسر أخرى حيث أن فقراء هذه الأسر هم الأكثر فقراً بين الفقراء ككل. (مسح إنفاق واستهلاك الأسر، 2011، ص19)

3.3 منحى لورنز للأراضي الفلسطينية:

يوضح منحى لورنز أعداد مستلمي الدخل والتي رسمت على المحور الأفقي، ولكن ليس بشكل مطلق بل كنسبة مئوية تراكمية والنسب التراكمية لنسبة الانفاق للأسر على المحور العمودي، وهو يعبر عن فجوة التفاوت في توزيع الدخل بيانياً؛ وذلك بعدم تطابق منحى لورنز مع خط العدالة المطلق للدخل، مما يوضح تفاوتاً في توزيع الدخل بين الأفراد.

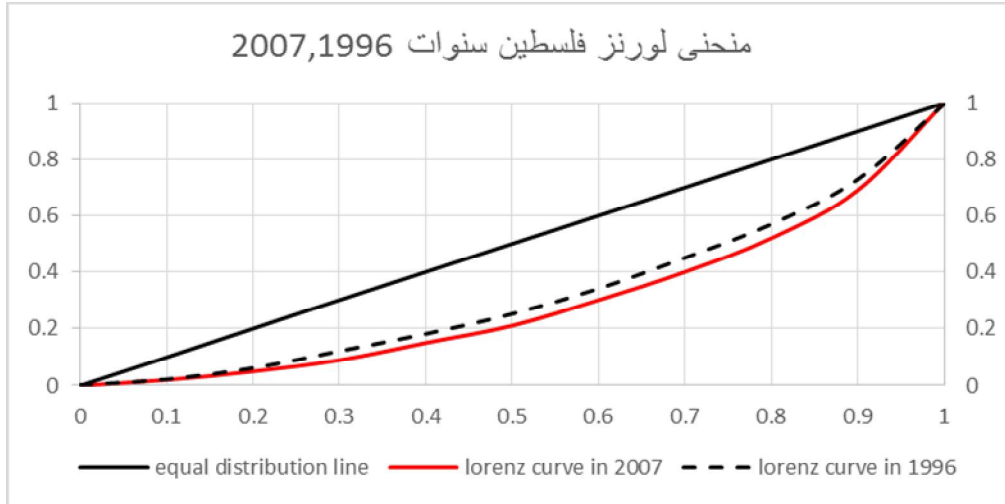
(1) قانون انجل: تتحدد مستوى المعيشة (موقع الأسرة من الفقر) بناء على نسبة استهلاك الطعام من الاستهلاك الكلي، بمعنى اذا زادت حصّة الطعام فأنها تكون على حساب الحصص الأخرى المخصصة للسكن، التعليم، الصحة و غيرها من الخدمات الاجتماعية والثقافية.

شكل (3-7): منحى لورنز للأراضي الفلسطينية لسنة (1995)



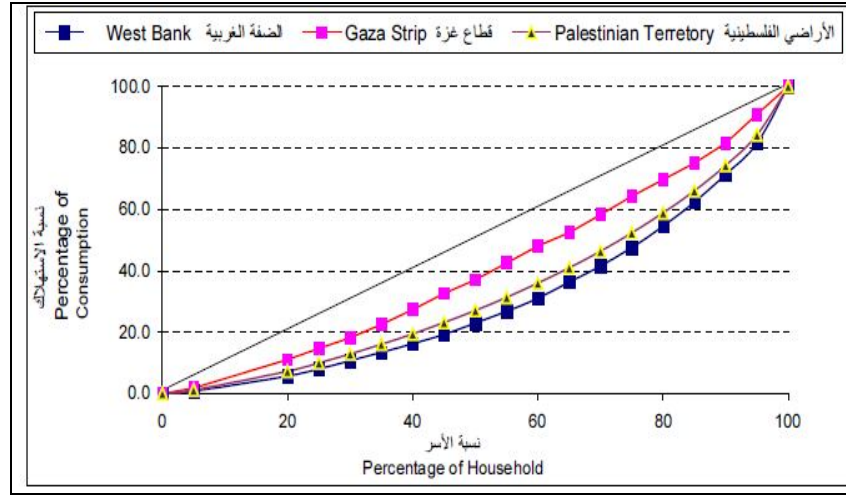
يظهر في الشكل (3-6)، حجم التفاوت في توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية بداية العام (1995)، إبان قيام السلطة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية، وقد بلغ معامل جيني في تلك الفترة (33.2%)، على مستوى الأراضي الفلسطينية، وهو مستوى يقع ضمن فئة التوزيع الطبيعي لعدالة التوزيع. مسح إنفاق واستهلاك الأسرة للأعوام (1995-1999). وبالنظر في شكل (3-7)، يتبين اتساع منحى لورنز نحو نقطة الأصل إذ يعطي مؤشر على ارتفاع حدة التفاوت في توزيع الدخل عام (2007)، مقارنة بعام (1996)، وحيث ان معامل جيني تزداد قيمته باتساع المساحة المحصورة بين منحى لورنز وخط العدالة فهذا يزيد منطقيا من قيمة معامل جيني ويعطي مؤشر على ازدياد فجوة تفاوت توزيع الدخل مع الزمن.

شكل (3-8): مقارنة لمنحى لورنز بين عامي (1996،2007) للأراضي الفلسطينية



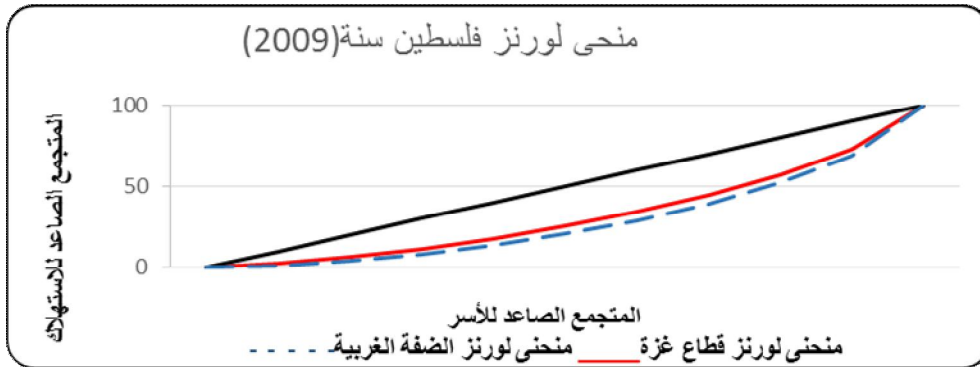
وحسب التوزيع الجغرافي للأراضي الفلسطينية لمنحى لورنس خلال فقد انخفض حجم التفاوت مع انخفاض حجم الاستهلاك العائلي الكلي نتيجة المتغيرات السياسية والأمني حتى عام (2005)، حيث اتساع فجوة التفاوت في الضفة وانخفضت في غزة كما هو مبين في شكل (3-8)، لمنحى لورنز. (مسح إنفاق واستهلاك الأسر الفلسطينية، لسنة 2005، ص137).

شكل (9-3): منحى لورنز للأراضي الفلسطينية وقطاع غزة والضفة الغربية لسنة (2005)



يمثل منحى لورنس لعام (2009)، ويبين اتساع فجوة التفاوت في الضفة عنها في غزة نتيجة الحصار المفروض على قطاع غزة وانفتاح اقتصاد الضفة الغربية مما ساعد على ازدياد درجة عدم العدالة وانخفاض درجة التفاوت في قطاع غزة، هذا ويختلف التقاطح في المنحى على حسب الفئات المعتمدة لتقسيم فئات الدخل والانفاق للأسر إلى مستويات استقراءً من الواقع ووفقاً لسياسية الجهاز المركزي للإحصاء ومنهجية الاستقرائية للتعبير عن أدق درجة من التفاوت في الدخل بين الأفراد (مسح إنفاق واستهلاك الأسر الفلسطينية، ص122، سنة 2009).

شكل (10-3): منحى لورنز في الأراضي الفلسطينية سنة (1996-2009)



المصدر: رسم الباحث من بيانات جدول (3-1).

3.4 معامل جيني لقياس لعدالة التوزيع:

من المقاييس النسبية لعدم المساواة في توزيع الدخل معامل جيني الذي يقيس عدالة التوزيع باحتساب المساحة المحصورة تحت خط المساواة، وقد تم استخدام بيانات الاستهلاك الأسرة لاحتساب هذا المؤشر في الأراضي الفلسطينية. والمعروف أن معامل جيني مؤشر

يتراوح بين (0-1)، وعندما يتجه إلى الصفر فذلك يعني انخفاض التفاوت في توزيع الدخل، وعندما يقترب من الواحد فذلك يعني اتساع الهوة بين السكان في توزيع الدخل، وبالنظر إلى الجدول (3-9) يتضح لنا الآتي:

جدول (3-9): معامل جيني ومؤشر كوزنتر للتفاوت في الأراضي الفلسطينية للفترة (1996-2013)

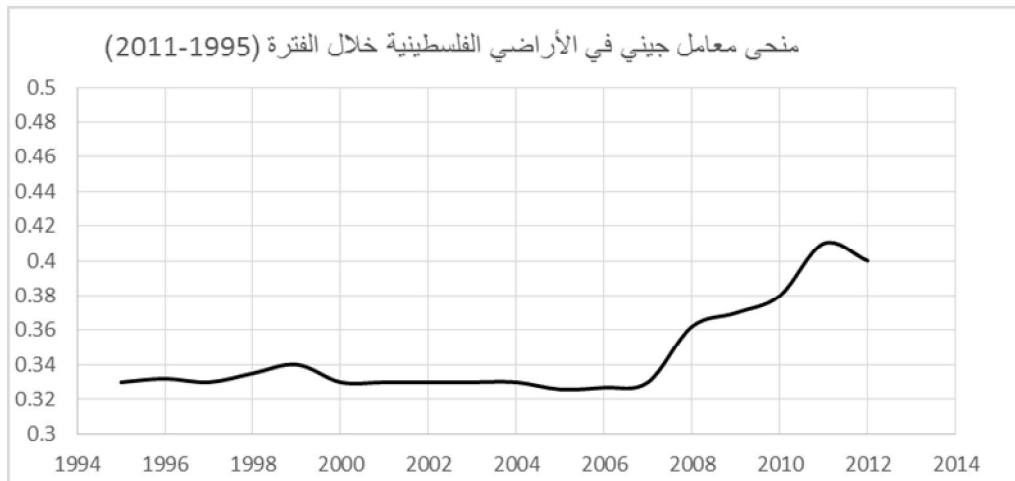
سنوات الدراسة	معامل جيني	معامل كوزنتر
1995	0.33	0.28
1996	0.33.2	0.28
1997	0.33	0.268
1998	0.33.5	0.273
1999	0.34	0.27
2000	0.33	0.265
2001	0.33	0.25
2002	0.33	0.24
2003	0.33	0.25
2004	0.33	0.27
2005	0.326	0.28
2006	0.327	0.282
2007	0.33	0.353
2008	0.362	0.349
2009	0.37	0.345
2010	0.417	570.3
2011	0.40	60.3

المصدر: استخراج وحساب الباحث من مسوح الانفاق والاستهلاك للدخل والغير منشورة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للسنوات (199-2011).

بلغت قيمة معامل جيني المحسوبة في بداية فترة الدراسة (0.33)، حيث يمثل درجة منخفضة من التفاوت حسب تقسيم البنك الدولي لتصنيف درجة التفاوت بين الدول بالاعتماد على مؤشر جيني، وقد اخذت قيمة معامل جيني بالارتفاع في الأراضي الفلسطينية حتى بلغت أقصى قيمة له (0.41)، ليعبر عن وضع سيئ من عدالة التوزيع عام (2010)، لتؤكد الاتجاه العام للتفاوت

في الأراضي الفلسطينية. هذا وقد بلغت قيمة مؤشر معامل جيني في العام (2009)، في الأراضي الفلسطينية (37%)، مقارنة مع (36%)، في العام (2008). هذا يعني أن توزيع الدخل (الإنفاق) أصبح أقل عدالة خلال الفترة. أما على مستوى المناطق، فقد بلغت قيمة هذا المعامل في الضفة الغربية (39%)، بينما وصلت الى (35%) في قطاع غزة، وهي أكثر عدالة للتوزيع في قطاع غزة حسب المؤشر لنفس العام، أي ان التفاوت في توزيع الدخل أقل حدة في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية وقد يعود هذا لأسباب موضوعية تؤثر على القطاع مقارنة بالضفة الغربية بالإضافة الى حجو المساعدات والتحويلات الاجتماعية للطبقات الفقيرة في القطاع مما يزيد من حجم استهلاكها. إن تدهور توزيع الدخل هذا قوي نظراً للحساسية العالية لمعامل جيني، حيث قدر معامل جيني لبداية فترة الدراسة (32%) عام (1996)، وهذا يعني أن التفاوت في المجتمع الفلسطيني لم يكن كبيراً منذ عام (1995). هذا ويعتبر متوسط قيمة معامل جيني لدول العالم بقيمة (0.3648) بانحراف معياري (0.1049) يتبع التوزيع الطبيعي، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار كل الدول التي يقل فيها معامل جيني عن المتوسط على مستوى العالم على أنها تتمتع بدرجة عالية نسبياً من المساواة (أو درجة منخفضة من عدم المساواة)، كذلك يمكن اعتبار الدول التي يبلغ فيها معامل جيني (0.37)، ويقل عن (0.48)، على أنها تتمتع بدرجة متوسطة من عدم المساواة، بينما تتسم الدول التي يفوق فيها معامل جيني (0.48)، بدرجة مرتفعة من عدم المساواة. (جسر التنمية، 2007، العدد 66)

شكل (3-11): اتجاه معامل جيني في الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة



المصدر: إعداد الباحث من بيانات جدول (3-8).

3.5 الخلاصة:

بدأت التغييرات الأساسية تطراً على الاقتصاد الفلسطيني بعد قيام السلطة الفلسطينية عام (1994)، ومع محدودية هذه التغييرات وبساطة النشاط الاقتصادي والمركز في العمالة في إسرائيل في حينها حيث كان يمثل (24%)، من العمالة من الأراضي الفلسطينية في العمل في إسرائيل، بالإضافة الى قطاع الخدمات المحلي، ثم مساهمة ضعيفة لكل من القطاع الزراعي بنسبة (10%)، والقطاع الصناعي بنسبة (20%)، تحددت محددات الدخل في الاقتصاد الفلسطيني. ولكن هذا لم يكن كافي لتحقيق مستوى المعيشي الملائم دون دور المساعدات الخارجية والتحويلات المكمل خلال فترة الدراسة السابقة للدراسة وازديادها خلال فترة الدراسة تمثل نحو (20%)، من حجم الناتج المحلي او الدخل القومي المتاح. وخلال فترة الدراسة (1995-2013)، تفاقمت مشكلة الدخل وتوزيع الدخل نتيجة الاختلالات الحاصلة في القطاعات المولدة للدخل، واضطراب تدفق الأموال من الخارج والتحويلات، بالإضافة الى ارتفاع معدل البطالة نتيجة الحصار والاعلاق للمعابر والحدود من قبل سلطة الاحتلال الإسرائيلية، وكذلك الارتفاع في المستوى العام للأسعار، مما زاد من الفجوة بين الأغنياء الذين يملكون دخل محدد بأكثر من مصدر، وبين من لا يملك الا مصدراً تعرض لانخفاض والتراجع. ومما زاد من الفجوة في التفاوت في توزيع الدخل الاختلاف بين الأقاليم غزة والضفة الغربية، وبين التجمعات السكانية من قرى وحضر أو مخيمات -معسكرات- بالإضافة إلى ازدياد الحجم الإجمالي للسكان، جميعها شكلت المحور الأساسي لتطورات توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية. كما ويتضح من خلال الفصل ارتباط عدالة التوزيع في الأراضي الفلسطينية بعدد من المتغيرات التي حكمت آليات التوزيع الأولي والثانوي لتوزيع الدخل والثروة، وحتى لعملية إعادة التوزيع أهمها الاحتلال وسياساته، ومحدودية الموارد الطبيعية والاقتصادية، والاعتماد على المساعدات الخارجية، وانخفاض المستوى المعيشي للمواطنين. هذا وتعتبر الأراضي الفلسطينية من الدول التي تعاني من درجة متوسطة من عدم العدالة في التوزيع للدخل والثروة، حيث بلغ متوسط قيمة معامل جيني في الأراضي الفلسطينية لفترة الدراسة الممتدة (1995-2013)، ما قيمة (34%)، حيث كان التفاوت واضحاً بين الضفة الغربية وقطاع غزة بالنسبة لعدالة التوزيع للدخل في غزة أكثر عدالة منه في الضفة الغربية، وانخفضت العدالة في المخيمات عنه في المدن أما بالنسبة للقرى فكانت العدالة التوزيعه أفضل لتقارب مستويات المعيشة الريفية. هذا وقد أوضح منحى لورنز لفترة الدراسة تحذب أكبر مع الزمن، أي زيادة في التفاوت لصالح الطبقات الغنية حيث بلغت حصة أغنى عشر ما يقارب أربع أضعاف ما يستحوذ عليه أفقر عشر من الدخل.

الفصل الرابع

التحليل لقياسي لتقدير نموذج محددات التفاوت في الأراضي الفلسطينية

مقدمة

- 4.1 المبحث الأول: منهجية التحليل وصياغة النموذج القياسي
 - 4.1.1 المنهج القياسي المستخدم
 - 4.1.2 نماذج الدراسة
 - 4.1.3 آلية المعالجة الإحصائية
- 4.2 المبحث الثاني: التحليل الوصفي والتقدير القياسي للنموذج
 - 4.2.1 التحليل الوصفي لمتغيرات النموذج القياسي
 - 4.2.2 التقدير القياسي لنموذج الدراسة
 - 4.2.3 تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر
 - 4.2.4 تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر
 - 4.2.5 نتائج اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنموذج المقدر

الفصل الرابع

التحليل لقياسي لتقدير نموذج محددات التفاوت في الأراضي الفلسطينية

مقدمة:

يتناول هذا الفصل المنهجية والإجراءات المتبعة للدراسة، وتحديد النماذج القياسية المناسبة لاختبار محددات التفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني، كما ويتضمن تحديد متغيرات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية، وكذلك تحديد البيانات المستخدمة، وبيان الطرق الإحصائية المستخدمة في التقدير. ويبين الفصل نتائج التقدير الإحصائي لنموذج محددات التفاوت في توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية، وبناءً على نتائج التقدير تم اختبار فرضيات الدراسة، والإجابة على أسئلتها في معرفة أهم المتغيرات المحددة للتفاوت في توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية. وقد تم استخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية، والاعتماد على اختبار السكون، ومن ثم تقدير معاملات الانحدار للنموذج القياسي بطريقة المربعات الصغرى (OLS)، لتقدير نموذج الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة على معامل جيني في فلسطين.

4.1 المبحث الأول: منهجية التحليل وصياغة النموذج القياسي

4.1.1 المنهج القياسي المستخدم:

استخدم الباحث المنهج القياسي لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بهدف الحصول على معاملات المتغيرات المستقلة، حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، لتقدير معالم نموذج الانحدار $\beta_0 \beta_1 \beta_2 \beta_3 \beta_4$ للمتغيرات المستقلة، حيث تجعل هذه الطريقة مجموع مربعات انحرافات القيم المشاهدة عن المتوقعة أقل ما يكون، وتتصف هذه الطريقة بأنها غير متحيزة، ولها أقل تباين، لذلك يطلق على مقدرات هذه الطريقة بأن لها أفضل تقدير خطي غير متحيز (Best Linear Unbiased Estimation). (p63-65,2004,Gujarati).

4.1.2 نماذج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على طريقة المربعات الصغرى (OLS)، لتحديد انحدار معامل جيني على أهم محددات التفاوت في توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية، والمتمثلة في نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، الانفاق الحكومي، بالإضافة إلى متغير وهمي من أجل بيان أثر الانقسام السياسي على توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني. وبناءً على ذلك تم تمثيل النماذج القياسية المستخدمة في تحديد محددات التفاوت في توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية في نموذجين أساسيين هما:

• النموذج الأول:

نموذج معادلة انحدار نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، الانفاق الحكومي، متغير الانقسام السياسي على معامل جيني للتفاوت.

$$\text{GINI} = \beta_0 + \beta_1 \text{LN (DGNI)} + \beta_2 \text{LN (GDPc)} + \beta_3 \text{LG} + \beta_4 \text{POLs} + \varepsilon$$

حيث إن:

GINI: معامل جيني لقياس التفاوت في توزيع الدخل

DGNI: نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي المتاح.

GDPc: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

POLs: متغير وهمي (Dummy Variable) يمثل الانقسام السياسي.

حيث يأخذ: "1" حالة الانقسام السياسي - "0" حال الاستقرار السياسي

ε = حد الخطأ العشوائي (Random error)

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: معاملات النموذج

• النموذج الثاني:

نموذج كويك انحدار الانفاق الحكومي بفترة ابطاء على معامل جيني للتفاوت.

$$GINI_t = \beta_0 + \beta_1 LN (G_t) + \beta_2 GINI_{(t-1)} + \varepsilon_t$$

GINI: معامل جيني لقياس التفاوت في توزيع الدخل

G: الإنفاق الحكومي على مختلف القطاعات بالإضافة الى النفقات التطويرية.

GINI_(t-1): فترة ابطاء للمتغير التابع معامل جيني

ملاحظة:

1- المتغير التابع "GINI" تم إدراجه كمتغير مستقل متباطئ زمنياً (GINI_{t-1}).

2- تم بناء هذا النموذج لأن "G" كان غير دال إحصائياً كما تم الإشارة اليه مسبقاً.

ε = حد الخطأ العشوائي (Random error)

الإشارات المتوقعة للعلاقة بين المتغيرات:

يتوقع أن تكون الإشارة بين معامل جيني مع كل الإنفاق الحكومي، ونصيب الفرد من الدخل القومي المتاح، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج، إشارة سالبة (-) والتي تمثل علاقة عكسية، بمعنى إن أي زيادة في قيم هذه المتغيرات يتوقع أن يقلل من حجم التفاوت في توزيع الدخل، أما الإشارة بين معامل جيني والأوضاع السياسية فيتوقع هي أن تكون علاقة موجبة (+)، أي علاقة طردية حيث يعمل الانقسام السياسي على زيادة التفاوت.

$$B_4 > 0, \beta_1, \beta_2, \beta_3 < 0 \quad -4$$

وفيما يلي تعريف المتغيرات السابقة لنموذج الانحدار المتعدد:

1- المتغير التابع "معامل جيني":

معامل جيني للأراضي الفلسطينية كمتغير تابع سيتم استخراجها من مسوح الإنفاق للأسر الفلسطينية، حيث يعبر معامل جيني عن التفاوت في الإنفاق الاستهلاكي للأسر في الأراضي الفلسطينية.

2- نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح:

وهو عبارة عن إجمالي الناتج المحلي مضاف إليها التحويلات من الخارج، صافي عوائد عناصر الإنتاج من الخارج، والمساعدات والمنح الخارجية للقطاعات الحكومية والخاص أو القطاع الثالث، مقسومة على عدد السكان في الأراضي الفلسطينية بالقيم الحقيقية.

3- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

وهو ما يتحصل عليه الفرد من قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد سكان بالأسعار الثابتة الحقيقية. حيث يوضح إنتاجية الأفراد في الاقتصاد، وهو من المؤشرات الدالة على المستوى المعيشي للمواطنين.

4- الانفاق الحكومي:

يتمثل الانفاق الحكومي مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية التي تشتريها الحكومة، وتشمل جميع مشتريات الحكومة من سلع وخدمات مختلفة، إضافة إلى نفقاتها على بناء المدارس والمستشفيات والطرق والمشروعات الاستثمارية والأجور والرواتب، والنفقات على الصحة والتعليم، وجميعها تمثل النفقات الجارية، يضاف إليها النفقات التطويرية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.

5- الانقسام السياسي:

الانقسام السياسي الفلسطيني الفلسطيني، حيث يأخذ المتغير القيمة (1)، للسنوات (2007-2011)، وهي فترة الانقسام السياسي، والقيمة (0)، للفترة (2006-1995)، التي سبقت الانقسام.

4.1.3 آلية المعالجة الإحصائية:

مصادر البيانات المستخدمة في تقدير النموذج:

اعتمدت الدراسة على بيانات مسوح الانفاق والاستهلاك للأسر في الأراضي الفلسطينية للفترة الممتدة من (1995-2011)، حيث حصل عليها الباحث بناءً على طلب رسمي مقدم إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (ملحق 24، ص 104)، وهي مسوح غير منشورة للانفاق الاستهلاكي لجميع السنوات التي أجري بها المسح عبر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث قام الباحث باستخراج معامل جيني من مسوح الانفاق الاستهلاكي للأسر الفلسطينية لسنوات الدراسة المتاحة، وتقدير معامل جيني لبعض السنوات التي لم يعمل لها مسح وفق منهجية إحصائية تعتمد على متوسط القيمة بين القيمتين للقيم المجهولة. والبيانات هي بيانات سنوية غير منشورة، وتم حساب معامل جيني من خلالها واستخراج فئات الدخل حسب فئات الأسر. أما بيانات المتغيرات المستقلة فقد تم الحصول عليها من البيانات المنشورة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، وتم إجراء بعض العمليات الحسابية لاستخراج معامل جيني وكوزنتس لفلسطين من بيانات مسوح الانفاق للأسر في فلسطين لفترة الدراسة. وقد تم استخدام أسعار سنة (2004)، كسنة أساس لباقي السنوات للحصول على الأسعار الحقيقية للمتغيرات حسب اعتماد الجهاز المركزي للإحصاء.

4.2 المبحث الثاني: التحليل الوصفي والتقدير القياسي للنموذج

4.2.1 التحليل الوصفي لمتغيرات النموذج القياسي:

يعتبر التحليل الوصفي من الأساليب الهامة في عرض البيانات الاقتصادية، وإعطاء مؤشرات أولية عن طبيعة المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن، وذلك من خلال استخدام الرسوم البيانية والجداول وكذلك بعض المقاييس الإحصائية. وفيما يلي استعراض وصفي لمتغيرات الدراسة.

جدول (4-1): المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة للسنوات (1995-2011)

الانحراف المعياري	الوسيط	المتوسط	أعلى قيمة	أقل قيمة	المتغيرات
0.278	0.33	0.34	0.41	0.30	معامل جيني
197	1822	1874.18	2310	1563.9	نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح \$
162.1	1387	1424.3	1679.3	1097.2	نصيب الفرد من الناتج المحلي \$
932	1240	1840	3272.7	700	الانفاق الحكومي مليون \$

المصدر: إعداد الباحث من بيانات (ملحق 4، ص 94).

يوضح الجدول (4-1)، نتائج حساب أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج القياسي، بغرض وصف طبيعة المتغيرات قيد الدراسة وذلك من خلال حساب قيمة الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوسيط، وأقل قيمة، وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات الدراسة، وفيما يلي عرض تحليلي لهذه المقاييس حسب لكل متغير:

5- التحليل الوصفي للمتغير التابع معامل جيني (Gini): بلغت أقل قيمة لمؤشر التفاوت جيني قيمة (0.30)، في حين بلغت أكبر قيمة لمؤشر التفاوت جيني (0.41)، وبلغ متوسط قيم معامل جيني حسب الجدول (4-1)، لطول فترة الدراسة (0.34)، وكانت قيمة الوسيط لمعامل جيني (0.33)، بانحراف معياري (0.278).

6- التحليل الوصفي لمتغير نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح (Dgni): بلغت أقل قيمة لنصيب الفرد من الدخل القومي المتاح (\$1563.9)، في حين بلغت أكبر قيمة لمتوسط دخل الفرد خلال فترة الدراسة (\$2310)، ويعتبر هذا التذبذب في نصيب الفرد

من الدخل المتاح نتيجة ارتباط نسبة من مصادر الدخل بالمساعدات الخارجية، وتذبذب هذه المساعدات بحسب سياسية المانحين، كما انها تأثرت بالعقوبات الاقتصادية، والاعلاقات المتكررة للمعابر من طرف الاحتلال الإسرائيلي، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح (\$1874)، ووسيط (1822)، بانحراف معياري مقداره (\$197).

7- التحليل الوصفي لمتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي (Gdp_c): بلغت أقل قيمة لنصيب الفرد من الناتج المحلي (\$1097.2)، وبلغت أكبر قيمة (1679.3)، حسب الجدول (4-1) في حين بلغ المتوسط الحسابي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1995-2013)، ما قيمته (1424.3)، بانحراف معياري (162.1).

8- التحليل الوصفي لمتغير الانفاق الحكومي (G): بلغت أقل قيمة للإنفاق (\$700)، مليون كانت في بداية فترة الدراسة عام (1995)، وكانت أكبر قيمة للإنفاق الحكومي (\$3272)، مليون دولار وبلغ متوسط قيمة هذا الانفاق خلال فترة الدراسة (\$1840)، مليون دولار بانحراف معياري (\$932)، مليون حيث تأثر الانفاق الحكومي بحجم الدعم الخارجي والمساعدات الدولية. أما بالنسبة لقيمة الوسيط فقد اختلف الوسيط للأنفاق الحكومي عن الوسط بفارق (1840)، مليون دولار للمتوسط وبلغ (1240)، للوسيط بفارق بين مما يدل على التفاوت في حجم الانفاق الحكومي عبر سنوات الدراسة. يلاحظ من خلال الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة، وعرض أكبر قيمة وأقل قيمة ارتفاع حجم التفاوت في توزيع الدخل عبر مؤشر التفاوت معامل جيني خلال فترة الدراسة، كما ويتضح تذبذب حجم نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح بسبب تذبذب حجم المساعدات وفقاً للظروف السياسية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية.

4.2.2 التقدير القياسي لنموذج الدراسة:

سيتم استعراض نتائج الأساليب الإحصائية المستخدمة في تقدير النموذج القياسي للدراسة، وذلك لكل من اختبارات السكون، واختبارات التكامل المشترك للسلاسل الزمنية، بالإضافة لنتائج تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وأيضاً نتائج اختبارات التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر.

4.2.2.1 اختبار السكون لمتغيرات الدراسة:

يتضح من الجدول (4-2) نتائج اختبار جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة باستخدام اختبار (Philips-Perron test statistic)، أن جميع المتغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى (Level)، ما عد متغير الانفاق الحكومي فهو ساكن عند المستوى Level بعد أن تم أخذ لوغرتم المتغيرات، ثم قمنا بأخذ الفرق الأول (1st Difference)، لباقي المتغيرات وكانت النتيجة سكون المتغيرات، وبناء عليه فإن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى ("1" ~ c1). (ملحق 5، ص 95)

جدول (4-2): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المستوى		الفرق الأول	
	Level	P-value	1St Difference	P-value
GINI	0.98	0.57	- 3.47	0.024 *
LN DGNI	- 2.96	0.06	- 8.38	0.000 *
LN GDP	- 2.64	0.106	- 4.5	0.002 *
LG	-3.75 *	0.0499		

* يتم رفض فرضية عدم السكون عند مستوى 5%.

اختبار التكامل المشترك:

بعد التحقق من شرط سكون السلاسل الزمنية، وتحديد درجة تكامل كل سلسلة زمنية على حده، والتأكد من أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، تم إجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المذكورة، ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل تم استخدام اختبارين إحصائيين مبنين على دالة الإمكانات العظمى (Likelihood Ratio Test) وهما اختبار Trace test واختبار القيمة المميزة العظمى Maximum Eigenvalues Test، حيث أن كلا الاختبارين يعطي نفس النتيجة. وتم إجراء التكامل المشترك وفق الفرضيات التالية:

- 1- الفرضية الصفرية $H_0: r = 0$ وهي تفيد أنه لا يوجد تكامل مشترك لمتجهات السلسلة.
- 2- الفرضية البديلة $H_1: r > 0$ وهي تفيد على أنه يوجد تكامل مشترك على الأقل لمتجهات السلسلة.

التأكد أن جميع السلاسل متكاملة من نفس الدرجة الجدول (4-3) يوضح اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.

جدول (4-3): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة -جوهانسون- لمتغيرات نموذج الدراسة

Trace Statistic		
Likelihood Ratio معدل الإمكانية	القيمة الحرجة	Hypothesized
	Sig Level=0.05	
103.83	47.85	(Non) *
32.70	29.79	(At Most 1) *
3.66	15.49	(At Most 2)
* تشير الى رفض الفرضية الصفرية عند 5%.		

يتضح من الجدول (4-3) أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى (Likelihood Ratio)، أكبر من القيمة الحرجة (Critical value) عند مستوى دلالة (5%) وما بعده، لذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي نستنتج أنه يوجد تكامل مشترك $(r+1)$ وأن عدد متجهات التكامل المشترك "1" متجه فأكثر، وهكذا يتضح وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات، للمزيد (ملحق 6، ص 97).

نتائج تقدير النموذج القياسي:

بعد التحقق من سكون السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات نموذج الدراسة، وأن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة علاقة خطية، حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، لتقدير معاملات الانحدار محددات معامل جيني، حيث كانت نتائج التقدير كالتالي: (ملحق 7، ص 98)

• النموذج الأول:

النموذج القياسي لانحدار كل من نصيب الفرد من الناتج الإجمالي، نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح، وبتغير الانقسام السياسي على معامل، جيني:
ملاحظة: لقد تم استثناء متغير الانفاق الحكومي لأنه غير دال إحصائياً حيث كانت قيمة $(P\text{-value}=0.318)$. (ملحق 7، ص 98)

$$\text{GINI} = \beta_0 + \beta_1 \text{LN (DGNI)} + \beta_2 \text{LN (GDPc)} + \beta_3 \text{POLS} + \varepsilon$$

جدول (4-4): نتائج تقدير النموذج القياسي لجميع المتغيرات

المتغيرات المستقلة	المعاملات المقدره Coefficients	الخطأ المعياري S.E	قيمة اختبار t	القيمة الاحتمالية P-Value
Constant	0.34	0.181	1.90	0.079
LNDGNI	- 0.099	0.030	-3.23	0.003*
LN GDP	0.101	0.024	4.06	0.000*
POLS	0.063	0.005	11.44	0.000*
F = 63.06		(P-value = 0.000)		
DW = 1.95 (R ² :0.935)		(R ² adj:0.92)		

* المتغير دال إحصائياً عند مستوى 5% $\alpha \leq$.

معادلة الانحدار لمحددات معامل جيني في الأراضي الفلسطينية:

$$\text{GINI} = 0.34 - 0.101 (\text{DLNDGNI}) + 0.099(\text{DLNGDP}) + 0.063(\text{PLOS})$$

4.2.3 تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر:

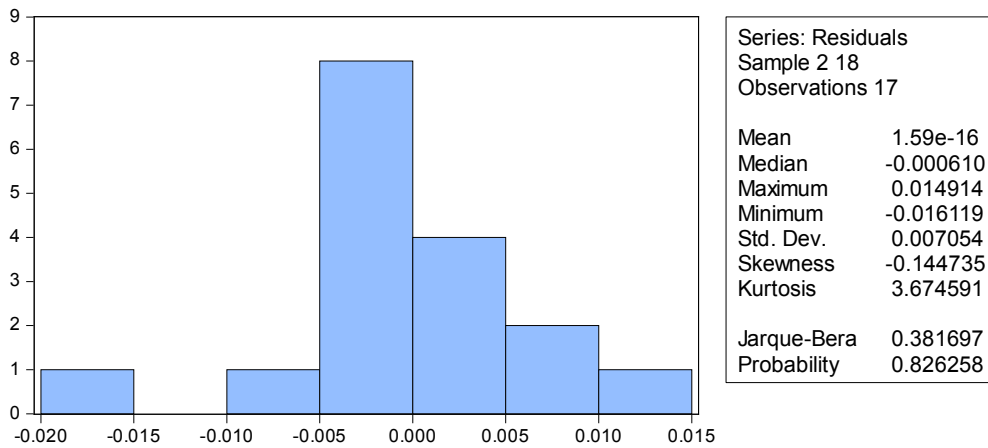
قبل استخدام النموذج في تفسير العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لابد من التأكد من صحة النموذج المقدر من خلال اختبار مدى تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى، وكذلك جودة النموذج الإحصائية بشكل عام على النحو التالي:

التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS):

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):

تم إجراء اختبار (Jarque-Bera) لاختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ (البواقي)، الناتجة عن تقدير النموذج، وأثبتت النتائج أن حدود الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة اختبار (J=0.381) بمستوى معنوية (P-value=0.826)، وهذا يشير الى عدم رفض فرضية عدم القائل أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي كما في شكل (4-1).

شكل (4-1): اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للنموذج



- اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر:

من شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS)، افتراض أن متوسط البواقي الناتجة من المتغير المقدر مساوية للصفر أو لا يختلف جوهرياً عنه، ومن خلال اختبار (T- test)، يتبين قيمة (T)، المحسوبة تساوي (0.000)، وبلغت قيمة الاحتمالية المحسوبة (P-value=0.999)، وبالتالي نستنتج عدم رفض فرضية عدم بقاء متوسط البواقي يساوي صفر. (ملحق 8، ص 99)

- اختبار وجود الارتباط الذاتي (Autocorrelation):

تم إجراء اختبار (Breusch-Godfrey)، للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للخطأ العشوائي، وقد تبين أن قيمة (Obs*R-squared=1.77)، وبلغت قيمة (P-value =0.41)، عند مستوى معنوية (0.05)، وبالتالي لا نستطيع رفض فرضية عدم القائل بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي للخطأ العشوائي، وهذا مؤشر واضح على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي. (ملحق 9، ص 99).

- اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (Homoscedasticity):

تم عمل اختبار (White)، لفحص تجانس حدود الخطأ (البواقي)، وقد دلت النتائج على عدم معنوية الاختبار، حيث بلغت قيمة (Obs*R-squared=13.08)، بمستوى دلالة محسوبة (P-value=0.10)، أكبر من 5%، وبذا لا نستطيع رفض فرضية عدم القائل بأنه هناك تجانس لحدود الخطأ للنموذج. (ملحق 10، ص 99)

- اختبار التداخل الخطي المتعدد (Multicollinearity):

بعد إجراء اختبار فحص التداخل الخطي للمتغيرات كانت أكبر قيمة اختبار (VIF=2.74)، لكافة المتغيرات أقل من (5) ونستنتج عدم وجود تداخل خطي بين المتغيرات. (ملحق 11، ص 99)

جدول (4-5): نتائج حساب معامل تضخم التباين (VIF)

المتغير	معدل تضخم التباين
DGNI	2.74
GDPc	1.76
DUMMY	1.767

- التأكد من عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ:

تم إيجاد العلاقة بين حد الخطأ وجميع المتغيرات المستقلة كلاً على حده، حيث تشير النتائج لعدم وجود علاقة بينهما وذلك لأن قيمة (Probability) لمعامل الارتباط أكبر من 5%. (ملحق 12، ص 100)

ومن خلال ما سبق نلاحظ تحقيق النموذج المقدر لجميع شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، وهذا دليل واضح على جودة النموذج المقدر وسلامته من أي خلل قياسي، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب والواقع الاقتصادي.

التحقق من الجودة الإحصائية للنموذج الأول:

1- معامل التحديد المعدل: بلغت قيمة معامل التحديد المعدل للنموذج ($adj.R^2 = 92\%$)، وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة (نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح، ونصيب الفرد من الناتج المحلي، والانقسام السياسي)، تفسر ما نسبته (92%)، من التغير الحاصل في قيمة معامل جيني لقياس تفاوت توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية، أما النسبية المتبقية (8%)، فترجع إلى عوامل أخرى كما في الجدول (4-4).

2- اختبار F: كما كانت قيمة ($F=63.06$)، وبلغت القيمة الاحتمالية ($P-value=0.000$)، عند مستوى معنوية (0.05)، وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة مجتمعه في تأثيرها على المتغير التابع، وأن النموذج المقدر يمكن أن يستخدم لتقدير والتنبؤ بحجم التفاوت في توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية في ضوء محددات الدراسة المعنوية.

• النموذج الثاني:

التقدير القياسي لنموذج انحدار الانفاق الحكومي على معامل جيني باستخدام نموذج

:Koyck Model

$$GINI = \beta_0 + \beta_1 LN (G) + \beta_2 GINI_{(t-1)} \varepsilon$$

جدول (4-6): نتائج تقدير نموذج الانفاق الحكومي

المتغيرات المستقلة	المعاملات المقدرة Coefficients	الخطأ المعياري S.E	قيمة اختبار t	القيمة الاحتمالية P-Value
Constant	-0.054	0.044	-1.24	0.236
LG	0.014	0.006	2.02	0.032*
GINI(-1)	0.865	0.149	5.79	0.000*
F =44.23		(P-value = 0.000)		
DW=2.15		(R ² adj:0.852)	(R ² :0.871)	

* المتغير دال إحصائياً عند مستوى 5% $\alpha \leq$.

معادلة انحدار الانفاق الحكومي على معامل جيني في الأراضي الفلسطينية: (ملحق 15، ص 101)
 $GINI_t = -0.054 + 0.014 * LG_t + 0.86 * GINI_{(t-1)} + \varepsilon$

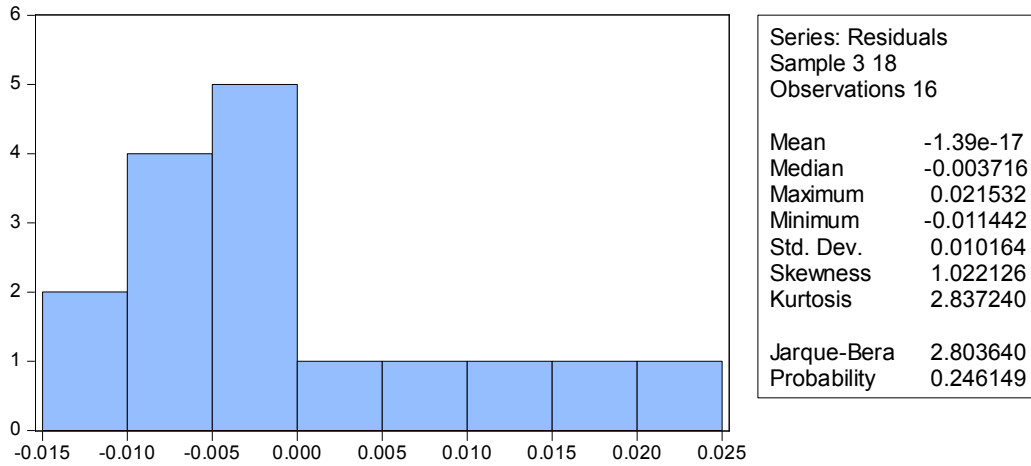
4.2.4 تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر:

التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS):

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):

تم إجراء اختبار (Jarque-Bera) لاختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ (البواقي)، الناتجة عن تقدير النموذج، وأثبتت النتائج أن حدود الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة اختبار (J=2.83) بمستوى معنوية (P-value=0.246)، وهذا يشير الى عدم رفض فرضية العدم القائلة أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي كما في شكل (4-2).

شكل (4-2): اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للنموذج الثاني



- اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر:

من شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS)، افتراض أن متوسط البواقي الناتجة من المتغير المقدر مساوية للصفر أو لا يختلف جوهرياً عنه، ومن خلال اختبار (T- test)، يتبين قيمة (t)، المحسوبة تساوي (0.000)، وبلغت قيمة الاحتمالية المحسوبة (P-value=1.000)، وبالتالي نستنتج عدم رفض الفرض العدم القائل بأن متوسط البواقي يساوي صفر، (ملحق 16، ص 101).

- اختبار وجود الارتباط الذاتي (Autocorrelation):

تم إجراء اختبار (Breusch-Godfrey)، للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للخطأ العشوائي، وقد تبين أن قيمة Prob.chi-square (0.631) عند مستوى معنوية (0.05)، وبالتالي لا نستطيع رفض فرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي للخطأ العشوائي، وهذا مؤشر واضح على خلو النموذج الارتباط الذاتي (ملحق 17، ص 101).

- اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (Homoscedasticity):

تم عمل اختبار (White)، لفحص تجانس حدود الخطأ (البواقي)، وقد دلت النتائج على عدم معنوية الاختبار، حيث بلغت قيمة (Obs*R-squared=3.99)، بمستوى دلالة محسوبة (P-value=0.55)، أكبر من 5%، وبذا لا نستطيع رفض فرضية العدم القائلة بأنه هناك تجانس لحدود الخطأ للنموذج. (ملحق 18، ص 102)

- اختبار التداخل الخطي المتعدد (Multicollinearity):

بعد إجراء اختبار فحص التداخل الخطي المتعدد للمتغيرين كانت قيمة (VIF=1.68)، أقل من (5) ونستنتج عدم وجود تداخل خطي بين المتغيرين المستقلين. (ملحق 19، ص 102)

- اختبار التأكد من عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ:

تم إيجاد العلاقة بين حد الخطأ وجميع المتغيرات المستقلة كلاً على حده، حيث تشير النتائج لعدم وجود علاقة بينهما وذلك لأن قيمة (Probability) لمعامل الارتباط أكبر من 5%. (ملحق 20، ص 102)

التحقق من الجودة الإحصائية للنموذج الثاني:

3- معامل التحديد المعدل: بلغت قيمة معامل التحديد المعدل للنموذج (Adj.R²=%85.2)، وهذه القيمة تشير إلى أن الانفاق الحكومي يفسر ما نسبته (85.2%)، من التغير الحاصل في قيمة معامل جيني لقياس تفاوت توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية، أما النسبية المتبقية (14.8%)، فترجع إلى عوامل أخرى كما في الجدول (4-4).

4- اختبار F: كما كانت قيمة (F=44.32)، وبلغت القيمة الاحتمالية (P-value=0.000)، عند مستوى معنوية (0.05)، وهذا يعني أن هناك علاقة بين الانفاق الحكومي ومعامل جيني وأن النموذج المقدر يمكن أن يستخدم لتقدير والتنبؤ بحجم التفاوت في توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية على المدى البعيد.

4.2.5 نتائج اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنموذج المقدر: الفرضية الأولى:

"توجد علاقة عكسية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، بين نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح ومعامل جيني".

يتبين من الجدول (4-4)، أن معامل الانحدار لمتغير نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح (-0.099)، حيث بلغت قيمة (P-value = 0.003)، وهذا يدل على صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة عكسية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، بين نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح ومعامل جيني، حيث ينخفض معامل جيني بارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي المتاح، وجاءت إشارة المعامل متوافقة مع النظرية الاقتصادية، حيث أن ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح بنسبة (10%)، يؤدي إلى انخفاض معامل جيني بمقدار (0.99%)، من مجمل التغير السنوي في قيمته، أي إن مرونة مؤشر جيني بالنسبة للتغير في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي الحقيقي تساوي (-0.099)، وهذا يشير إلى أن كل من:

1- صافي دخل عناصر الإنتاج الخارجية.

2- المنح والمساعدات (التحويلات الجارية بدون مقابل).

هما عاملان يسهمان إيجابياً في تحسين عدالة التوزيع في الانفاق الاستهلاكي بين الأسر الفلسطينية، حيث أن دخل عناصر الإنتاج الخارجية - معظمه من أجور العاملين الفلسطينيين في الكيان الإسرائيلي والخارج - تسهم إيجابياً في تحسين وضع الأسر من حيث الانفاق؛ بمعنى تحسين درجة العدالة، كما أن المنح والمساعدات الخارجية أيضاً تصب في اتجاه تحسين عدالة الانفاق بين الأسر، حيث إن هذه المساعدات - الرسمية والخاصة - توجه إلى الطبقات الفقيرة والمحتاجة بما يزيد من مستوى إنفاقهم، وبالتالي يرفع درجة العدالة في توزيع الانفاق بين الأسر الفلسطينية. أن النظرية الاقتصادية تدعم نتائج اختبار الفرضية من حيث أن ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح يزيد من رفاهية المواطنين في الدولة، بالإضافة اثر صافي عوائد الإنتاج من الخارج ودورها في زيادة مستوى الدخل والمعيشة. كما أن الدراسة تطابقت مع دراسة (صاحب أبو رضا، 2011)، في أن نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح له أثر أكبر من نصيب الفرد من الناتج المحلي

الإجمالي على التفاوت في توزيع الدخل لأن نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح يشمل جانب المساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني عبر الحكومة والمؤسسات الدولية الإغاثية العاملة في الأراضي الفلسطينية مما يبرز أثر هذا المساعدات من خلال الدخل المتاح ويرفع من مستوى المعيشة ويرفع اتجاه العدالة التوزيعية للإنفاق الاستهلاكي للأسر الفلسطينية.

الفرضية الثانية:

"توجد علاقة عكسية دالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعامل جيني".

أما بالنسبة الى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP per capita)، كانت النتائج ذات أثر معنوي الدلالة على معامل جيني عند مستوى (5%) كما في جدول (4-4)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.101)، وبلغت قيمة (P-value = 0.000)، وبالتالي نقبل الفرضية القائلة بوجود أثر لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي على مستوى التفاوت في الإنفاق الاستهلاكي للأسر في الأراضي الفلسطينية، غير أن قيمة هذه العلاقة كانت طردية، أي جاءت مخالفة للفرضية في اتجاه العلاقة ومخالفة للنظرية الاقتصادية حيث يعمل في اتجاه زيادة التفاوت؛ أي إن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (10%)، سيزيد من قيمة التغير السنوي الحاصل في معامل جيني بنسبة (1.01%)، هذا يعني إن زيادة إنتاجية الفرد في الاقتصاد الفلسطيني لا تدفع باتجاه تحسن عدالة التوزيع، بمعنى أن هيكل العملية الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني غير داعم لعدالة التوزيع، أي أنها تصب في خدمة الطبقة الغنية، يبين هذا أن اعتماد مؤشر نصيب الفرد من الناتج الإجمالي يعتبر مضللاً في التعبير عن مستوى معيشة المواطن في الأراضي الفلسطينية؛ حيث أن الإشارة الموجبة لمعامل نصيب الفرد من الناتج والتي تعني أن أي زيادة في نصيب الفرد من الناتج سوف تؤدي الى زيادة التفاوت -ارتفاع قيمة معامل جيني- جاءت عكس المنطق الاقتصادي ونظرية كوزنتز القائلة أن النمو الاقتصادي يؤدي الى عدالة التوزيع، حيث أنه ورغم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة إلا إنه لم ينخفض معامل جيني؛ ويفسر هذا أن مضمون نظرية كوزنتز بين النمو والتوزيع والتي تنص على انتقال العمال من القطاعات الإنتاجية متدنية الأجر التي يقل فيها التفاوت الى القطاعات الإنتاجية مرتفعة الدخل لم تكون واقعية في فلسطين لغياب المقدرة الاستيعابية للقطاعات الإنتاجية المتطورة ذات الدخل المرتفع، واشتغال أكثر الطبقة العاملة في القطاعات الإنتاجية متدنية الأجر -سمة الاقتصاد الفلسطيني- وبالتالي كانت ثمار النمو توزع باتجاه فئة محدودة لم تنعكس على أغلب الطبقات الفقيرة متدنية الدخل، مما قلل من القدرة على عدالة التوزيع لثمار النمو.

الفرضية الثالثة:

"توجد علاقة عكسية دالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، بين حجم الانفاق الحكومي والتفاوت في توزيع الدخل".

بينت النتائج تأثير الانفاق الحكومي على معامل جيني على المدى البعيد، حيث بلغت قيمة (P-value=0.032)، وقدرت قيمة المعامل (0.014) أي أنه ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، مما يجعلنا نقبل الفرضية القائلة بأنه توجد علاقة دالة إحصائية بين الانفاق الحكومي ومعامل جيني للتفاوت في الأراضي الفلسطينية، غير أن إشارة هذه العلاقة كانت موجبة عكس توقع الفرضية والمنطق الاقتصادي وهذا يوحي أن السياسة المالية في شقي الإنفاق لا تسهم في تحسين العدالة بين الأسر الفلسطينية في الانفاق الاستهلاكي، وهذا يستلزم إعادة النظر بشكل عاجل في طريقة الانفاق الحكومي كي يستهدف الأسر الأكثر فقراً بما يحقق العدالة في استفادة الأسر من الانفاق الحكومي، إذ إن المنطق الاقتصادي ينص على أن الإنفاق الحكومي في مختلف القطاعات الخدماتية من صحة وتعليم وتحويلات اجتماعية وغيرها يعمل على رفع المستوى المعيشي للمواطن، وتقليل مستوى التفاوت بين الأغنياء والفقراء من خلال دعم الاحتياجات الأساسية للأفراد أصحاب الدخل المنخفضة والعاطلين عن العمل، وهذا ما لم يثبت بل على العكس حيث كانت إشارة المعامل كانت موجبة، أي أن الانفاق الحكومي يعمل في اتجاه زيادة التفاوت، وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية، ويرجع هذا إلى عدم تركيز الانفاق الحكومي على الطبقات الفقيرة صاحبة الدخل المنخفض، بالإضافة إلى مشاركة الطبقات الغنية للفقراء في الخدمات المقدمة من تعليم وصحة وخدمات وعدم وجود معاملة تفضيلية للفئة الأقل استهلاكاً مما يقلل من أثر السياسة المالية في ردم الهوة بين الأغنياء والفقراء، أضف إلى ذلك عدم حيادية السياسة المالية بعد الانقسام الفلسطيني الداخلي وتحيزها لصالح فئة معينة بناءً على اعتبارات حزبية في كلا شقي الوطن مما قلل من فعالية الانفاق الحكومي والسياسية المالية في علاج ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل.

الفرضية الرابعة:

"توجد علاقة طردية دالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، بين حالة الانقسام السياسي ومعامل جيني".

أما فيما يتعلق بتأثير الانقسام السياسي، كانت النتائج وحسب الجدول (4-4)، ذات أثر معنوي على معامل جيني للتفاوت في توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية عند مستوى (5%)، فقد بلغ معامل المتغير الانقسام السياسي (0.063%)، وبلغت قيمة (P-value=0.000)، أي أن الانقسام السياسي ساهم بزيادة مقدارها (0.063%)، من التغير السنوي الحاصل في قيمة معامل جيني، وهذا يعني أن مؤشر جيني يتجه إلى الارتفاع - سوء توزيع الانفاق الاستهلاكي بين

الأسر- في سنوات الانقسام الفلسطيني؛ مما يعني أن الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي أثر سلباً على عدالة توزيع الانفاق بين الأسر الفلسطينية، وبشكل عام فإن تأثير الانقسام كان سلبياً وبالتالي فإن إنها الانقسام وتشكيل حكومة الوفاق الوطني يتوقع أن يكون لها آثار إيجابية على تحسين العدالة التوزيعية في الإنفاق بين الأسر الفلسطينية، في حين إن استمرار الانقسام السياسي سوف يؤدي الى نمو مؤشر جيني بمعدل (0.063%)، سنوياً لكل سنة انقسام.

الخلاصة:

1- بلغ معدل التغير السنوي في قيمة معامل جيني زيادة قدرها (0.24)، سنوياً خلال فترة الدراسة، وبناءً على ذلك يوجد أثر لكل متغير من المتغيرات المستقلة على معامل جيني، حيث عمل المتغير نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح على خفض قيم معامل جيني كما نصت الفرضية الأولى في حين عمل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفرد والإنفاق الحكومي والانقسام السياسي على زيادة قيم معامل جيني وبالتالي زيادة التفاوت في توزيع الدخل وانخفاض العدالة التوزيعية في الأراضي الفلسطينية. اختلفت نتائج الدراسة مع دراسة التفاوت في الاقتصاد النيجيري؛ والتي أثبتت أن معدل النمو الناتج، والإنفاق الحكومي على قطاع الصحة ذا علاقة عكسية مع معامل جيني، أي ان الإنفاق على الصحة ونمو الناتج المحلي يخفض من التفاوت، وهذا ما لم يثبت على حالة التفاوت في الأراضي الفلسطينية.

2- اتفقت الدراسة مع دراسة زيدان (تفاوت توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية) في أن تدهور الوضع السياسي من أبرز المتغيرات التي عملت على انخفاض نصيب الفرد من الدخل، وكذا حصته من الاستهلاك، وبيئت بشكل أوضح حجم هذا التأثير السنوي في زيادة التفاوت.

3- اتفقت الدراسة مع الحالة الكورية الجنوبية دراسة (Hae-Young) في عدم تطابق عدالة التوزيع مع نظرية كوزنتز في أن عملية النمو لم تؤدي انخفاض التفاوت بشكل إيجابي، حيث لم تدعم الأدلة التحليلية على مستوى الاقتصاد الكلي هذه العلاقة.

4- اتفقت الدراسة مع دراسة (صاحب أبو حمد، 2011)، العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية في أن تحسين نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي له أثر في تقليص مدى التفاوت في توزيع الدخل، وأن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي أثر أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على توزيع الدخل.

5- واختلفت نتائج الفرضية الأولى كذلك مع دراسة (Rafas, 2005) عن الاقتصاد النيجيري في أثر الإنفاق الحكومي والتحويلات الاجتماعية على تقليل التفاوت في توزيع الدخل وهذا ما ثبت عكسه في هذه الدراسة.

الفصل الخامس النتائج والتوصيات

- 5.1 النتائج
- 5.2 التوصيات
- 5.3 الدراسات المقترحة

الفصل الخامس النتائج والتوصيات

5.1 النتائج:

كانت أهم نتائج دراسة محددات تفاوت في توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية كالتالي:

1- وجود ظاهرة التفاوت في عدالة توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية، وهذا ما أثبت من خلال تصاعد قيم معامل جيني، حيث كانت قيمة معامل جيني في عام (1995)، تعادل (33%)، وازدادت لتصبح (41%)، عام 2010.

2- أن الأراضي الفلسطينية تعتبر من الدول التي تعاني من درجة متوسطة من عدم المساواة في التوزيع للدخل والثروة، حيث بلغ متوسط قيمة معامل جيني في الأراضي الفلسطينية عام 2010 ما قيمة (41%).

3- أن أقل (40%)، من السكان يحصلون على ما نسبة (16.61%)، من الدخل كمتوسط خلال فترة الدراسة، وإن أغنى (20%)، من السكان يحصلون على ما نسبة (45%)، وهذا يشكل تفاوت واضح لصالح أغنى (20%)، من السكان.

4- أن أثر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح عبر معامل الانحدار كان (-0.099)، ذات أثر جيد في تخفيف التفاوت على العكس من معامل الانحدار لمتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الذي بلغ ما يقارب (0.101) ذو إشارة موجبة تعمل في اتجاه زيادة التفاوت، مما يعطي دليل على أن المساعدات والتحويلات الخارجية تعمل في اتجاه تقليل التفاوت وهذا يبين مدى أهمية العدالة التوزيعية للدخل القومي المتاح بشقية من الناتج والمساعدات والتحويلات الخارجية في تقليل التفاوت بين طبقات المجتمع الفلسطيني، وقد توافقت هذه النتيجة مع دراسات سابقة كدراسة (Rafas, 2005)، في حالة الاقتصاد النيجيري.

5- أن طبيعة العلاقة بين المتغير التابع معامل جيني لقياس التفاوت وبين نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح هي علاقة عكسية، وهذا موافق للنظرية الاقتصادية وللواقع في الأراضي الفلسطينية حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (\$1668.5) ولكن بعد إضافة التحويلات الخارجية والمساعدات ارتفع الدخل المتاح للفرد ليصل (\$2061.6)، وهذا يقلل حجم التفاوت بالذات إذا كانت اغلب هذه المساعدات يتم صرفها وتوزيعها على القطاعات الخدمائية الأساسية، وعبر وكالات

دولية ومؤسسات غير حكومية وجمعيات خيرية مما يضمن نوع من العدالة وفق المعايير الموضوعية لتوزيعها.

6- الأثر السلبي للانقسام السياسي على عدالة التوزيع، حيث ارتفعت قيمة معامل جيني خلال فترة الانقسام السياسي، وانخفضت مستويات المعيشة للمواطنين للفئات الدنيا من مستلمي الدخل بالذات في قطاع غزة، حيث عمل الانقسام على زيادة قدرها (6.3%) سنوياً من حجم التغير في معامل جيني.

7- أوضح منحى لورنز لفترة الدراسة تحذب أكبر مع الزمن، أي زيادة في التفاوت لصالح الطبقات الغنية، حيث بلغت حصة أغنى عشر ما يقارب أربع أضعاف ما يستحوذ عليه أقر عشر من الدخل.

8- لم تنطبق نظرية كوزنتز للعلاقة بين التفاوت والنمو الاقتصادي، والقائلة بأن التفاوت يزداد في بداية عملية التنمية ثم يأخذ بالتناقص نتيجة الانتقال من قطاعات الإنتاج المتدنية التي يقل التفاوت بين أفرادها إلى قطاعات الإنتاج الأفضل بالأجر التي يزداد التفاوت فيها على واقع الاقتصاد الفلسطيني، حيث لم تدعم الأدلة التحليلية على مستوى الاقتصاد الكلي هذه العلاقة بالذات مع انطلاق الخطط التنموية للاقتصاد الفلسطينية منذ قيام السلطة الفلسطينية عام 1995.

9- اتفقت الدراسة مع أغلب الدراسات السابقة في استخدام معامل جيني للتعبير عن التفاوت كمؤشر للظاهرة، كما واتفقت معها في تحديد أهم المتغيرات المؤثرة على التفاوت في توزيع الدخل، حيث تقاطعت مع الدراسة على الحالة الكورية في أن تحسن نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي له أثر في تقليص مدى التفاوت، وأن النتائج تشير إلى أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي أثر أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على توزيع الدخل.

5.2 التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة يقترح الباحث التوصيات التالية:

1- توجيه الإنفاق الحكومي بشكل تحويلات مباشرة لرفع المستوى المعيشي لأقل (40%)، من مستلمي الدخل.

2- التأكيد على إنهاء الانقسام وقيام حكومة الوفاق الوطني بدورها في تحسين العدالة التوزيعية في الإنفاق بين الأسر الفلسطينية.

- 3- استمرار إجراء مسح إنفاق واستهلاك الأسر في الأراضي الفلسطينية؛ كونها مؤشر هام عن مستوى المعيشة.
- 4- الاهتمام بتشجيع الاستثمار الكلي لاسيما الخاص لما له من قدرة على التشغيل وخلق فرص عمل وتخفيض معدلات التفاوت.
- 5- التنسيق مع الدول المانحة بحيث يتم التركيز على المشاريع التطويرية والتي تساهم بشكل فعلي في زيادة النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل.
- 6- الاستفادة من نظام توزيع الثروة في الإسلام في معالجة التفاوت.

5.3 الدراسات المقترحة:

- 1- دراسة وتحليل أسباب تأثير الانفاق الحكومي في اتجاه زيادة التفاوت في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع في الأراضي الفلسطينية، حيث يخالف المنطق الاقتصادي وغالب الدراسات السابقة على بعض الدول مما يستوجب مراجعة السياسة المالية الإنفاقية بشكل شامل وجذري ومحاولة توجيهها بما يخدم الطبقات الفقيرة والمعدومة.
- 2- عمل دراسة عن دور السياسة المالية وأثرها في تقليل التفاوت في الدخل بين الأفراد.
- 3- عمل دراسة عن أسباب التفاوت في توزيع الدخل في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة.
- 4- البحث عن علاج التفاوت غير العادل في توزيع الدخل وفق النظام الاقتصادي الإسلامي المستمد من الشريعة الإسلامية عبر دراسات وابحاث علمية.

قائمة المراجع

- القرآن الكريم.
- الأحاديث النبوية.
- سنن ابن داود.
- سنن ابن ماجه.

أولاً: المراجع العربية:

(أ) الكتب:

- 1- أبو شكر، عبدالفتاح. التركيبة الاجتماعية ونمط توزيع الدخل في الضفة الغربية وقطاع غزة، فلسطين، 1988.
- 2- أفانا، سيف. أسس الاشتراكية العلمية، دار التقدم للنشر، موسكو 1984.
- 3- البستاني، باسل. الفكر الاقتصادي من التناقض الى النضوج، دار الطبعة للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، 1985.
- 4- بن جليلي، رياض. المعهد العربي للتخطيط، منهجية عدالة التوزيع، الكويت، 2005.
- 5- تودارو، ميشيل. تعريب حسني ومحمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2008.
- 6- جالبرت، جون كينيث. تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة (احمد فؤاد بليغ)، الكويت، 1978.
- 7- جواد، صائب إبراهيم. محاضرات في الاقتصاد الكلي، جامعة صلاح الدين، قسم الاقتصاد، العراق، 2006.
- 8- الحصري، طارق فاروق. التحليل الاقتصادي الكلي-نظرة معاصرة-، الطبعة الأولى، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
- 9- دوخي، عبدالرحيم الحنيطي. عدالة توزيع الدخل والإنفاق بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة في الأردن، 2005.
- 10- رجب، معين. الدخل القومي في قطاع غزة ومصادره 83-89، شؤون تنمية، القدس، 1987.
- 11- روبرت هلييرو، قادة الفكر الاقتصادي، ترجمة (راشد البراوي)، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1963.
- 12- صاحب أبو حمد، رضا. العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية، 2011.

- 13-العروان، إبراهيم بن عبدالرحمن. نظرية التوزيع: دراسة اقتصادية فقهية، مجلة جامعة الملك سعود، الرياض، 2003.
- 14-علي، عبدالقادر علي، مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، الكويت، 2007.
- 15-قاسن، عبده قاسم. ماهية الحروب الصليبية، الأيديولوجيا، الدوافع، النتائج، عالم المعرفة، الكويت، 1990.
- 16-كوزنتز. العلاقة بين التنمية وعدم عدالة التوزيع، مجموعة البنك الدولي، 1999.
- 17-الليثي، هبة. منهجية قياس الفقر، العراق، 2005.
- 18-المقدسي، سليمان. منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي، الرياض، 2004.
- 19-منصور، احمد إبراهيم. عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية، ص54، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
- 20-موسى، أحمد جمال الدين. مبادئ الاقتصاد السياسي، القاهرة، دار النهضة العربية، 2006.
- 21-يوسف، يوسف عثمان. أساسيات الاقتصاد، الطبعة الرابعة، دار حافظ للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011.
- (ب) الرسائل العلمية:
- 1- أحمد، يونس علي، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك، جامعة السليمانية، العراق، 2009.
- 2- أسيل زيدان، تفاوت توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، 2011.
- 3- خرابشة، عبد. العوامل المؤثرة في توزيع الدخل في الاردن، رسالة ماجستير منشورة، مجلة دراسات، الأردن، 2011.
- 4- عصمت، بكر أحمد. وسعد عجيل شهاب، "أثر التنمية الاقتصادية في توزيع الدخل حالة دراسية عن العراق، 2003.
- (ج) الأبحاث والمجلات العلمية:
- 1- الصالحين، عبدالمجيد. العدالة التوزيعية في النظام المالي الاسلامي، مجلة الشريعة والقانون، العدد 31، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الامارات، 2007.

2- مركز الابحاث الاقتصادي الفلسطيني، ماس، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 35، 2014.

3- معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 34، لسنة 2014.

4- المعهد العربي للتخطيط. مجلة السياسات الاقتصادية، الكويت، 2003.

5- المعهد العربي للتخطيط. مؤشرات قياس العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، الكويت، مجلة جسر التنمية، العدد 66، 2007.

6- المعهد العربي للتخطيط. مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الدخل، مجلة جسر التنمية، العدد 36 الكويت، 2007.

(د) التقارير الرسمية:

- 1- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح إنفاق واستهلاك الأسر، 1995-1996.
- 2- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح إنفاق واستهلاك الأسر، 1997.
- 3- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح إنفاق واستهلاك الأسر، 1998.
- 4- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح إنفاق واستهلاك الأسر، 1999.
- 5- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح إنفاق واستهلاك الأسر، 2004.
- 6- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح إنفاق واستهلاك الأسر، 2005.
- 7- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح إنفاق واستهلاك الأسر، 2006.
- 8- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح إنفاق واستهلاك الأسر، 2007.
- 9- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح إنفاق واستهلاك الأسر، 2008.
- 10- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح إنفاق واستهلاك الأسر، 2009.
- 11- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح إنفاق واستهلاك الأسر، 2010.
- 12- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح إنفاق واستهلاك الأسر، 2011.
- 13- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات مستوى المعيشة، 2013.
- 14- الجهاز المركزي للإحصاء، سنة، الحسابات القومية، ميزان المدفوعات، 2013.
- 15- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الفقر في الأراضي الفلسطينية، 2003.
- 16- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال، 2013.
- 17- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية، الربع الرابع، 2013.

18-دراسات الحسابات القومية للمنطقة العربية الإسكوا، النشرة 32، الأمم المتحدة، نيويورك، 2012.

19-السنوات (2012، 2013) متغيرات الحسابات القومية الرئيسية لعام (2013)، بالأسعار الثابتة، سنة الأساس (2004)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013.

20-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متغيرات الحسابات القومية الرئيسية حسب المنطقة للأعوام (1995-2013)، بالأسعار الجارية، 2013.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Afonso, Antonio.Schuknechet, Ludger. Income Distribution and Determinates Public Spending Efficiency, Working Paper Series No 861, European central bank,2008.
- 2- Afonso Antonio.Schuknechet,Ludger. Income Distribution and Determinants Public Spending Efficiency, Working Paper Series No 861, European central bank,2008.
- 3- Gujarati,"Basic Econometrics", forth Edition, preface.
- 4- Young Lee- Hae,Kim Jongsung and Cheol Cin Beom, Empirical Analysis on the Determinants of Inequality in Korea, international journal of advanced science and technology,2013.
- 5- Gujarati, "Basic Econometrics" ,forth Edition, prefac.
- 6- John keenth, hestory theory economic,2000
- 7- S. Kuznets, “Economic Growth and Income Inequality”, American Economic Review, (1955).

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

- 1- <http://www.pma.ps> موقع سلطة النقد الفلسطينية
- 2- <http://www.investopedia.com> موسوعة الاستثمار
- 3- <http://www.pcbs.gov.p> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني موقع

الملاحق

ملحق (1): الدخل القومي الإجمالي، الدخل المتاح الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي، حسب الأعوام (1995-2012)، بالأسعار الثابتة (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

الفترة	الدخل القومي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الدخل القومي المتاح
1995	3,724.7	3,212.4	4,121.4
1996	3,752.1	3,292.8	4,195.9
1997	4,281.3	3,744.0	4,663.2
1998	4,919.5	4,197.7	5,280.8
1999	5,309.4	4,534.9	5,699.4
2000	4,802.1	4,146.7	5,436.1
2001	4,171.1	3,810.8	5,122.2
2002	3,565.9	3,301.4	4,705.4
2003	4,070.3	3,800.5	4,854.1
2004	4,070.3	4,198.4	5,151.1
2005	4,430.4	4,559.5	5,988.8
2006	4,896.9	4,322.3	5,902.5
2007	4,719.9	4,554.1	6,907.1
2008	4,993.9	4,878.3	8,308.5
2009	5,409.8	5,239.1	7,688.6
2010	5,709.0	5,724.5	7,378.6
2011	6,089.2	6,421.4	7,568.7
2012	6,812.8	6,797.3	7,948.2
2013	7,430.6	6,905.7	8,535.9

المصادر:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متغيرات الحسابات القومية الرئيسية حسب المنطقة للأعوام (1995-2013)، بالأسعار الجارية.
- http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/PerCapitaCurrentA1994-2011.htm
- السنوات (2012، 2013) متغيرات الحسابات القومية الرئيسية لعام (2013)، بالأسعار الثابتة، سنة الأساس (2004)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ملحق (2): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي للأعوام
(1995-2013)، بالأسعار الثابتة

الخدمات	الإتشاءات	الصناعة	الزراعة	السنة
62.2	5.4	20.8	11.6	1995
62.7	6.9	17.2	13.2	1996
67.8	6.3	15.6	10.3	1997
67.4	7.2	15.1	9.3	1998
64.1	11.6	15	8.6	1999
70.3	7.2	13.9	7.8	2000
70.9	4.2	17.1	6.8	2001
73.6	2.9	17.2	6.3	2002
72.1	3.8	17.5	6.6	2003
70.1	5.7	17.1	7.1	2004
71.0	6.8	17	5.2	2005
72.2	7.2	15	5.6	2006
72.2	6.6	15.3	5.5	2007
72.1	6.4	15.6	5.9	2008
73.8	7.4	13.2	5.6	2009
73.6	9.4	12.0	5.0	2010
68.1	14.0	12.0	5.9	2011
63.2	20.0	11.9	4.9	2012
62.9	19.8	12.8	4.5	2013
70.0	7.0	16.0	8.0	المتوسط

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية، الربع الرابع، 2013).

ملحق (3): نصيب الفرد من الناتج والدخل القومي الإجمالي للأعوام (1995-2013)،
بالأسعار الثابتة (2004)، سنة أساس

نصيب الفرد من الناتج الإجمالي			نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح			المؤشر
قطاع غزة	الضفة الغربية	فلسطين	قطاع غزة	الضفة الغربية	فلسطين	الفترات
1,258.0	1,482.7	1,396.5	1,601.6	1,910.0	1,791.6	1995
1,203.4	1,442.7	1,350.6	1,520.4	1,846.5	1,721.0	1996
1,256.7	1,578.6	1,454.2	1,550.7	1,975.4	1,811.2	1997
1,336.0	1,730.0	1,577.1	1,672.7	2,151.5	1,984.1	1998
1,293.9	1,875.1	1,648.8	1,663.7	2,332.6	2,072.1	1999
1,098.2	1,692.2	1,460.1	1,502.9	2,177.8	1,914.1	2000
1,042.7	1,471.5	1,303.5	1,441.7	1,952.0	1,752.0	2001
902.4	1,223.5	1,097.2	1,356.1	1,698.5	1,563.9	2002
1,104.4	1,307.4	1,227.3	1,429.7	1,657.3	1,567.6	2003
1,103.1	1,457.1	1,317.0	1,376.0	1,772.9	1,615.9	2004
1,290.1	1,451.1	1,387.2	1,674.3	1,919.3	1,822.1	2005
996.5	1,459.8	1,275.4	1,397.3	1,969.5	1,741.7	2006
886.2	1,580.5	1,303.2	1,491.1	2,299.4	1,976.6	2007
806.5	1,723.6	1,356.3	1,674.1	2,734.8	2,310.0	2008
847.2	1,796.3	1,415.2	1,437.3	2,505.9	2,076.8	2009
917.9	1,896.1	1,502.1	1,270.1	2,385.3	1,936.1	2010
1,042.8	2,037.6	1,635.2	1,255.8	2,383.6	1,927.3	2011
1074,5	2093.3	1679.3	1,297.8	2,418	1,963.9	2012
1094.2	2065.5	1668.5	1436.6	2491.8	2061.6	2013

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، صفحة الويب:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/GDP-PercapitaConstant2000-2013A.htm

ملحق (4): قيم مشاهدات متغيرات الدراسة

الظروف السياسية	نصيب الفرد من الناتج \$	نصيب الفرد الدخل المتاح \$	الاتفاق الحكومي مليون \$	معامل جيني	السنة
0	1396.5	1791.6	700	33	1995
0	1350.6	1721	774.1	33.2	1996
0	1454.2	1811.2	912.7	33	1997
0	1577.1	1984.1	849.7	34	1998
0	1648.8	2072.1	978.1	33	1999
0	1460.1	1914.1	1199	33	2000
0	1303.5	1752	1095	33	2001
0	1097.2	1563.9	994	33	2002
0	1227.3	1567.6	1240	33	2003
0	1317	1615.9	1528	32.6	2004
0	1387.2	1822.1	1994	32.71	2005
0	1275.4	1741.7	1426	32.95	2006
1	1303.2	1976.6	2567	36.2	2007
1	1356.3	2310	3272.7	37	2008
1	1415.7	2076.8	3190	38	2009
1	1509.9	1936.1	2983.2	41	2010
1	1635.2	1927.3	2960.6	40.3	2011

ملحق (5): اختبار جذر الوحدة لكافة المتغيرات

- اختبار جذر الوحدة - طريقة فليبس بروان - للمتغير التابع معامل جيني gini عند المستوى Level

Null Hypothesis: GINI has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.575172	0.9838
Test critical values:		
1% level	-3.920350	
5% level	-3.065585	
10% level	-2.673459	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

- اختبار جذر الوحدة - طريقة فليبس بروان - للمتغير التابع معامل جيني عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(GINI) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.476001	0.0245
Test critical values:		
1% level	-3.959148	
5% level	-3.081002	
10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

- اختبار جذر الوحدة - طريقة فليبس بروان - للمتغير نصيب الفرد من الدخل القومي عند المستوى Level

Null Hypothesis: DLNDGNI has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.961116	0.0618
Test critical values:		
1% level	-3.959148	
5% level	-3.081002	
10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

- اختبار جذر الوحدة - طريقة فلييس براون للمتغير نصيب الفرد من الدخل القومي عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(DLNDGNI) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 13 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-8.381619	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

- اختبار جذر الوحدة- طريقة فلييس براون للمتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى Level

Null Hypothesis: DLNGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.646348	0.1060
Test critical values:		
1% level	-3.959148	
5% level	-3.081002	
10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

- اختبار جذر الوحدة- طريقة فلييس براون للمتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(DLNGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.500160	0.0042
Test critical values:		
1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

▪ اختبار جذر الوحدة - طريقة فليبيس بروان - للمتغير الانفاق الحكومي عند المستوى Level

Null Hypothesis: LG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.760329	0.0499
Test critical values:		
1% level	-4.728363	
5% level	-3.759743	
10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

ملحق (6): نتائج اختبار التكامل المشترك

Date: 01/18/15 Time: 00:23
Sample (adjusted): 5 18
Included observations: 14 after adjustmen
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GINI DLNDGNI DLNGDP DLNG
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.993784	103.8375	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.758299	32.70809	29.79707	0.0225
At most 2	0.480214	12.82732	15.49471	0.1213
At most 3	0.230412	3.666597	3.841466	0.0555

ملحق (7): نتائج تقدير النموذج القياسي الأول

Dependent Variable: GINI
 Method: Least Squares
 Date: 04/13/15 Time: 23:57
 Sample (adjusted): 2 18
 Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.345584	0.181540	1.903627	0.0793
LGDPC	0.101223	0.024876	4.069165	0.0013
LDGNI	-0.099733	0.030807	-3.237293	0.0065
DUMMY	0.063391	0.005537	11.44792	0.0000
R-squared	0.935704	Mean dependent var		0.346447
Adjusted R-squared	0.920867	S.D. dependent var		0.027820
S.E. of regression	0.007826	Akaike info criterion		-6.660436
Sum squared resid	0.000796	Schwarz criterion		-6.464386
Log likelihood	60.61370	Hannan-Quinn criter.		-6.640948
F-statistic	63.06357	Durbin-Watson stat		2.429238
Prob(F-statistic)	0.000000			

نتائج التقدير القياسي في حالة ادخال متغير الانفاق الحكومي مع المتغيرات المستقلة

Dependent Variable: GINI
 Method: Least Squares
 Date: 04/28/15 Time: 11:16
 Sample (adjusted): 2 18
 Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.344858	0.214457	1.608051	0.1338
LGDPC	0.101263	0.026496	3.821802	0.0024
LDGNI	-0.099720	0.032112	-3.105401	0.0091
LG	4.81E-05	0.006717	0.007164	0.9944
DUMMY	0.063341	0.009055	6.995489	0.0000
R-squared	0.935705	Mean dependent var		0.346447
Adjusted R-squared	0.914273	S.D. dependent var		0.027820
S.E. of regression	0.008145	Akaike info criterion		-6.542793
Sum squared resid	0.000796	Schwarz criterion		-6.297730
Log likelihood	60.61374	Hannan-Quinn criter.		-6.518433
F-statistic	43.65959	Durbin-Watson stat		2.428568
Prob(F-statistic)	0.000000			

ملحق (8): نتائج اختبار (t) لاختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر

Hypothesis Testing for E1
Date: 04/28/15 Time: 10:18
Sample (adjusted): 3 18
Included observations: 16 after adjustments
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = 2.60e-07
Sample Std. Dev. = 0.011549

Method	Value	Probability
t-statistic	8.99E-05	0.9999

ملحق (9): اختبار (LM Test) للارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.642992	Prob. F(2,11)	0.5444
Obs*R-squared	1.779404	Prob. Chi-Square(2)	0.4108

ملحق (10): اختبار White لقياس ثبات تباين الخطأ

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	3.342017	Prob. F(8,8)	0.0538
Obs*R-squared	13.08477	Prob. Chi-Square(8)	0.1090
Scaled explained SS	10.23251	Prob. Chi-Square(8)	0.2491

ملحق (11): اختبار الارتباط المتعدد (VIF)

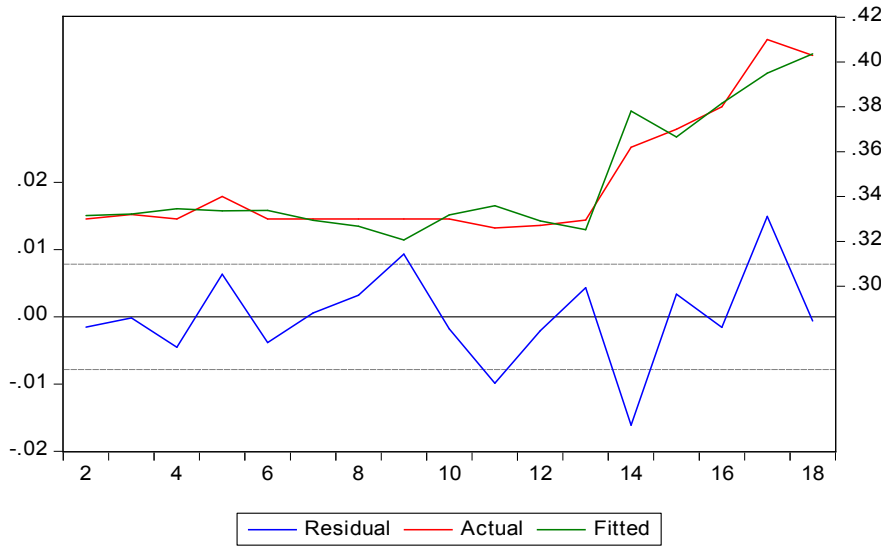
Variance Inflation Factors
Date: 04/28/15 Time: 11:31
Sample: 1 18
Included observations: 17

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	0.032957	9148.005	NA
LGDPC	0.000619	8994.100	1.764119
LDGNI	0.000949	14908.55	2.746160
DUMMY	3.07E-05	2.503263	1.767009

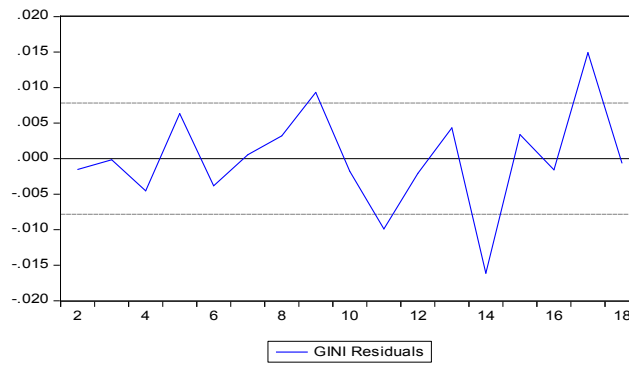
ملحق (12): معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة كلاً على حده

	RESID	LDGNI	LGDPC
RESID	1	0.0998	0.456
LDGNI	0.0998	1	0.628
LGDPC	0.456	0.628	1

ملحق (13): لوحة انتشار المشاهدات الحقيقية، والمقدرة، والبقايا للنموذج الأول



ملحق (14): خط اتجاه البقاي للنموذج الأول



ملحق (15): نتائج تقدير النموذج القياسي الثاني نموذج koyek model

Dependent Variable: GINI
Method: Least Squares
Date: 04/13/15 Time: 13:39
Sample (adjusted): 3 18
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.054813	0.044143	-1.241703	0.2363
LG	0.014118	0.006984	2.021523	0.0643
GINI(-1)	0.865992	0.149318	5.799648	0.0001
R-squared	0.871879	Mean dependent var		0.347475
Adjusted R-squared	0.852168	S.D. dependent var		0.028397
S.E. of regression	0.010918	Akaike info criterion		-6.029402
Sum squared resid	0.001550	Schwarz criterion		-5.884541
Log likelihood	51.23521	Hannan-Quinn criter.		-6.021984
F-statistic	44.23332	Durbin-Watson stat		2.151592
Prob(F-statistic)	0.000002			

ملحق (16): نتائج اختبار (t) لاختبار المتوسط الحسابي للبقاوي يساوي صفر

Hypothesis Testing for E2
Date: 04/28/15 Time: 10:46
Sample (adjusted): 3 18
Included observations: 16 after adjustments
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = -1.39e-17
Sample Std. Dev. = 0.010164

Method	Value	Probability
t-statistic	-5.46E-15	1.0000

ملحق (17): اختبار (LM Test) للارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.335364	Prob. F(2,11)	0.7221
Obs*R-squared	0.919536	Prob. Chi-Square(2)	0.6314

ملحق (18): اختبار (White) لقياس ثبات تباين الخطأ

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.665817	Prob. F(5,10)	0.6581
Obs*R-squared	3.996177	Prob. Chi-Square(5)	0.5500
Scaled explained SS	2.423412	Prob. Chi-Square(5)	0.7880

ملحق (19): اختبار الارتباط المتعدد (VIF)

Variance Inflation Factors

Date: 04/28/15 Time: 10:49

Sample: 1 18

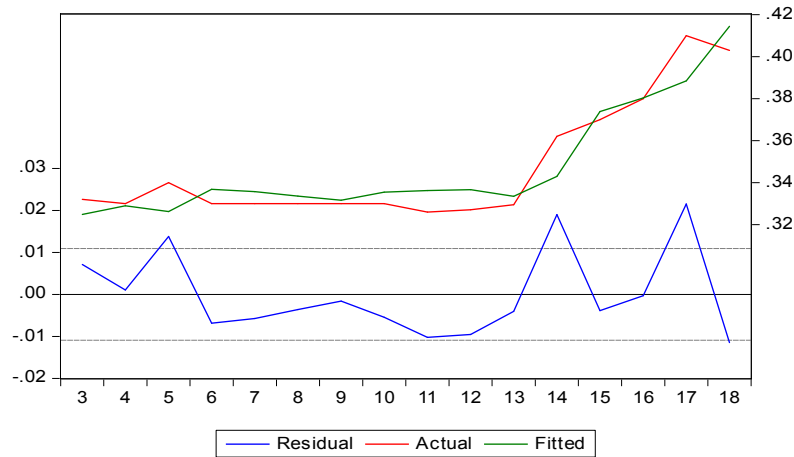
Included observations: 16

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	0.001949	261.5427	NA
LG	4.88E-05	366.0535	1.680482
GINI(-1)	0.022296	353.5693	1.680482

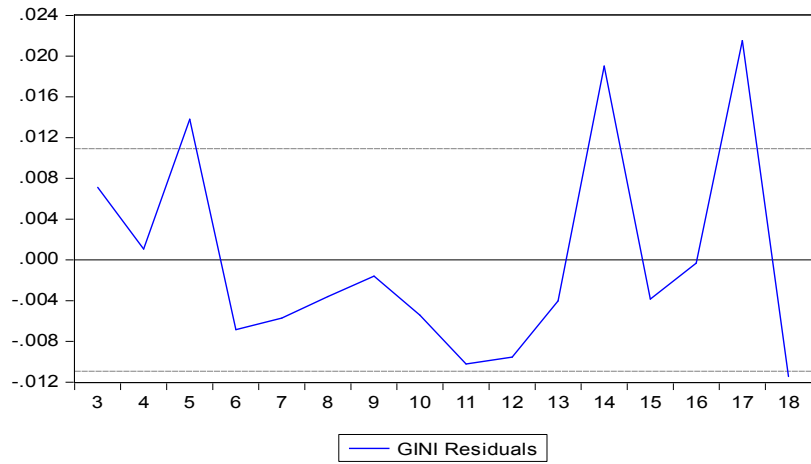
ملحق (20): معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة كلاً على حده

	E1	LG	GINI(-1)
E1	1	0.433432489 3418911	0.156916314 251343
LG	0.433432489 3418911	1	0.636343237 7057868
GINI(-1)	0.156916314 251343	0.636343237 7057868	1

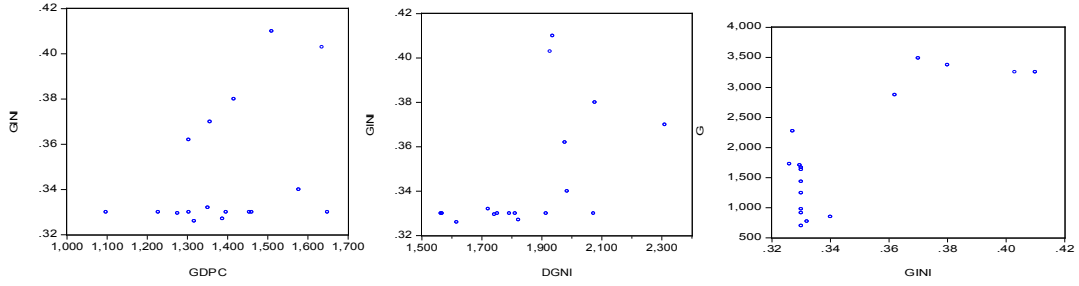
ملحق (21): لوحة انتشار المشاهدات الحقيقية، والمقدرة، والبقاقي للنموذج الثاني



ملحق (22): خط اتجاه البواقي للنموذج الثاني



ملحق (23): لوحة انتشار المشاهدات الأصلية للمتغيرات



ملحق (24): عقد اتفاق مع الجهاز المركزي الفلسطيني لمسوح الانفاق الاستهلاكي العائلي

Palestinian Central Bureau of Statistics Information Systems and computer Directorate
License Agreement for the Use of Treated Micro Data

License No. (SLN2013 -2-29)

License Agreement for the Use of Micro Data License No. (SLN2013-2-29) Between

Palestinian Central Bureau of Statistics (First Party)	&	The Islamic University (Second Party)
---	--------------	--

1. Whereas the Palestinian Central Bureau of Statistics (Referred to hereinafter as the "First Party") is willing to allow researchers, scholars and concerned parties to derive statistical tables (from the data made available by the first party) for pure scientific studies that will be dedicated for serving research and development purposes.

2. Whereas the second party, represented by:

Name:	Mr. Ashraf Skaik Researcher
Address:	Faculty of Commerce Gaza- Palestine
Telephone:	0599 841 695
Fax:	
Email:	ashrafaskaik@hotmail.com]

Agreed to use raw "data" treated by the first party for purposes consistent with the data confidentiality provisions as herein detailed and pledged to work as follows:

1. All individual information and data submitted to the Bureau for statistical purposes shall be treated as confidential and shall not be divulged, in whole or in part, to any individual or to a public or private body, or used for any purpose other than for preparing statistical tables.
2. The Bureau shall endeavor to issue official statistical publications in aggregate tables, which do not disclose individual data, in conformity with the confidentiality of statistical data."
and whereas the second party expressed its commitment to use these data for pure scientific purposes through mere statistical processing and pledged to use available data (referred to hereinafter as "Data") only for the derivation of gross statistical tables by using the original indicators or new indicators derived from the original ones.

3. Whereas the second party declared and expressed his commitment to use "data" to carry out the following tasks:

- Descriptive studies
- Modeling and Statistical Inference
- Secondary Analysis
- Feasibility studies

4. Whereas the second party expressed its commitment to make the findings resulted from "data" utilization (studies, reports researches, etc) available for public use anywhere.
Thus, both parties agreed as follows:

downloading data or use of related dictionaries and glossaries. This commitment is valid for two months from the date of data delivery to the second party. Inquiries and correspondence shall be directed to the first party at the following address: diwan@pcbs.gov.ps. The first party shall not process any inquiries and correspondences lacking licensee identification data and license number.

16. The first party pledges to provide the second party with an additional copy of the material described in article no. (8) for own use and upon demand. The second party shall get a 25% discount on the licensing fees for another copy. The licensing conditions and provisions stipulated herein shall apply to the additional copy license, too.
17. The first party pledges to issue the second party a license to use any similar raw data that might be compiled through services or censuses conducted by the first party within three years of the date of signing this agreement by both parties. The second party shall get a 25% discount of the cost associated with the data utilization license at that time.
18. The second party pledges to provide the library of the first party five copies of any report the second party might be issued using the data described in the license. The first party shall pay the second party for these copies based to the price prevailing in the local market.
19. The license shall automatically be null and void if the second party violates any of the conditions stipulated in this agreement. The second party pledges to return to the first party all materials received from the latter as well as to damage any additional copies (printed or electronic copies) that might be available to this party. The second party shall not be compensated for any payments he made to the first party in return for the canceled license.
20. This agreement is intended to grant the second party a license to use data described in article (7) above by the first party; without prejudice to the first party's right to issue an additional number of licenses to other parties for using data described in this agreement.
21. In cases of dispute, both parties agreed to seek a tripartite tribunal headed by a statistician accepted by both parties. The agreement is valid for five years as of the date of its signing by both parties. The first party may assure the compliance of the second party with the provisions and conditions stipulated in this agreement.
22. This agreement becomes valid upon signing it by both parties.
23. This agreement is valid for five years as of the signing date. The first party is entitled to assure the compliance of the second party with the provisions and conditions stipulated in this agreement.

First Party	Second Party
Name: Mr. Sulian Abu Harb	Name: Mr. Ashraf Skaik
Signature: 	Signature: 
Date: 7/2/2013	Date: 16/2/2013